جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

التقرير السنوي|2019

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

تأسست عام 1985

التقرير السنوي
لعام 2019

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبدالله ولي العهد المعظم

أعضاء مجلس إدارة

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

معالي السيد حمدي الطباع	رئيس المجلس
سعادة السيد موسى شحادة	نائب الرئيس
سعادة المهندس عبدالحليم عابدين	أمين السر
سعادة السيد محمد بهجت البلبيسي	أمين الصندوق
سعادة السيد عصام بدير	عضو
سعادة المهندس عوني الساكت	عضو
سعادة المهندس حسام الدين الهدهد	عضو
سعادة المهندس يسري طهبوب	عضو
سعادة المهندس عبدالرحيم البقاعي	عضو

المحتويـــات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
النشاطات المحلية	9
النشاطات الخارجية	48
لقاءات السفراء المعتمدين لدى البلاط الملكي الهاشمي	51
لقاء البعثات التجارية والدبلوماسية لدى المملكة	68
استقبال الوفود العربية والأجنبية	72
الإجتماعات الرسمية واللجان المشتركة	76
الخطة المستقبلية 2020	80
الموازنة التقديرية 2020	81
البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2019	82

كلمة رئيس مجلس الإدارة

هدفت جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال عام 2019 إلى تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الخاص كشريك هام وأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال السير وفقاً لخطة تحفيز الاقتصاد الوطني التي وضعتها الجمعية في بداية عام 2019، حرصاً من الجمعية على الإستنارة بالرؤية الملكية الحكيمة لجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم الهادفة إلى تحقيق دولة الإنتاج والإعتماد على الذات وذلك من خلال تحفيز وتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية على المستوى العربي والدولي، وتوفير بيئة استثمارية تنافسية.

لقد شهد الاقتصاد الأردني خلال عام 2019 تراجعاً في نموه مقارنة بعام 2018 إلى جانب تزايد معدلات البطالة بشكل ملحوظ وما رافقه ذلك من تزايد في المديونية وإرتفاع في عجز الموازنة، وعلى الرغم من أن حزم الإجراءات التحفيزية التي أطلقتها الحكومة على أربع مراحل قد جاءت متأخره فنحن نأمل أن تنعكس أثارها على النمو الاقتصادي خلال عام 2020 ليشهد الاقتصاد الوطني التحسن الذي نطمح إليه.

لقد إتسم عام 2019 بالعديد من النشاطات الهامة، كان من أبرزها تنظيم الجمعية للمؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج والذي تم عقده في بداية شهر آب من عام 2019 وذلك برعاية ملكية سامية وبالتعاون مع هيئة الاستثمار الأردنية ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين. كما وحرصت الجمعية على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص عن طريق مناقشة الجمعية في عدد من ورشات العمل واللقاءات العديدة تأثيرات التشريعات الناظمة للاستثمار والمؤثرة على القطاع الخاص بشكل مباشر حيث تم مناقشة العديد من القضايا التي تهم القطاع الخاص من خلال عقد ورشات عمل حول مناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل لعام 2018، ومناقشة الخطة الإستراتيجية لهيئة الاستثمار إلى جانب لقاء الجمعية لرئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز، ولقاء الجمعية لوزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد العسعس وما تضمنته هذه اللقاءات من مناقشة لأبرز القضايا التي تهم القطاع الخاص.

لقد حرصت الجمعية خلال عام 2019 على عقد العديد من ورشات العمل الهادفة إلى مناقشة التحديات التي تؤثر على تنافسية القطاعات الاقتصادية والخروج بتوصيات تساهم في تحسين أداء هذه القطاعات بالشكل الذي يعزز النمو الاقتصادي، حيث تم التركيز على كل من سوق عمان المالي، القطاع الصناعي، والقطاع المصرفي.

كما وحرصت الجمعية على تفعيل دور مجالس الأعمال المشتركة في تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية بين الأردن وباقي دول العالم من خلال تعزيز العلاقات بين مجتمع الأعمال الأردني ونظرائه من مختلف الفعاليات الاقتصادية على المستوى العربي والدولي والتي ترتبط الجمعية بمجالس أعمال معها بما يتجاوز 30 دولة كان من أحدثها تأسيس مجلس أعمال أردني موريتاني مشترك. حيث عقدت الجمعية عدداً من إجتماعات مجالس الأعمال المشتركة والتي تم من خلالها إطلاق عدد من التوصيات الهادفة إلى تعزيز آفاق التعاون المشترك والتي تم إيصالها إلى المسؤولين وكان من أهمها: إجتماعات (مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك، مجلس الأعمال الأردني القطري، مجلس الأعمال الأردني التركي، مجلس الأعمال الأردني المصري).

إلى جانب لقاء الجمعية لعدد من البعثات الدبلوماسية وإستقبالها للوفود التجارية وحرصها الدائم على لقاء السفراء المعتمدين لدى المملكة بشكل دوري من مختلف الدول العربية والأجنبية والتي من أبرزها: (المملكة المتحدة، البوسنة والهرسك، مصر، أندونيسيا، تونس، المغرب، بلغاريا، قطر، فرنسا، المكسيك، الهند، جنوب أفريقيا، العراق).

وفي الختام، يسعدنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين للعام 2019 وما يتضمنه من ملخص حول أبرز وأهم نشاطات الجمعية التي قامت بها على المستوى المحلي والدولي. مؤكدين حرص الجمعية المتواصل على خدمة أعضائها وتحقيق أهدافها بالشكل الذي يحقق مصالح القطاع الخاص.

كانون الثاني
22

جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تفاهم مع جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم تؤطر التعاون المشترك وتنسيق الجهود وتكاملها مع جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين في فندق الدبليو، وضم اللقاء عدد من رجال الأعمال المغتربين والمحليين وممثلي الفعاليات الاقتصادية، ونصت مذكرة التفاهم التي وقعها عن الجمعية رئيسها السيد حمدي الطباع وعن جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين رئيسها السيد فادي المجالي على تنسيق التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار في الأردن ودعم مفهوم جذب استثمارات المغتربين الأردنيين بالإضافة إلى تسهيل تبادل المعلومات والبيانات والدراسات بين الجانبين والعمل على عقد ندوات وورش العمل المشتركة في المواضيع ذات الإهتمام المشترك.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن هذه الإتفاقية تهدف إلى توطيد التعاون بين الجمعيتين وتوفير مناخ متميز لتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة بهدف خدمة الاقتصاد الوطني، حيث أن الجمعية منذ تأسيسها في عام 1985 تسعى إلى إيجاد المناخ المناسب للعمل الاستثماري وترويج الأردن استثمارياً على المستوى الدولي بالشكل المناسب بما يمكن القطاع الخاص من أداء دوره في عملية تعزيز التنمية المستدامة وخدمة أعضاء الجمعية في كافة القطاعات.

وفي هذا السياق أكد الطباع بأن هذه الإتفاقية سوف تعزز دور القطاع الخاص خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الأردني فنحن نحتاج إلى تعزيز التعاون المشترك بين مختلف مؤسسات القطاع الخاص لتعزيز الفرص الاستثمارية وإعادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

من جهته، أعرب المجالي عن سعادته بتعزيز التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين وتوحيد الجهود بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني مؤكداً أن الجمعية تؤدي دوراً هاماً في تعزيز البيئة الاستثمارية، وأوضح خلال اللقاء أن جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين تهدف على تحفيز وتعزيز دور المغتربين وإشراكهم في العملية التنموية خاصة وأن المغتربون يساهمون بشكل فاعل في الاقتصاد الوطني من خلال التحويلات المالية والنشاطات السياحية.

الطباع: الزيارة الملكية إلى العراق فتحت آفاق جديدة للاستثمار

كانون الثاني
26

في إطار متابعة نتائج الزيارة الملكية إلى جمهورية العراق بتاريخ 2019/1/14 عقد مجلس الأعمال الأردني العراقي المشترك بين جمعيتي رجال الأعمال الأردنيين والعراقيين إجتماعاً تحضيرياً لعقد المنتدى الاستثماري الأردني– العراقي.

وبين الطباع خلال اللقاء على عمق العلاقات التاريخية والاقتصادية والتجارية التي تجمع بين الأردن والعراق وعلى أن الزيارة الملكية قد جاءت بالوقت المناسب، كما وركز خلال اللقاء على أهمية وضع رؤية وأولويات واضحة تصب في صالح اقتصاد كلا البلدين خاصة وأن الجانب العراقي يستطيع الإستفادة من خبرة الجانب الأردني في قطاع تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة وقطاع الرعاية الصحية، بالإضافة إلى قدرة الجانبين على التكامل في مجالات التعليم والمصارف.

وأكد الطباع على أهمية معالجة بعض القضايا التي تقف عائقاً أمام القطاع الخاص الأردني، والمتمثلة بمنح تأشيرات لرجال الأعمال وتكلفة نقل البضائع الأردنية إلى العراق والرسوم الجمركية كذلك مؤكدا على ضرورة البدء بتفيذ مشروع أنبوب النفط لما سوف يعود على الطرفين من منافع اقتصادية عديدة.

من جهته، أكد السيد محمد الحديثي أمين عام جمعية رجال الأعمال العراقيين، على أن العراق يعتبر السوق الأول للأردن والذي يعتمد عليه إعتماداً كبيراً ومن هذا المنطلق فإنه يجب على المجلس إيجاد سبل للتعاون المشترك بين الجانبين. وأشار الحديثي إلى رغبة الجانب العراقي بالتعاون مع الجانب الأردني عن طريق الاستثمار المشترك في المصانع العراقية والتعاون لإعادة تشغيل هذه المصانع وإستفادة الجانب الأردني من فرص تقليل كلف الإنتاج والنقل مشيداً بالخبرات الأردنية الكبيرة في العديد من القطاعات. مشيراً إلى أن السوق العراقي يشهد منافسة شديدة مع بعض الدول المجاورة.

كما ناقش الجانبان أهم المقترحات الهادفة إلى زيادة الترابط بين البلدين والتي تضمنت فكرة إنشاء سكة حديدية بهدف نقل البضائع والأشخاص براً، وكذلك محاولة إيجاد حلول لتسهيل النقل البري للبضائع العراقية عبر الأردن حيث أن العراق يمتلك منفذ بحري واحد وبالمقابل هناك طاقات كبيرة يمكن إستغلالها في ميناء العقبة. بالإضافة إلى تقديم التسهيلات أمام رجال الأعمال العراقيين وذلك لتحفيزهم على الاستثمار والعمل على معالجة المشاكل التي تواجههم.

وركز الجانبان على أهمية تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل خاصة في قطاع المقاولات، كما وإتفق الجانبان على أن إستقرار ووضوح البيئة السياسية هو أساس نجاح العمل على تعزيز العلاقات بين الطرفين مؤكدين على ضرورة العمل على إزالة العقبات والمشاكل وتنظيم اللقاءات بشكل دوري خاصة وأن العلاقات الأردنية العراقية قد شهدت بعض الركود بسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق كما وناقش الجانبان مدى تأثر القطاع الخاص بعدم إستقرار البيئة السياسية العراقية.

وإتفق الجانبان على ضرورة عقد منتدى استثماري أردني–عراقي يهدف إلى تحديد المشاكل والمعيقات التي يواجهها كلا الجانبان وذلك لمحاولة مباحثتها مع حكومة البلدين، وذلك بهدف متابعة نتائج الزيارة الملكية ومدى إنعكاسها على واقع الاقتصاد الأردني والعراقي بالإضافة إلى تحديد مجالات العمل المشتركة بين الجانبين.

كانون الثاني
27

رجال الأعمال الأردنيين يلتقون مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إستضافت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع جمعية الأكاديميين الأردنيين عطوفة حسام أبو علي مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، حيث تم عقد حلقة نقاشية هدفت إلى تسليط الضوء على أبرز وأهم القضايا المتعلقة بقانون ضريبة الدخل لسنة 2018، وذلك من سعي الجمعية المتواصل في تعزيز مبدأ الشراكة بين القطاع الخاص والعام.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع خلال هذا اللقاء على أهمية تعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع نطاق مساهمته كشريك هام للقطاع الحكومي في رسم السياسات الاقتصادية وتطوير التشريعات والقوانين الناظمة لبيئة الاستثمار في الاردن بحيث يكون هناك علاقة تكاملية وتعاونية وتشاركية بين القطاعين بالشكل التي تكون به هذه العلاقة قائمة على تحقيق المصالح الاقتصادية وتحقيق الإزدهار والتنمية المستدامة التي تعزز متانة الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الحكومي يحتاج لوجود قطاع خاص قوي يتمكن من دعم وتعزيز كافة القطاعات الاقتصادية وتوجيهها بالشكل السليم كما أن قوة القطاع الخاص تتمثل في عمله كمحرك للنمو الاقتصادي.

وأضاف أن النظام الضريبي يجب أن يكون داعم للقطاعات الاقتصادية بحيث لا يكون مسبب لركود وتراجع هذه القطاعات ونخص بالذكر القطاع الصناعي الذي يعاني حالياً من العديد من التحديات المتعلقة بفقدان المنتج الأردني للميزة التنافسية في الأسواق المحيطة والعالمية وذلك لإرتفاع الكُلف التشغيلية والطاقة والضرائب، وشدد الطباع على أن خروج الاستثمارات الأجنبية من الأردن وبحثها عن أسواق بديلة سوف يفاقم مشكلة الفقر والبطالة ويؤثر سلباً على عملية النمو الاقتصادي خاصة في المناطق الحرة والتنموية التي تعتبر من الأسباب المحفزة للاستثمار في الأردن شريطة أن تتمتع بثبات الإعفاءات والامتيازات التي تقدمها للمستثمرين.

وبدوره، أكد عطوفة السيد حسام أبو علي مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على أن الإلتزام الضريبي واجب وطني وأخلاقي وأكد على أنه يجب عمل إصلاح ومعالجة للخلل الهيكلي في النظام الضريبي وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وشدد على أن هناك إرتفاعاً متزايداً للتهرب الضريبي في الأردن؛ مصرحاً بأنّ عقوبات التهرب الضريبي في التشريعات الأردنية ما تزال بحاجة إلى تشديد وتغليظ حتى تصبح درعاً واقياً للنظام الضريبي، و أنّ مكافحة التهرّب تُعدُّ من أهمّ محاور الإصلاح الذي يتطلّب إغلاق باب الإجتهاد في النصوص القانونيّة بالنسبة للمفوّض والمقدر وتسليم الصلاحيات للقضاء فقط ليتمكن من الحكم السليم في قضايا التهرب الضريبي.

كما وأكد على أنه من الرغم من الإنتقادات العديدة للقانون إلا أنه يضم العديد من الجوانب الإيجابية حيث أن القانون الجديد له بُعد إنساني ومتمثل بتقديم الإعفاءات للأسر التي لديها طفل يعاني من الإعاقة وكذلك أنصف القانون الزوجة من خلال السماح لها بمشاركة الزوج بالإعفاءات الأسرية، بالإضافة إلى التركيز على سرعة تدقيق الإقرارات الضريبية وتخفيض المدة من سنتين إلى سنة، ومحاولة تقليل الصعوبات التي يواجهها المكلف في عملية الإقرار الضريبي. بالإضافة إلى تركيز القانون الجديد على الحد من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي بجميع أشكاله وصوره، موضحاً أن عقوبة التهرب الضريبي عن قصد أمر يحدده القضاء. وصرح أبو علي أن تطبيق نظام الفوترة في عمليات الشراء والبيع مهم لضبط عمليات التهرب الضريبي. وعدم رفع معدلات الضرائب لكي لا يزيد التهرب، فهناك علاقة طردية بين زيادة معدلات الضرائب والتهرب الضريبي. وأكد أن نظام الفوترة الوطني سوف يخدم المواطن حيث تم الإطلاع على التجارب الناجحة للدول التي تستخدم هذا النظام وسوف يكون هذا النظام جاهز للتطبيق فور الإنتهاء من التشريعات الناظمة له.

كانون الثاني
29

الرزاز يطمئن رجال الأعمال الأردنيين على الاقتصاد

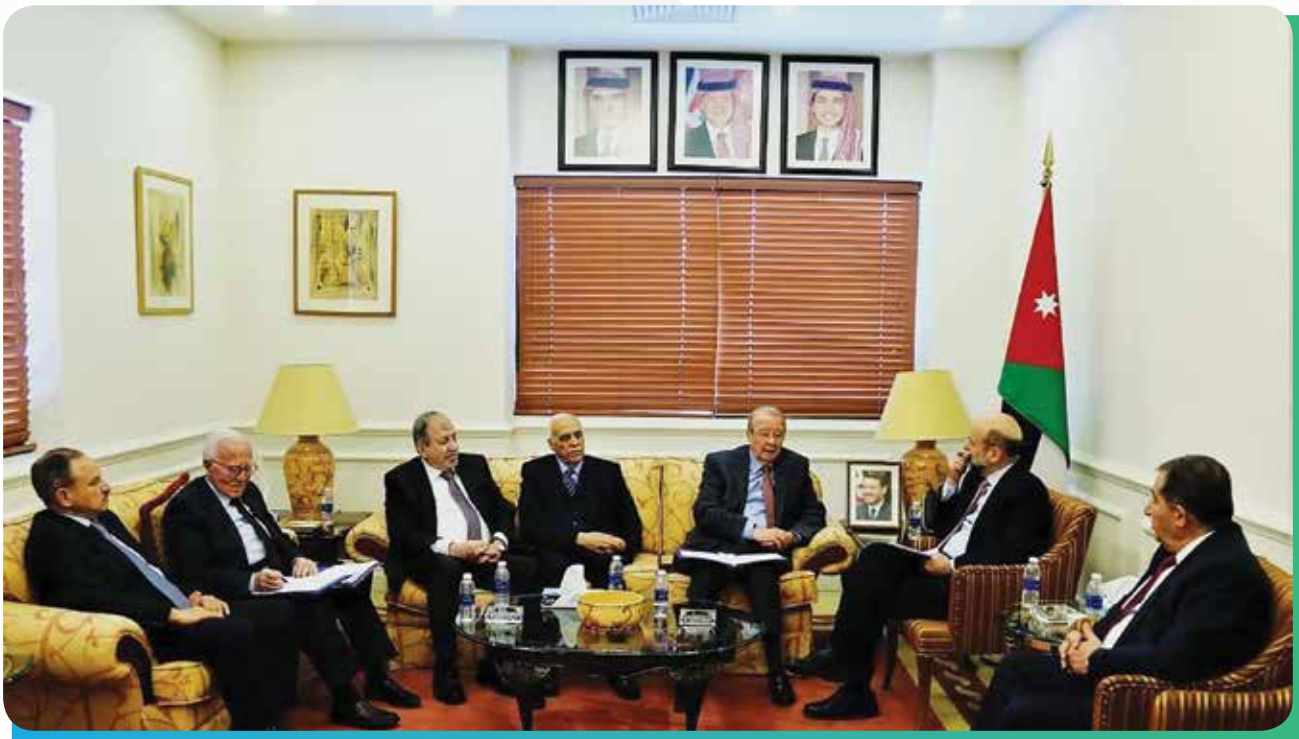

إلتقى رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز في مكتبه برئاسة الوزراء، رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس إدارة الجمعية. وإستمع رئيس الوزراء إلى وجهة نظر جمعية رجال الأعمال حول التحديات الاقتصادية وسُبل مواجهتها وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية. وقد تم طرح من قبل رئيس وأعضاء الجمعية جملة من القضايا المتعلقة بتحفيز النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة تسعى لفتح آفاق أوسع للتعاون والتبادل التجاري مع دول الجوار بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز التحديات. ولفت الرزاز إلى الزيارات الخارجية التي قام بها أخيراً إلى تركيا والعراق والولايات المتحدة الأميركية ومشاركته في القمة العربية الاقتصادية والتنموية في لبنان ومنتدى دافوس العالمي، مؤكداً الإحترام والتقدير الذي يحظى به الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بما يفتح الأبواب لتعاون أكبر مع الدول والمؤسسات الدولية.

وأكد رئيس الوزراء أن الأردن قد أبدى إهتمام كبير لمؤتمر لندن والذي تم عقده في نهاية شباط والذي هدف إلى تعزيز التنمية في الأردن وإستقطاب الاستثمارات التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ولفت رئيس الوزراء إلى أن التفاهمات التي تمت خلال زيارته إلى العراق ستسهم في تحقيق نقلة نوعية بالسوق الأردني، وسيكون للقطاع الخاص دور رئيسي فيها. كما وتم الإتفاق على عقد لقاء بين رئيس الوزراء والهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال خلال الفترة المقبلة لبحث القضايا التي تهم القطاع الخاص.

شباط
25

رجال الأعمال الأردنيين: حوكمة الشركات العائلية ضمان للاقتصاد الوطني

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر الجمعية ورشة عمل حول حوكمة الشركات العائلية وذلك بحضور عدد من أعضاء الهيئة العامة، وإفتتح الورشة أمين سر الجمعية المهندس عبد الحليم عابدين الذي أكد في كلمته على أهمية حوكمة الشركات العائلية كضمان لإستمرارية هذا النوع من الشركات، وأن وجود إطار الحوكمة يساهم بشكل أساسي في حماية الشركات العائلية وتوفير القدرة على التعامل مع التحديات والعقبات المختلفة، بجانب دورها الحاسم في تطوير الأجيال القادمة وضمان تحسن أداء الشركات العائلية من خلال وجود هيكل تنظيمي قائم على أسس متينة يساهم في إرساء قواعد إدارة العمل وتفيذه ومراقبته. كما وأتى هذا اللقاء من إيمان الجمعية بأهمية تكريس ونقل خبرة أعضائها في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال تكثيف مثل هذه اللقاءات بشكل دائم.

وقدم عضو الجمعية سعادة السيد غسان نقل شرحاً تفصيلياً حول حوكمة الشركات العائلية مستعرضاً من خلالها تجربته العملية في مأسسة شركة نقل وما تضمنته العملية من تحديات وعقبات، وأوضح أن أهم قرار يجب اتخاذه في سبيل تحقيق مبدأ الحوكمة هو فصل الإدارة عن الملكية حيث أن الأداء المالي للشركة يصبح أفضل مع إستخدام الأنظمة وأن تحديد الميثاق العائلي وقواعد البروتوكول العائلي يخفف من إحتمالية وجود المشاكل بحيث يتم تحديد ما على أفراد العائلة من واجبات وإلتزامات بجانب تضمنها لإقتراحات حول حلول لمشاكل متوقعة في المستقبل، مؤكداً بأن أفضل استثمار هو الاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجيا لما لهم من عوائد ايجابية في المدى الطويل. كما وقد إستعرض بعض أهم الإحصاءات حول الشركات العائلية موضحاً أن 30% من الشركات العائلية تستمر للجيل الثاني وأن 20% فقط تستمر للجيل الثالث وأن 3% فقط تستمر إلى الجيل الرابع.

كما أكد على الدور الاقتصادي الهام للشركات العائلية وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل وكذلك زيادة الصادرات الوطنية، مبيناً أن 80% من مؤسسات الأعمال في العالم هي شركات مملوكة من قبل العائلات. كما أن مجموعة نقل اليوم توظف ما يقارب 5,100 شخص وتضم 33 جنسية مختلفة وتضم المجموعة 30 شركة لها 31 سوق تصديري.

كما بين السيد غسان نقل أن إعتماد الشركة على شخص واحد دون وجود هيكل تنظيمي محدد ينتج عنه العديد من الأثار السلبية والتي من أبرزها تراجع في أداء الشركة العام وتأخر في تنفيذ المشاريع وذلك لإفتقار وجود خطط العمل الواضحة والإهتمام بكافة التفاصيل وذلك لكون الصلاحيات متمركزة بيد شخص واحد فقط من هنا جاءت أهمية مأسسة الشركة العائلية لتتحول من عمل عائلي إلى مؤسسة وذلك بتحديد الأنظمة والإجراءات وإعتماد الكفاءة في إستخدام الموارد بحيث يصبح الأداء أفضل والأخطاء أقل.

كما وأوضح فوائد الحوكمة المؤسسية حيث أن الشركة العائلية الملتزمة بقواعد الحوكمة تحصل على تقييم أعلى من قبل الأسواق المالية وإمكانية الحصول على تمويل أرخص بجانب الولاء للعلامة التجارية. وإختتم الورشة بمجموعة من التوصيات والنصائح حول القضايا العائلية كان من أبرزها: أهمية تحديد الواجبات والمسؤوليات والصلاحيات لأفراد العائلة، وأهمية تحديد إستراتيجية واضحة للاستثمارات المستقبلية ودور أفراد العائلة فيها، وأهمية فصل الإدارة عن الملكية، وأهمية وجود مجلس إدارة يشمل أفراد العائلة وأعضاء مستقلين، وأهمية فصل الشؤون المالية الشخصية عن الشؤون المالية للمجموعة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تضع توصيات لتحفير الاستثمار في بورصة عمان

أذار
6

إنطلاقاً من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، في وضع خطة لتحفيز الاقتصاد الأردني لعام 2019، حيث وضعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين خطة لتشخيص المعوقات التي تحول دون تحفيز الاقتصاد الوطني، للخروج بتوصيات لمعالجة المعوقات التي تواجهه بكافة قطاعته الرئيسية و المؤثرة على عجلة النمو الاقتصادي، وبناءاً عليه قد نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورشة عمل حول « تحفيز الاستثمار في سوق الأوراق المالية/ بورصة عمان»، وهدفت الورشة إلى الخروج بتوصيات لمعالجة المعيقات التي تواجه السوق المالي وتؤثر سلباً على تنافسيته وأدائه وما ينعكس ذلك من تأثيرات على النمو الاقتصادي وذلك تنفيذاً للخطة التي وضعتها الجمعية لتحفيز الاقتصاد الوطني لعام 2019 وذلك عن طريق إيجاد الآليات المناسبة لتنفيذ أبعاد هذه الخطة وفقاً للقطاعات الاقتصادية.

وتم مناقشة أهم المحاور التي تؤثر على تنافسية بورصة عمان مقارنة ببورصات المنطقة، والتشريعات غير المحفزة للاستثمار في بورصة عمان ونقاط الضعف القانونية، والإجراءات التوسعية وأدوات جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بورصة عمان، إضافة إلى مستوى الشفافية والإفصاح وإجراءات إعادة الثقة في بورصة عمان.

أكد معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن بورصة عمان هو العمود الفقري للنشاط الاقتصادي ومن الملاحظ تراجع أداء سوق عمان المالي بجانب وجود العديد من التحديات والمعوقات المتعلقة بالاستثمار به ومن هذا المنطلق جاءت أهمية عقد هذه الورشة، مؤكداً أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين على إستعداد إلى إيصال التوصيات المتعلقة بتحسين أداء بورصة عمان إلى صانعي القرار بهدف المساهمة في تقليل المعوقات التي تحول دون تحفيز الاقتصاد الوطني. مشيراً إلى أهمية إستقرار الأنظمة والتشريعات وذلك لتأثيرها المباشر على أداء السوق المالي خاصة في ظل التراجع الملحوظ في عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان وتراجع القيمة السوقية وتزايد حالة عدم الثقة لدى المستثمرين.

كما وأكد السيد محمد البلبيسي رئيس مجلس إدارة المحفظة الوطنية على أن البورصة تعتبر القناة الأهم التي يتم من خلالها إعادة توجيه المدخرات بالشكل الأمثل وأن القطاع المالي يساهم بشكل كبير في خلق وتوفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة المرتفعة، كما ويساهم السوق المالي في دفع عجلة النمو الاقتصادي إذا ما كان أدائه يتسم بالكفاءة، مشيراً إلا أن عام 2018 كان صعباً من الناحية الاقتصادية لما رافقه من تراجع في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية والتي من أبرزها دخل الفرد بجانب أن معدلات النمو الاقتصادي كانت أقل من معدلات النمو السكاني ولم يكن النمو الاقتصادي كافياً لخلق فرص العمل الكافية الأمر الذي إنعكس سلباً على معدل البطالة التي بلغ في نهاية عام 2018 ما يقارب 18.7% وما رافقه أيضاً من تراجع في إجمالي تحويلات العاملين من الخارج بجانب إرتفاع معدلات التضخم نتيجة

إرتفاع أسعار النفط ورفع الدعم عن العديد من السلع التي كانت تعتبر أساسية. كما أنه وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلا أن البنك المركزي قام برفع أسعار الفائدة عدة مرات خلال العام الأمر الذي ساهم في زيادة كلف الإقتراض وعدول العديد من المستثمرين عن إكمال مشاريعهم واستثماراتهم.

وأوضح البلبيسي أن تعديل قانون الدخل قد سبب خسارة في القيمة السوقية بالبورصة وأثر سلباً على سوق رأس المال وكذلك على أرباح الأسهم، وما ورافقه ذلك من تراجع في أداء البورصة والمتمثل بإنخفاض حجم التداول. لافتاً إلى أهمية هذا اللقاء وذلك للتمكن من وضع بعض الحلول المقترحة لأبرز التحديات التي تواجه سوق عمان المالي.

وأوضح معالي السيد محمد الحوراني رئيس هيئة الأوراق المالية أن أداء بورصة عمان قد تأثر كثيراً بتداعيات الربيع العربي والأزمات التي مرت بها الدول المجاورة، حيث تراجع أداء البورصة وكذلك أداء الاقتصاد الأردني بشكل عام حيث إرتفعت المديونية والعجز في الموازنة بجانب التراجع في معدل نمو الصادرات الوطنية الأمر الذي إنعكس سلباً على سوق رأس المال، منذ تراجع أرباحه وكذلك تأثرت أسعار الأسهم بالإنخفاض ورافقه ذلك تراجع في أداء شركات الخدمات المالية، مشيراً إلى أن هناك العديد من القواسم والسمات المتشابهة بين بورصة عمان والبورصات الأخرى في المنطقة وذلك من النواحي التشريعية والقدرة التشغيلية وآليات التداول وأصول نقل الملكية إلا أن هناك بعض العوامل التي أثرت في أداء بورصة عمان الأمر الذي أدى إلى تراجع في تنافسيتها.

ذكر الحوراني أبرز العوامل التي أثرت على تنافسية سوق عمان المالي مقارنة ببورصات المنطقة وهي نقص السيولة في السوق بجانب إرتفاع كُلف التداول، بالإضافة إلى تأثير حالة عدم اليقين والثقة وتوقعات المستثمرين حول المستقبل على أداء البورصة، مؤكداً على الدور الهام لوسائل الإعلام في تعزيز الثقة ببورصة عمان. وأشار الحوراني إلى أن هيئة الأوراق المالية قد إتخذت العديد من الإجراءات الهادفة لتحسين أداء البورصة من الناحية التنظيمية والتشريعية إلى جانب مجموعة من الإجراءات الهادفة لتحسين كل من مستوى الإفصاح والشفافية.

وشدد الحوراني أن الهيئة تعمل على عدد من الحوافز أهمها التركيز على تعزيز الاستثمار المؤسسي وذلك من خلال العمل على إنشاء صناديق الاستثمار المشترك، مشيراً إلى أنه يجب معاملة الاستثمار المؤسسي بشكل مشابه للاستثمار الفردي من ناحية الإعفاء من الضرائب بالإضافة إلى العمل على جذب صناديق الاستثمار الأجنبية للاستثمار في البورصة وذلك من خلال منح الحوافز لإدراج الشركات العائلية إلى السوق المالي والعمل على تأسيس شركة مستقلة يكون هدفها تقديم المعلومات حول التداول وأسعار الأسهم وغيرها من المعلومات للمستثمرين وإعداد الدراسات الاقتصادية المختصة ببورصة عمان.

أشار معالي الدكتور جواد العناني إلى أن 115 شركة من أصل 195 مدرجة في سوق عمان المالي قد حققت أرباح، بجانب أن 78 شركة قد إنخفض حجم خسائرها خلال العام 2018 وأن صافي أرباح البورصة بعد طرح الخسائر قد إزداد بمقدار 44% مقارنة بالعام 2017 مشيراً إلى توقعاته بأن يكون هناك تحسن وإستقرار في أداء السوق المالي وأن هدف تقليل نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي يمكن تحقيقه.

كما وأكدت عطوفة السيدة خلود السقاف على أن أداء البورصة يتأثر بشكل كبير في الإشاعات وأن السوق المالي يعاني من مشكلة عدم توفر السيولة ولا يوجد هناك صانع للسوق market maker بجانب وجود نقص في توفر المعلومات وإرتفاع العمولة مشيرةً إلى ضرورة طرح أدوات جديدة في سوق عمان المالي مثل صندوق الاستثمار المتداول (ETF).

وأكد المجتمعون في ختام أعمال الورشة على أهمية الدور الإعلامي وتأثيره الجوهري على ثقة المستثمرين ودرجة يقينهم في سوق عمان المالي وأنه يجب تعزيز الدور الإيجابي لوسائل الإعلام عن طريق إظهار الجوانب الإيجابية والتركيز عليها والعمل على تكثيف النشرات الاقتصادية التي تتحدث عن قصص نجاح لشركات مدرجة في بورصة عمان، بالإضافة إلى أهمية الترويج للاستثمار و تسويق الشركات لنفسها من خلال المشاركة في المؤتمرات بهدف التشجيع على الاستثمار في سوق رأس المال.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تضع توصيات لتنافسية القطاع الصناعي

أذار
20

إنطلاقاً من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، في وضع خطة لتحفيز الاقتصاد الأردني لعام 2019، حيث وضعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين خطة لتشخيص المعوقات التي تحول دون تحفيز الاقتصاد الوطني، للخروج بتوصيات لمعالجة المعوقات التي تواجهه بكافة قطاعته الرئيسية و المؤثرة على عجلة النمو الاقتصادي، وبناءاً عليه قد نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورشة عمل حول « تنافسية القطاع الصناعي الأردني وأبرز المعوقات والتحديات المرافقة للاستثمار به»، وذلك للخروج بتوصيات لمعالجة المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي الأردني وتؤثر سلباً على تنافسيته وأدائه وما ينعكس ذلك من تأثيرات على النمو الاقتصادي تنفيذاً للخطة التي وضعتها الجمعية لتحفيز الاقتصاد الوطني لعام 2019 عن طريق إيجاد الآليات المناسبة لتنفيذ أبعاد هذه الخطة وفقاً للقطاعات الاقتصادية.

وخلال إفتتاحية ورشة العمل أكد السيد عبد الحليم عابدين أمين السر لجمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن القطاع الصناعي قد شهد تراجعاً في أدائه ونشاطه خلال السنوات الماضية وأن القطاع يواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تقف عائقاً أمام تقدمه وإستمراريته، لافتاً إلى أن العديد من الصناعيين قد بدأت خسائرهم تتجاوز مقدرتهم على تحملها وأن خيار الخروج من السوق بسبب الإغلاق قد بات وشيكاً، وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة التي يعاني الاقتصاد الأردني من إرتفاعها، حيث أن التشريعات والقوانين تؤثر سلباً على عملية سير الأعمال في القطاع الصناعي. كما وأوضح عابدين بأن هدف الورشة هو الخروج بتوصيات من خلال مناقشة عدد من المحاور الرئيسية التي تهم القطاع الصناعي ومن أبرزها أهمية دعم القطاع الصناعي ومدى تأثير الدعم في تحسين الميزة التنافسية للمنتجات الأردنية، و التحديات والمعوقات التي تؤثر على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وإقتراح الحلول المناسبة لهذه التحديات بحيث يتمكن القطاع الصناعي من المساهمة بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي، إلى جانب مناقشة مدى تنافسية الصناعة الوطنية مقارنة بالمنطقة، والحوافز والمزايا الواجب توفرها لتشجيع اقامة المشاريع الإنتاجية والتي تعزز من مساهمة القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لزيادة القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني وتحسين القيمة المضافة للصناعات الوطنية الموجهة للتصدير. مشدداً على أهمية الخروج بتوصيات يتمكن القطاع الصناعي من خلالها مناقشة أصحاب القرار والوصول إلى حلول تناسب كافة الأطراف.

من جهته، أكد السيد عمر جويعد الرئيس التنفيذي لشركة المدن الصناعية الأردنية على أن مشكلة الطاقة تعتبر من المعوقات الكبيرة أمام القطاع الصناعي، وأنه من الضروري العمل على إيجاد سُبل لتخفيض تكلفة الكهرباء بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على الكُلف التشغيلية. مشيراً إلى الدور الهام للمستثمرين الصناعيين بحيث يجب تنظيم وعقد لقاء يتضمن مجموعة من الخبراء من مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية والمالية لتحديد جدول أولويات وإحتياجات وتحديات الصناعة ووضع الحلول المقترحة والقابلة للتطبيق وذلك للخروج بورقة عمل واحدة يتم تبنيها من قبل المستثمرين الصناعيين بهدف مناقشتها مع المسؤولين وأصحاب القرار.

وأشار السيد فتحي الجغبير رئيس غرفة صناعة الأردن وعمان إلى أن القطاع الصناعي يواجه صعوبات عديدة من أبرزها إرتفاع التكاليف التشغيلية حيث أن مشكلة فرق أسعار الوقود تشكل عبء إضافي على القطاع الصناعي بالإضافة إلى رفع رسوم الحصول على تصاريح عمل لغير الأردنيين وغيرها من القرارات التي تشكل عامل ضغط سلبي على الصناعة الوطنية، مشدداً على أهمية الإجتماع مع أصحاب القرار بالقريب العاجل لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بسير أعمال قطاع الصناعة وتسليط الضوء على أهمية ودور أداء القطاع الصناعي في النهوض بالاقتصاد الوطني.

كما وبين الدكتور إياد أبو حلتم عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمان أن لقاء ممثلي القطاع الصناعي بالمسؤولين وأصحاب القرار يعتبر أهمية بالغة للعمل على مناقشة أبرز القضايا التي تؤثر سلباً على نشاط القطاع الصناعي وتقيد نموه، مشيراً إلى أن قطاع الصناعة الوطني يواجه صعوبة في منافسة البضائع المستوردة الأمر الذي يشكل ضرورة مُلحة للعمل على حماية الصناعة الوطنية بشكل أكبر وفرض القيود على بعض المستوردات للتقليل من زخمها على الأقل لفترة محدودة. كما أوضح أبو حلتم أن المدن الصناعية في الطفيلة ومأدبا يجب أن تحظى بإمتيازات كدعم الطاقة وقيمة إستملاك الأراضي الصناعية كذلك، كما أن وجود العديد من التعقيدات المتعلقة بالإجراءات الإدارية وتعدد الأنظمة وعدم وضوحها جميعها عوامل تؤثر سلباً على بيئة الاستثمار.

وأكد المجتمعون في ختام أعمال الورشة على أهمية التركيز على موضوع منح القطاع الصناعي الدعم الكافي ليتمكن من تحسين أدائه حيث أن الظروف الراهنة والضغوطات الكبيرة على القطاع الخاص يشكل عائقاً أمام تحقيق الأرباح المرجوة خاصة وأن القطاع الصناعي يتكبد العديد من التكاليف التشغيلية والضريبية والإدارية الأمر الذي يتطلب وجود حوار فعلي بين القطاع العام والقطاع الخاص لإيجاد لحلول المناسبة للحد من تراجع أداء القطاع الخاص الملحوظ.

نيسان
1

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تثمن دور هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في توطين الاستثمارات المحلية والأجنبية

إلتقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد عطوفة الدكتور مهند حجازي وأعضاء مجلس المفوضيين في مقر الهيئة، حيث أكد الطباع خلال اللقاء على أهمية دور الهيئة في توطيد الاستثمارات على المستوى المحلي والدولي.

وأوضح حمدي الطباع أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي والتي من أبرزها مؤشرات الفساد والشفافية حيث أن إتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من مستويات الفساد يساهم بشكل إيجابي في تحسين البيئة والمناخ الاستثماري الأردني بالإضافة إلى أن تحقيق مستويات عالية من الشفافية ومستويات منخفضة من الفساد يؤدي إلى تحسن ترتيب الأردن في المؤشرات الدولية العاكسة لكفاءة الحكومة ودرجة التنافسية خاصة فيما يتعلق بمعوقات قيام الأعمال في المملكة، مشيراً إلى أهمية تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في توفير مؤشر واضح حول مدى إستقرار وجاذبية الاقتصاد الأردني.

ولفت الطباع إلى أن كل مواطن أردني يفتخر بالهيئة وجهودها مشيراً إلى حاجة القطاع الخاص إلى وجود بيئة استثمارية مستقرة نتمكن من خلالها كجمعية تأسست منذ عام 1985 وتتضمن رجال أعمال من مختلف القطاعات الاقتصادية من المساهمة الفعلية في جذب الاستثمارات على المستوى المحلي والدولي، مشيراً إلى أن المستثمر بشكل عام ما يزال يعاني من عدم الإستقرار في التشريعات والمعوقات الإدارية والبيروقراطية.

و أكد الطباع بأن هيئة النزاهة ومكافحة الفساد تبذل الجهود الحثيثة في تحقيق المزيد من الشفافية وتحسين أداء المؤسسات العامة في محاربة الفساد بكافة أشكاله والحد منه وذلك بهدف عكس صورة جيدة حول البيئة الاستثمارية الأردنية على المستوى الدولي وذلك من خلال العمل على حماية المال العام ومحاربة الفساد المالي والإداري، كما ترسم الهيئة السياسة العامة لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد القائمة على رؤية وطنية هادفة إلى تحقيق الأمن الاقتصادي كقاعدة رئيسية للأمن الوطني.

وشدد الطباع على أهمية دور الإعلام في إيصال الصورة الحقيقية حول قضايا الفساد وطريقة معالجتها والحد منها دون المغالاة و المبالغة في طرح الموضوع وأن مكافحة الفساد هو واجب وطني.

ومن جهته، أكد مهند حجازي على دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين الفاعل في مجال جذب الاستثمارات، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يعتبر عامل أساسي في دعم الاقتصاد وأن جزء من عمل الهيئة الأساسي موجهه نحو حماية الاستثمار في القطاع الخاص.

و أضاف حجازي على مساهمة الهيئة في تعزيز ثقة المستثمرين في الاستثمار في الأردن والعمل على المساهمة في رفد التنمية المستدامة و تعزيز ثقة المستثمرين بنزاهة مؤسسات الدولة بحيث تكون الهيئة ملاذاً آمناً لمن يشعر بالظلم والإبتزاز وذلك من خلال تعزيز جهود جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك من خلال التعامل مع مختلف القضايا التي تمس الأموال العامة والتي تؤثر بشكل سلبي على البيئة الاستثمارية حيث تعمل الهيئة على إتخاذ خطوات إيجابية نحو إسترجاع الأموال العامة ومحاربة الفساد بشكل جدي وملموس، بالإضافة إلى الإفصاح قدر المستطاع بشفافية حول كافة التفاصيل المتعلقة بقضايا الفساد وذلك بهدف العمل على تعزيز الثقة في بيئة الأعمال الأردنية على المستوى الدولي، والعمل على تعزيز سمعة الدولة على المستوى الخارجي، وإظهار الوجه المشرق للأردن ونزاهة وإستقامة مواطنيه.

وأشار إلى أن الهيئة تعمل بجد من أجل منع التطاول على المال العام أو الكسب غير المشروع الذي من شأنه أن يهدد إيرادات الخزينة ويضعف دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية وتدني مستوى العدالة في توزيع مكتسبات التنمية بجانب التأكد من قيام مؤسسات الرقابة على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بوضع معايير الحوكمة الرشيدة وسلامة تطبيقها.

ولفت حجازي إلى أن هناك شمولية لعدد كبير من أشكال الفساد الذي يؤثر سلباً على الاستثمار ضمن إختصاصات الهيئة والتي تعمل على محاربته خاصة الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية و الكسب غير المشروع و عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح أو أي فعل قد يؤدي إلى هدر الأموال العامة أو أموال الشركات المساهمة العامة أو الشركات غير الربحية أو الجمعيات، بالإضافة إلى جرائم الفساد الواردة في الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الأردن.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تفاهم مع مجلس الأعمال والخبراء الأردنيين في دبي

نيسان
2

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم تؤطر التعاون المشترك وتنسيق الجهود وتكاملها مع مجلس رجال الأعمال والخبراء الأردنيين في دبي في مقر الجمعية، وتضمنت مذكرة التفاهم التي وقعها عن الجمعية رئيسها معالي السيد حمدي الطباع وعن المجلس رئيسها السيد احسان القطاونة، على تنسيق التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار في الأردن ودعم مفهوم جذب استثمارات المغتربين الأردنيين، وتسهيل تبادل البيانات والدراسات بين الطرفين، بالإضافة إلى العمل على عقد ندوات وورش عمل والمشاركة في مجالس الأعمال المشتركة والمؤسسة من قبل الجمعية ونظرائهم من الجمعيات العربية والدولية.

وأكد الطباع على أن هذه الإتفاقية تهدف إلى توطيد التعاون وتوفير مناخ متميز لتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة والهادفة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني والتي سعت الجمعية منذ تأسيسها بصورة أساسية إلى إيجاد المناخ المناسب للعمل الاستثماري بما يمكن القطاع الخاص من أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن، وإلى خدمة أعضائها من رجال الأعمال بمختلف القطاعات، والعمل على توفير مناخ متميز لتبادل الخبرات و تحقيق المصالح المشتركة بين الأعضاء، لافتاً إلى أن هذه المذكرة سوف تعزز دور القطاع الخاص خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الأردن والمتمثلة بهجرة الأردنيين من أصحاب الكفاءات الاقتصادية والتنموية في ظل تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة.

من جهته، أعرب القطاونة عن سعادته بتعزيز التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين وتوحيد الجهود بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني مشيراً إلى أن مجلس الأعمال والخبراء الأردنيين في دبي يهدف إلى جمع الشركات ورجال الأعمال والخبراء الأردنيين المهتمين بالشأن العام وتعزيز العلاقات الأردنية الإماراتية، وتقديم النموذج الأمثل للتعاون بين البلدين وتشجيع وتعزيز التحاور وتبادل الخبرات والمعلومات بين الأعضاء وتوفير الفرص لتوثيق العلاقات المهنية بينهم، والعمل على تشجيع الاستثمار في الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة والعمل على فتح قنوات التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالاقتصاد والاستثمار وكذلك غرف التجارة والصناعة والقطاع الخاص والمساعدة على توفير فرص عمل وتدريب لكافة المتخصصين من الخريجين الأردنيين.

نيسان
21

محافظ المركزي:الجهاز المصرفي جاهز لتمويل نشاطات القطاع الخاص

أكد محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز أن الجهاز المصرفي الأردني يتمتع بالقدرة والجاهزية العالية لتوفير التمويل اللازم لنشاطات القطاع الخاص. وقال خلال حلقة نقاشية نظمتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أن الجهاز المصرفي الأردني سليم ومتين وقادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة لتمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال التي تعد الأعلى بمنطقة الشرق الأوسط ومستويات مريحة من السيولة. وأضاف الدكتور فريز أن الجهاز المصرفي إستطاع الحفاظ على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية رغم الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وظروف عدم الإستقرار بالمنطقة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. وأكد أن البنوك الأردنية تمكنت من الحفاظ على نسبة الديون غير العاملة من إجمالي الديون ضمن مستويات متدنية بلغت 4.6 % فيما بلغت نسبة تغطية المخصصات لها 76 % بالاضافة لنمو التسهيلات الإئتمانية العام الماضي بنسبة 5.8% وودائع العملاء 2 %.

وبين الدكتور فريز أن البنك المركزي قام بتوسيع مظلته الرقابية لتشمل شركات التأمين والشركات المالية غير البنكية بما فيها شركات التمويل الأصغر لتنويع مصادر التمويل وتحسين فرص الحصول على التمويل، خصوصاً للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة. وأشار إلى أن البنك المركزي قام كخطوة أولى لإخضاع جميع الشركات مقدمة الإئتمان إلى رقابته وأعد دراسة معمقة للوقوف على عدد وحجم وأنشطة هذه الشركات وبما يسهم بالحد من صيرفة الظل وإدماجها بالنظام المالي الرسمي لتكون شريكاً مكملاً لدور البنوك بمنح الإئتمان وسد الفجوة التمويلية للعملاء غير المخدومين من القطاع البنكي. وقال أن نظام سعر الصرف الثابت الذي يتبناه البنك المركزي بنجاح منذ عام 1995 يمثل الركيزة الأساسية للسياسية النقدية، وأحد أبرز دعائم الإستقرار النقدي والمالي والثقة بالاقتصاد الوطني. وأوضح الدكتور فريز أن الاقتصاد الأردني تعرض خلال السنوات العشر الماضية إلى تحديات عميقة فرضت نفسها بقوة على صانع القرار ما ألزم أن يواجه اقتصاد صغير محدود الموارد كاقتصاد الأردن، تداعيات أزمة مالية واقتصادية عالمية في قلب بيئة إقليمية ملتهبة سياسياً وأمنياً واجتماعياً أدت إلى إغلاق شبه كامل في حدوده البرية وطرق تجارته الخارجية لتبقي صادراته شبه معزولة عن أسواقه المحيطة وهي التي تشكل أكثر من 36 % بالمتوسط من حجم تجارة الأردن الخارجية.

وبين محافظ المركزي أن الحاجة تبدو اليوم لإعادة تقييم أداء ونتائج بعض إتفاقيات التجارة التي أبرمها الأردن مع العديد من دول العالم ومراجعة شروطها وقدرتها على تحقيق أهدافها وضمان أن تتوزع مكتسباتها والفرص الناجمة عنها بشكل أكثر عدالة بين أطرافها، بما يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني. وبهذا الصدد، أشار إلى أن البنك المركزي قدر حجم الإعفاءات الجمركية التي منحت للمستوردات من تركيا لوحدها، ضمن إتفاقية التجارة الحرة بنحو 322 مليون دينار خلال الفترة (2011-2017)، دون أن يصاحب ذلك نمو نوعي أو كمي يذكر في الصادرات الوطنية وفي تدفقات الاستثمار من تركيا.

وأشار إلى أن القطاع الخاص يؤدي دوراً محورياً في عملية التنمية بإعتباره المُشغل الأكبر للأيدي العاملة حيث يوظف نحو 60 % منها وإستحدث خلال السنوات الستة الماضية ما يزيد على 200 ألف فرصة عمل، ويسهم بأكثر من 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم هذا الدور، بين فريز أن قطاع العمال بالمملكة ما زال يعاني من محدودية العلاقات والتشابكات مع قطاعات الأعمال والشركاء الدوليين، موضحاً أن 5% فقط من الشركات المحلية يشارك في ملكيتها مستثمرين أجانب بنسبة 10% فأكثر، وهي نسبة تقل عن المتوسط لدول المنطقة. وأشار إلى أن نسبة الشركات (حوالي 7%) التي حازت على شهادات الجودة الدولية تقل أيضاً عن المتوسط لدول المنطقة البالغ 13.5 % بالإضافة لقلت عدد الشركات الأردنية القادرة على التصدير. ودعا الدكتور فريز القطاع الخاص للإستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة في الأردن والمنطقة، وخصوصاً الفرص التي يتوقع أن توفرها مرحلة إعادة الإعمار في الدول المجاورة، والتي قدرت في العراق لوحده بما يزيد على 60 مليار دولار. كما دعا محافظ المركزي القطاع الخاص للإنخراط في تشكيل عناقيد إنتاجية، لا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والإستفادة من المزايا التي توفرها هذه العناقيد، خاصة في مجال خفض تكلفة الإنتاج وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية إقليمياً وعالمياً وبما ينعكس في زيادة التصدير، وزيادة المساهمة في سلاسل القيمة أو «الإنتاج» العالمية وفتح آفاق جديدة للاستثمار.

بدوره، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الاردنيين حمدي الطباع أن وجود نظام مالي متطور وكفوء يعتبر من العوامل المهمة في تطوير وتحفيز النمو الاقتصادي وهو ما تتمتع به المملكة من جهاز مصرفي سليم ومتين قادر على تحمل الصدمات والمخاطر نتيجة تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من كفاية رأس المال والتي تعتبر الأعلى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأشار إلى أن السياسات النقدية الإنكماشية التي إتبعها البنك المركزي خلال العام الماضي أثرت سلباً على تكلفة الإقراض وتمويل المشاريع والنفقات التشغيلية للقطاعات الاقتصادية من خلال رفع أسعار الفائدة على الإقراض لأكثر من مرة. وبين أن الاقتصاد الأردني عانى العديد من التحديات الجيوسياسية التي انعكست آثارها سلبا على الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى إتخاذ سلسلة من الإجراءات التقشفية والتصحيحة والتي كانت لها آثار إنكماشية على مستوى النشاط الاقتصادي خاصة في ظل السياسات المالية والنقدية الإنكماشية التي أثرت سلباً على الطلب العام الإستهلاكي والاستثماري .

وشدد الطباع على ضرورة إتساق السياسات الاقتصادية المختلفة وعدم تعارضها مع بعضها البعض والتأكيد على صانع السياسات على أهمية إستقرار التشريعات المؤثرة في نجاح بيئة الأعمال وتعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية والحرص على عدم تعارض التشريعات وتقييدها للاستثمار.

الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد إجتماعها السنوي

نيسان
27

ترأس حمدي الطباع الإجتماع السنوي للهيئة العامة العادية لجمعية رجال الاعمال الأردنيين والذي عقد في مقر الجمعية وبحث جدول أعمال الإجتماع بدأً بإستعرض تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية خلال العام 2018 وخطتها المستقبلية للعام 2019 حيث أكد الطباع أن العام 2018 قد تضمن العديد من النشاطات المختلفة للجمعية على المستوى المحلي والخارجي من خلال لقاء الجمعية عدد كبير من سفراء العديد من الدول العربية بهدف تعزيز العلاقات التجارية ومناقشة لأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة. كما وقعت الجمعية عدد من مذكرات التفاهم والتعاون مع الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة و مذكرة تفاهم مع الغرفة الألفية الدولية الهندية للتجارة والصناعة والزراعة كما نظمت الجمعية مجلس الأعمال الأردني التركي الذي عقد في اسطنبول بالإضافة إلى تنظيم الجمعية لمجلس الأعمال الأردني المصري الذي عقد في عمان.

ولفت الطباع إلى أن الجمعية قد سعت إلى بذل الجهود الحثيثة في تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال مشاركة الجمعية في العديد من اللقاءات من أبرزها لقاء دولة رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ، ولقاءات اللجنة المالية والاقتصادية لمجلسي الأعيان والنواب الذي تم من خلالها مناقشة أهم الملاحظات المتعلقة بالتشريعات التي تؤثر على إستقرار البيئة الاستثمارية في المملكة، كما وقامت الجمعية بتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها وتوصياتها حول عدد من مشاريع القوانين إلى أصحاب القرار من خلال لقاء وزير العدل ووزير الصناعة والتجارة والتموين.

كما وأقرت الهيئة العامة إدخال تعديلات على النظام الأساسي للجمعية يتضمن تشكيل مجلس أمناء للجمعية كما وصادقت الهيئة العامة على تثبيت تعيين المهندس عبد الرحيم البقاعي عضو في مجلس الإدارة. كما تلا مدقق الحسابات ديلويت أند توش تقرير المدقق وأقرت الهيئة العامة التقرير السنوي للجمعية للعام 2018 والحسابات الختامية للسنة المالية 2018 وصادقت عليها كما تم إقرار خطة العمل والموازنة التقديرية للعام 2019.

من جهته شكر ثابت الطاهر الهيئة العامة على ثقتهم المستمرة لمجلس إدارة الجمعية طيلة فترة عضويته، مؤكداً أنه سيبقى في خدمة ودعم الجمعية من خلال عضويته في الهيئة العامة كما وأثنت الهيئة العامة على جهود مجلس الإدارة في دعم أعضائها والاقتصاد الوطني.

أيار
13

دراسة لجمعية رجال الأعمال توصي بتغيير خطط ترويج الاستثمار للمملكة

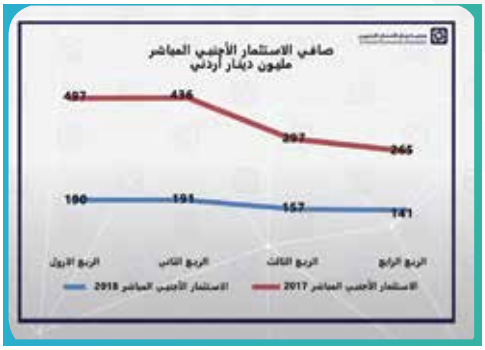

أوصت دراسة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين بالعمل على تغيير الأساليب والخطط والبرامج المتعلقة بالترويج للفرص الاستثمارية بالأردن لتتطابق مع الواقع فيما يتعلق بالأساليب التسويقية للبيئة الاستثمارية. كما وأوصت الدراسة التي أعدتها دائرة الابحاث الاقتصادية بالجمعية وحملت عنوان «أسباب تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام 2018»، بضرورة التركيز على إستقرار البيئة التشريعية الناظمة للنشاط الاقتصادي والاستثماري والتجاري بالمملكة بالإضافة لتوفر عنصر الشفافية فيما يتعلق بإدارة الملف الاستثماري. وحسب الدراسة تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن خلال العام الماضي إلى نحو 680 مليون دينار مقابل 1,436 مليون دينار خلال عام 2017.

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وهي عبارة عن العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية ونخص بالذكر إستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث أن وجود بيئة اقتصادية مستقرة تساهم بشكل إيجابي في زيادة الحافز على الاستثمار ومن أبرزها معدل التضخم وسعر الصرف وعجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة.

وشددت الدراسة على ضرورة التركيز على العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات حيث أظهر التقرير العالمي للتنافسية الاستثمارية 2017- 2018 أن هناك عوامل رئيسية تحفز القرار الاستثماري في الدول النامية والتي يعتبر الأردن من ضمنها وأبرز هذه العوامل هي الإستقرار السياسي والأمن والبيئة التنظيمية وإستقرار البيئة القانونية والتشريعية ومعدلات الضريبة المنخفضة وتكاليف العمالة المنخفضة.

وأكدت الدراسة على ضرورة التركيز على الطلب الإستهلاكي الكلي والقدرة الشرائية موضحةً أن تراجعهما يعتبر مؤشر سلبي على تراجع النشاط الاقتصادي الأمر الذي قد ينجم عنه تراجع في الحافز على الاستثمار. كما وأشارت الدراسة إلى أهمية تسليط الضوء على نتائج المؤشرات المتعلقة بالاستثمار سواء أكانت هذه المؤشرات على المستوى المحلي و الدولي ومحاولة العمل على الإستدلال بنتائجها وإن كان بشكل تقريبي من قبل صانعي القرار.

وأوضحت الدراسة أن السياسات التي يتبناها صانع القرار تلعب دوراً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية بالشكل الذي يضمن خلق وظائف جديدة وزيادة تنافسية الاقتصاد المستضيف للاستثمارات الأجنبية، مشددةً على ضرورة العمل على تحقيق الإتساق الكافي بين السياسة المالية والسياسة النقدية وتجنب التأثير الطارد للاستثمار والناتج عن الإسراف في تطبيق السياسات الإنكماشية.

وقالت الدراسة أنه على الرغم من كون جذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقها أمر مهم وأساسي إلا أن الأهم هو توفر المقدرة على الإحتفاظ بهذه التدفقات والإستفادة منها في تحقيق النمو وتعزيز العملية التنموية، حيث أنه من المهم العمل على تعزيز القدرة التنافسية للاستثمار في الأردن. وأكدت أن تحديد الدافع للاستثمار من قبل المستثمرين أمر مهم في وضع الحوافز الفعالة للاستثمار حيث أن أولويات المستثمر تختلف بإختلاف الدافع الكامن وراء الاستثمار وعليه يجب تسليط الضوء على تقديم مجموعة الحوافز الاستثمارية التي تكون فعالة في جذب الاستثمار والإحتفاظ فيه.

وبينت الدراسة أن زيادة وتحسين درجة ثقة المستثمرين يتطلب العمل على توفير الحماية القانونية من المخاطر السياسية والتنظيمية ونخص بالذكر مصادرة الممتلكات وحظر تحويل العملات والقيود على التحويل ونقص الشفافية في التعامل مع الهيئات الحكومية، موضحه أن هذا يعتبر لدى المستثمر مخاطر يجب الحد منها.

ورأت الجمعية أن أسباب تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعود لعوامل عدة منها التأثر السلبي للقرار الاستثماري للمستثمرين والمتعلق بالاستثمار في الأردن نتيجة التوترات الجيوسياسية التي تحيط بالمملكة مما أدى إلى تراجع الحافز على الاستثمار من قبل الدول الأجنبية والعربية.

وأوضحت الدراسة أن حالة التقلبات السياسية التي عانت منها المنطقة خلال السنوات السابقة زادت من درجة المخاطرة المتعلقة بالقرار الاستثماري بضخ رأس المال نحو الأردن. وأشارت الدراسة كذلك إلى العوامل المتعلقة بالإجراءات حيث أن تعدد وتعقيد الإجراءات الإدارية يشكل صعوبات أمام المستثمرين إلى جانب إرتفاع التكاليف المتعلقة بالقرار الاستثماري وبخاصة التكاليف المتعلقة بالإقتراض لغايات التمويل والاستثمار جراء إرتفاع معدلات الفائدة مقارنة بالدول الأخرى.

ومن العوامل التي حددتها الدراسة هو تأثر الاستثمار سلباً بإغلاق الحدود الذي كان سابقاً خاصة مع سوريا والعراق وما فرضه ذلك من صعوبات ومعيقات للتبادل التجاري وعلى الرغم من إعادة فتح الحدود فإن عودة النشاط التجاري وعمليات النقل عبر الحدود لوضعها السابق سوف يتطلب وقتاً لتنعكس آثارها إيجابياً على الاستثمار.

وأشارت الدراسة إلى أن عدم ثبات التشريعات خاصة التشريعات ذات التأثير المباشر على الاستثمار خاصة قانون الضريبة وعدم الوضوح المرافق لفرض ضرائب جديدة على سوق الأوراق المالية والمناطق الحرة والتنموية وما يرافقه ذلك من تكبد المستثمرين لتكاليف إضافية غير متوقعة مما أثر سلباً على القرار الاستثماري.

وحددت الدراسة عوامل أخرى منها تراجع الطلب الإستهلاكي الكلي الأمر الذي أثر سلباً على المبيعات والأرباح المتوقعة للمستثمرين حيث أن هناك تراجع في مؤشر أسعار المستهلك خلال العام الماضي وكذلك معدل التضخم شهد تراجعاً ملحوظاً في 2018 الأمر الذي يعتبر مؤشراً واضحاً على تراجع مستويات الطلب.

وأكدت الجمعية في دراستها أن جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية المختلفة يعتبر إحدى العوامل الهامة التي تساهم في تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة تحد من تفاقم مشكلة الفقر والبطالة وتسهم أيضاً في سد فجوة الإدخار ونقل التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بأساليب الإنتاج بالشكل الذي يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسينها.

ولفتت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أبرزها النمو الاقتصادي والعملية التنموية والفقر والبطالة في الدول النامية كما ويتم تضمنيه في ميزان المدفوعات حيث يعتبر أحد المعطيات المهمة الداخلة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى جانب كل من السياحة والميزان التجاري و حوالات المغتربين.

وأكدت الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة للأردن كدولة نامية حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى مصادر الموارد المالية الخارجية التي تستخدم لدعم الموارد المالية المحلية والمتمثلة بالإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية.

حزيران
18

العسعس: القطاع الخاص شريك التنمية الاقتصادية

أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد العسعس أن القطاع الخاص هو شريك التنمية الاقتصادية المنشودة، جاء ذلك خلال لقائه رئيس جمعية رجال الأعمال الاردنيين حمدي الطباع وعدد من أعضاء الجمعية في مقر الوزارة.

و أكد العسعس على ضرورة تظافر الجهود من قبل القطاعين العام والخاص لجعل الأردن مركزاً عربياً في عدد من القطاعات التي تتميز بها المملكة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية والسياحة والخدمات اللوجستية والإستشارات، إلى جانب تعزيز الصناعات الوطنية لزيادة الصادرات الأردنية، من خلال إعادة توزيع الدعم الموجه إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، للحفاظ على نسب نمو اقتصادية ثابتة.

وأضاف العسعس بأن الوزارة تعمل على إيجاد الآليات والخطط الإستراتيجية لربطها بالسياسة العامة للدولة، وتطوير بيئة عمل مناسبة ليتمكن القطاع الخاص من تطوير أعماله بصفته المشغل الرئيسي للعمالة الوطنية، مشدداً على دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين الهام، و إلى أن القطاع الخاص يعتبر عامل أساسي في دعم الاقتصاد، مؤكداً على أهمية تعزيز ثقة المستثمرين في الاستثمار في الأردن والعمل على المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة وذلك من خلال تعزيز جهود جذب الاستثمارات.

من جهته، بين حمدي الطباع بأن الجمعية قامت بإعداد خطة لتحفيز الاقتصاد الوطني لعام 2019 قطاعياً، وأخذت الجمعية على عاتقها تنظيم ورش عمل متخصصة مع نخبة من القطاع العام والخاص الأردني وذلك بهدف مناقشة محاور الخطة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وما يواجهه كل قطاع من معوقات وتحديات للخروج بتوصيات يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

وبين الطباع أنه تم إلى الآن عقد ثلاث ورشات إستهدفت القطاع الصناعي والمصرفي وسوق عمان المالي ومن المخطط خلال العام 2019 الإستمرار في عقد ورشات العمل القطاعية، مشيراً بأنه تم رفع توصيات القطاع الخاص من رجال الأعمال الأردنيين في القطاعات الثلاث إلى الحكومة لدراستها والتشاركية في تطبيق تلك التوصيات.

وأشار الطباع بأن الجمعية ستعمل على رفع دراسة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول تحويل المملكة إلى منطقة تنموية واحدة لإزالة التشوهات الضريبية، إضافة إلى دراسة قانون الاستثمار المعمول به بما يخدم الاقتصاد الوطني، من خلال رؤية الجمعية ورفع مقترحاتها وتوصياتها ليكون الأردن نقطة جذب لكافة المستثمرين.

ووجه الطباع في ذلك الوقت دعوة إلى الدكتور محمد العسعس للمشاركة في المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج والذي عقد في بداية شهر آب من العام الحالي برعاية ملكية سامية، وتأكيد دور وزارة التخطيط بأن تكون شريكاً في إنجاح المؤتمر لأبنائنا الذي يؤكد جلالة الملك دوماً على جذب الاستثمارات وايجاد فرص عمل، كما تم مناقشة محاور المؤتمر وآلية عرض المشاريع القابلة للاستثمار في المملكة وفق رؤيا جديدة يتم الاتفاق عليها مع هيئة الاستثمار.

حزيران
23

تجارة عمان ورجال الأعمال تتفقان على تأسيس مجلس مشترك

إتفقت غرفة تجارة عمان وجمعية رجال الأعمال الأردنيين على تشكيل مجلس مشترك يكون نواه لجمع شمل مؤسسات القطاع الخاص، لخدمة الاقتصاد الوطني والمساعدة لتجاوز التحديات التي يواجهها وأكد الطرفان أنه سيعقب تشكيل المجلس دعوة أطراف القطاع الخاص لعقد إجتماع مشترك بهدف تشكيل مجلس إستشاري يضم القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية لتقديم حلول ومقترحات للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني. وناقش الطرفان خلال إجتماع مشترك عقد في مبنى غرفة تجارة عمان العديد من القضايا الاقتصادية والحلول المقترحة للنهوض بالاقتصاد الأردني في ظل الصعوبات الحالية التي يمر بها.

وأكد مجلسا الغرفة والجمعية أن الاقتصاد الوطني يواجه اليوم تحديات كبيرة باتت تؤثر على تنافسية المملكة ما يتطلب توحيد جهود القطاعين العام والخاص لوضع رؤية مشتركة تحدد العقبات وتقدم الحلول الممكنة لإعادة الزخم للقطاعات الاقتصادية وتمكينها من النمو وتوليد المزيد من فرص العمل وتوسيع الاستثمارات.

وإتفق الطرفان على جملة التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ومنها وجود قوانين تعرقل النشاط التجاري وبخاصة الاستثمار والمالكين والمستأجرين ونقابة المحامين والضمان الإجتماعي والضريبة ونظام الفوترة بالإضافة لأعباء المناطق التنموية وإغلاقات الشوارع بالعاصمة وإرتفاع أثمان الطاقة.

وقال رئيس غرفة تجارة عمان خليل الحاج توفيق أن الهدف من الإجتماع التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين لوضع «خارطة طريق» تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وبما يمكنه من مواجهة الصعوبات. ولفت إلى أن قانون نقابة المحامين يشكل عبئاً على القطاع التجاري والخدمي بالإضافة الى أعباء قانون المالكين والمستأجرين، مؤكداً وجود إجحاف بحق المستأجرين بخاصة قطاعي المطاعم والألبسة.

وبين الحاج توفيق بأن الغرفة ستعقد حواراً وطنياً حول قانون المالكين والمستأجرين، مشيراً للورقة البحثية التي أنجزتها الغرفة بخصوص مواد القانون. وشدد على ضرورة إعادة النظر بشكل العلاقة التي تجمع القطاعين العام والخاص لتكون وفق الرؤية الملكية السامية، مؤكداً أن القطاع الخاص يعتبر شريكاً مهماً للحكومة وقادر على تقديم حلول واقعية وتجويد مخرجات الاقتصاد.

وأشار الحاج توفيق إلى أن عدم إستقرار التشريعات خاصة الاقتصادية منها «محبطة» وعقبة تواجه الاستثمار وأصحاب الأعمال الأردنيين والأجانب، مؤكداً أن الهم الاقتصادي لا يمكن معالجته وبخاصة البطالة والفقر إلا بالاستثمار الحقيقي المولد لفرص العمل ما يتطلب إعادة النظر بالمنظومة الاستثمارية.

بدوره، قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أن غرفة تجارة عمان والقطاع الخاص الأردني كانا المرجعية الأساسية للحكومات ولعبا دوراً أساسياً في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني وتأسيس شركات مساهمه عامة كبرى. وبين أن الجمعية حريصه على التعاون مع الغرفة لمواجهة كل الظروف الصعبة التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص، مستغرباً غياب الشراكة الفاعلة بين القطاعين.

وشدد الطباع على ضرورة أن يكون الأردن منطقة تنموية واحده مع إعطاء بعض المزايا للمحافظات، مؤكداً أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع توحيد القطاع الخاص وتدعم أي مبادرة بهذا الشأن لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني. وأشار إلى أن الجمعية لديها علاقات قوية مع مؤسسات عربية ودولية تمكنها من المساعدة في تمكين الاقتصاد الوطني ونقل التجارب الناجحة للمملكة، داعياً إلى ضرورة إعادة النظر بقانوني ضريبة الدخل والاستثمار بما ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال بالمملكة وتحفيز النشاط الاقتصادي وإستقطاب مستثمرين جدد.

وأكد الطباع ضرورة وضع حلول عملية لوضع الاقتصاد الأردني حالياً في ظل إستمرار وجود المعيقات أمام الصادرات للأسواق التقليدية وبخاصة سوريا والعراق، لافتاً إلى أن القطاع الخاص قادر على المساعدة في تذليل العقبات التي تقف في وجه حركة مبادلات المملكة التجارية مع سوريا. ودعا الطباع إلى ضرورة الاسراع بإقرار قانون الزكاة، مؤكداً أنه سيسهم في تخفيف الأعباء على خزينة الدولة والمواطنين، كونه سينهي الكثير من الرسوم والضرائب.

وطالب أعضاء مجلس الغرفة والجمعية خلال الإجتماع بضرورة توحيد القطاع الخاص وتشكيل مجلس للاقتصاد الوطني وإعادة النظر بنسب إشتراكات الضمان الإجتماعي وإطلاق حوار وطني يناقش التحديات الاقتصادية. وطالبوا كذلك بتعزيز القيم الإيجابية للاقتصاد الوطني والتركيز على القطاعات التنافسية وإعادة النظر بقانون الاستثمار وضرورة أن يكون الأردن منطقة تنموية واحدة مع إعطاء مميزات لبعض المحافظات. وطالب المجلسان بإعدة النظر بأسعار الطاقة والشركات التي تم خصخصتها والتركيز على الشركات المتعثرة والتركيز على السياحة العلاجية ودعم القطاع الخاص بإعتباره المولد الأكبر لفرص العمل. وأشارا إلى أن مدد العطاءات التي تطرحها أمانة عمان بخصوص الباص السريع طويلة وتلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي، مشددين على ضرورة إعادة دراسة العبء الضريبي على القطاع التجاري.

حزيران
26

بحث فرص التعاون الاستثمارية بين اليرموك وجمعية رجال الأعمال الأردنيين

إلتقى رئيس مجلس الأمناء في جامعة اليرموك الدكتور خالد العمري، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، بحضور رئيس الجامعة الدكتور زيدان كفافي، وعضو مجلس الأمناء الدكتور محمد شطناوي، حيث تم بحث سُبل التعاون الاستثمارية الممكنة، وخاصة فيما يتعلق ببناء مستشفى تعليمي بالجامعة.

وأكد العمري خلال اللقاء حرص اليرموك على إنشاء مستشفى تعليمي خدمي بالجامعة، يوفر فرص التعليم والتدريب لطلبة الكلية من جهة، ويرتقي بالخدمات الطبية المقدمة للعاملين بالجامعة وأبناء محافظة إربد من جهة أخرى، لاسيما وأن الجامعة قد خصصت قطعة أرض لبناء المستشفى تتوسط مدينة إربد، الأمر الذي يسهل الوصول إليها من قبل أفراد المجتمع المحلي.

وأضاف أن اليرموك تسعى لإستقطاب الفرص الاستثمارية لبناء هذا المستشفى وتجهيزه وفق أحدث الاجهزة الطبية، بهدف توفير خدمات نوعية للمراجعين، وتدريب خريجي الكلية على أحدث الأساليب الطبية المستخدمة في علاج الأمراض، وتأهيلهم بالمهارات الطبية المتميزة من أجل المحافظة على تميز القطاع الصحي في الأردن والإرتقاء به.

بدوره، أشار كفافي إلى أن الجامعة ومن خلال اللجان المتخصصة ستقوم بإعداد عدة مقترحات وسيناريوهات لتنفيذ مشروع المستشفى بما يلبي طموحات الجامعة ويتناسب مع الجهات الداعمة أو المستثمرة، مثمناً إهتمام الطباع بجامعة اليرموك وحرصه على فتح المجال أمامها لإمكانية التعاون مع الجهات الدولية لإنشاء مستشفى تعليمي بالجامعة سيكون له الأثر الإيجابي الكبير على مستوى خريجي كلية الطب فيها، وعلى مجتمع محافظة إربد ككل.

من جانبه، أشاد الطباع بمراحل التطوير والتحديث الكبيرة التي شهدتها اليرموك مؤخراً، لافتاً إلى إمكانية طرح مشروع إنشاء المستشفى التعليمي للجامعة لعدد من الجهات الفرنسية الداعمة والمتميزة في القطاع الصحي والإستفادة من خبراتهم التدريبية والإدارية في إدارة المستشفى وتدريب الكادر الإداري والطبي فيه، الأمر الذي يسهم في تقديم خدمات طبية متميزة وفق أحدث التطورات الطبية العالمية.

وحضر اللقاء نواب رئيس الجامعة الدكتور أحمد العجلوني، والدكتور فواز عبد الحق، والدكتور أنيس خصاونة، والمدير العام للجمعية طارق حجازي، وكل من عميد كلية الطب الدكتور وسام شحادة، والدكتور عبدالرزاق بني هاني، والدكتورة حنان ملكاوي أعضاء اللجنة التي تعنى بدراسة وتقديم مقترح مشروع لإنشاء كلية الطب، والمنبثقة عن لجنة التنمية المستدامة في الجامعة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
توقع مذكرة تفاهم مع جمعية الشؤون الدولية

حزيران
27

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم تؤطر التعاون المشترك وتنسيق الجهود وتكاملها مع جمعية الشؤون الدولية، وتضمنت مذكرة التفاهم التي وقعها عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين رئيسها معالي السيد حمدي الطباع وعن جمعية الشؤون الدولية رئيسها دولة الدكتور عبد السلام المجالي تنسيق التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار في الأردن ودعم مفهوم جذب استثمارات المغتربين الأردنيين، وتسهيل تبادل البيانات والدراسات بين الطرفين، بالإضافة إلى العمل على عقد ندوات وورش عمل والمشاركة في مجالس الأعمال المشتركة والمؤسسة من قبل الجمعية ونظرائهم من الجمعيات العربية والدولية.

من جهته، أعرب المجالي عن سعادته بتعزيز التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين والتي تضم نخبة من ممثلي القطاع الخاص وتوحيد الجهود بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني مشيراً إلى أن جمعية الشؤون الدولية تعمل على تعميق الفهم في الشؤون العالمية وتوضيح دور الأردن في عالم متغير من خلال تزويد الأعضاء بمنتدى وطني للحوار و التحليل والنقاش الهادف كما و تؤمن الجمعية البيئة التي تسمح بإستيعاب الأفكار والقناعات الثقافية الجديدة والمميزة.

وأكد الطباع على أن هذه الإتفاقية تهدف إلى توطيد التعاون وتوفير مناخ متميز لتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني والتي سعت الجمعية منذ تأسيسها بصورة أساسية إلى إيجاد المناخ المناسب للعمل الاستثماري بما يمكن القطاع الخاص من أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن، وإلى خدمة أعضائها من رجال الأعمال بمختلف القطاعات، والعمل على توفير مناخ متميز لتبادل الخبرات و تحقيق المصالح المشتركة بين الأعضاء، لافتاً إلى أن هذه المذكرة سوف تعزز دور القطاع الخاص خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الأردن والمتمثلة بهجرة الأردنيين من أصحاب الكفاءات الاقتصادية والتنموية في ظل تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة لافتاً إلى دور الجمعيتين التكاملي في نشر الوعي السياسي والثقافي والاقتصادي.

كما وأشار الطباع في ذلك الوقت إلى المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج والذي نظمته الجمعية بالتعاون مع جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين وبالشراكة مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وهيئة الاستثمار وذلك تحت رعاية ملكية سامية حيث تم عقده خلال الفترة 6-7 آب من العام الحالي، وذلك لسعي الجمعية إلى إدامة التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين في داخل الوطن وخارجه و إطلاع رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين على آخر التطورات الاقتصادية والإنجازات التي تحققت على صعيد الإصلاح الاقتصادي وإعادة توطين رأس المال الأردني في المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية.

مناقشة تعزيز التعاون التجاري بين الأردن وتركيا

تموز
18

ناقش مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك العديد من القضايا التي تسهم في تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين. وناقش المجلس خلال إجتماع تم عقده بمقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين، سُبل إستقطاب استثمارات تركية إلى المملكة بالعديد من القطاعات الإستراتيجية، وإقامة شراكات مع أصحاب الأعمال الاردنيين. وأكد الجانبان أهمية إستفادة الجانب التركي من الموقع الإستراتيجي للأردن والإتفاقيات التجارية الموقعة مع العديد من التكتلات الإقتصادية، وجعل المملكة نقطة عبور لأسواق الدول المجاورة.

وقال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، أن المجلس الذي تأسس عام 1994، يعتبر جسر للتواصل بين أصحاب الأعمال في البلدين، مؤكداً حرص الجمعية على عقد إجتماعاته بشكل دوري لمناقشة التحديات والعقبات التي تواجه علاقات البلدين الاقتصادية.

وأشار الطباع إلى أن الجمعية حريصة على تقوية علاقات البلدين الاقتصادية وجذب الاستثمارات التركية إلى الأردن وبخاصة الصناعية منها. ولفت الطباع إلى القطاعات التي يمكن لأصحاب الأعمال والمستثمرين الأتراك الإستفادة من الفرص المتوفرة فيها وبخاصة الطاقة والطاقة المتجددة والبنى التحتية والنقل والانشاءات والصناعات الجلدية وغيرها من القطاعات.

وأشار الطباع إلى أهمية أن يطلع المجلس على أية ترتيبات تجارية يمكن أن تتم بين البلدين خلال المرحلة المقبلة والتي ستكون بديلاً لإتفاقية التجارة الحرة التي تم إلغاءها. من جانبه أشار السفير التركي لدى المملكة مراد كاراكوز إلى وجود مناقشات تجري حالياً لتوصل إلى إطار عمل لتعزيز علاقات البلدين اقتصادياً. وبين السفير أن هذه التفاهمات سيتم توقيعها مطلع شهر آب المقبل لرسم علاقات تجارية واستثمارية بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.

وقال رئيس مجلس الأعمال التركي الأردني في مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية السيد عمر فاروق أقبل «إن تركيا تنظر إلى الأردن كنقطة إنطلاق لدخول أسواق المنطقة و بناء شراكات مع رجال أعمال أردنيين لإقامة مشاريع مشتركة. وأكد إستعداد الجانب التركي لتقديم الخبرات التركية في مختلف المجالات و خصوصاً في مجال الزراعة والصناعات التي تتميز بها الأردن.

وخلال الإجتماع طرح أعضاء المجلسين العديد من القضايا التي تسهم في تدعيم علاقات البلدين الاقتصادية ومنها إعادة النظر بقرار إلغاء إتفاقية التجارة الحرة والتعاون بمجال المقاولات وإعادة تدوير النفايات والزراعة ومجالات أخرى.

يذكر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ خلال العام الماضي 863 مليون دولار منها 91 مليون دولار صادرات أردنية إلى تركيا .

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تلتقي الجمعية الأردنية البريطانية

تموز
30

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية للجمعية الأردنية البريطانية في مقر الجمعية وذلك لبحث آليات التعاون المشترك بين الجمعيتين. وأشار الطباع إلى أن الجمعية التي تمثل أحد عشر قطاعاً اقتصادياً قد قامت منذ تأسيسها إلى يومنا هذا بالعديد من النشاطات المختلفة الهادفة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الأردن وبريطانيا خاصة بإعتبارها من أبرز الداعمين للأردن. موضحاً بأن علاقات الجمعية بالقطاع الخاص في المملكة المتحدة تعود إلى عام 1995 حيث وقعت الجمعية مذكرة تفاهم مع لجنة تجارة الشرق الأوسط (كوميت) وذلك بهدف تعزيز العلاقات الثنائية بين القطاع الخاص في كلا البلدين.

كما وأكد الطباع على أهمية وضع برامج عمل مشتركة في القطاعات الاستثمارية ذات الإهتمام المشترك خاصة في مجال القطاع السياحي والسياحة العلاجية، وقطاع الطاقة والطاقة المتجددة، وقطاع تكنولوجيا المعلومات لتكون هذه القطاعات مدخل لجذب الاستثمارات إلى المملكة.

من جهته، بين الدكتور مؤمن الحديدي رئيس الجمعية الأردنية البريطانية النشاطات الأساسية التي قامت بها الجمعية وأبرز أهدافها موضحاً رغبته بالتعاون المستقبلي مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين خاصة مع جهود الجمعية الكبيرة في توطيد العلاقات الاقتصادية البريطانية.

هذا وتم الإتفاق بين الطرفين على تأطير العلاقات بين الجمعيتين للعمل على جذب الاستثمارات البريطانية وزيادة حجمها من خلال برامج عمل سيتم وضعها لاحقاً لهذه الغاية.

آب
7

برعاية ملكية سامية المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج تحت شعار «شركاء التنمية والبناء»

مندوباً عن جلالة الملك عبد الله الثاني، رعى رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز إفتتاح أعمال المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، المنعقد بعنوان: شركاء التنمية والبناء. والذي نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين (تواصل)، وبالشراكة مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وهيئة الاستثمار.

وإنعقد مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج تأكيداً لما يقوم به جلالة الملك عبدالله الثاني من جهود دؤوبة لوضع الأردن على خارطة السياسة والاقتصاد العالمية وحرصه الكامل على إيجاد أردن عصري حديث يأخذ بأسباب الحضارة والتقدم، وإيلاء الشأن الاقتصادي الأهمية القصوى ووضعه على رأس أجندته الوطنية ما يعزز القناعة بالإستمرار في عقد اللقاءات الاقتصادية والمؤتمرات الاستثمارية وترويج الأردن اقتصادياً في المحافل والمنتديات الاقتصادية كافة.

وأكد رئيس الوزراء، خلال المؤتمر الذي حظي بمشاركة رجال أعمال أردنيين مغتربين ومحليين وممثلين عن المؤسسات والهيئات المعنية بالاستثمار وسفراء أردنيين بالخارج، أن الأردن وعلى مدى العقود الماضية شارك المنطقة العربية والعالم بخبراته البشرية المتميزة من المبدعين والرياديين الذين ساهموا في بناء العديد من الدول الشقيقة. وأكد أن الاقتصاد الاردني ورغم الظروف الإقليمية المحيطة أثبت منعة وقدرة على الصمود، لافتاً الى نسبة النمو التي يحققها الاقتصاد حالياً والمقدرة بنحو 2 بالمئة، وإن كانت لا تلبي الطموح، إلا أنها جيدة مقارنة مع الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني إثر الازمة المالية العالمية وحالة عدم الاستقرار في الاقليم واغلاقات الحدود واستقبال اللاجئين وإنخفاض المنح والمساعدات وإنقطاع الغاز المصري لسنوات عديدة.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع، أن المؤتمر الذي يعقد في دورته السابعة « تحت شعار «شركاء التنمية والبناء، يهدف إلى إدامة التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين داخل البلاد وخارجها، وإطلاعهم على التطورات الاقتصادية والإنجازات التي تحققت. وأكد الطباع أن الأردن يحتاج خلال المرحلة الحالية الى توحيد الصفوف وتكثيف جهود الجميع لتجاوز هذه التحديات وتحويلها الى فرص حقيقية تنعكس على الاقتصاد الوطني والاستثمار في الاردن من قبل المغتربين الأردنيين وأصحاب الأعمال

والمستثمرين في الخارج بمشروعات ذات قيمة مضافة تسهم في توليد فرص العمل. لافتاً إلى أن المؤتمر يوفر فرصاً لرجال الأعمال للقاء المسؤولين ومناقشة مختلف القضايا الاقتصادية التي تهمهم والتي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية للأردن ودعم المستثمرين المحليين وحماية استثماراتهم وإعادة توطين رأس المال الأردني في المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية بما يعود بالنفع والخير على رجال الأعمال والوطن. مشدداً على أن المستثمرين يرغبون بتسريع الإجراءات الروتينية «المزعجة»، عند تقديم معاملاتهم، مقترحاً تخصيص دائرة بصلاحيات كاملة لمتابعة شؤون المغتربين.

ركزت جلسات المؤتمر على قصص نجاح استثمارات الأردنيين في الخارج، ودور المدن الصناعية والمناطق التنموية والخاصة والحرة ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، في إستقطاب الاستثمارات الأردنية وإطلاع المغتربين على المزايا والحوافز التي تمنحها هذه المناطق للمستثمر وما تحتويه من مشاريع عديدة ومتنوعة تم تنفيذها وحققت نجاحاً لافتاً إضافةً إلى مشاريع أخرى ما تزال تحت الإنشاء. وناقش المشاركون في جلسات المؤتمر دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الترويج للاستثمار، ودورها الهام في تعزيز تواصل المغتربين مع وطنهم وحماية مصالحهم ورعايتها وتحديد الصعوبات والمعيقات التي يواجهونها في الخارج والعمل على إيجاد حلول مناسبة لها وبيان جهودها في تزويد المستثمرين في الخارج بالمعلومات الوافية حول الفرص الاستثمارية في الأردن.

كما و إقترح المشاركون بالمؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، إنشاء قرية أعمال (Business Park) للمستثمرين المغتربين في العاصمة عمان، وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية في الأردن. وأكدوا ضرورة أن تتوافر بالقرية أراضٍ لغايات الاستثمار بأسعار تفضيلية يتم عليها إنشاء مشاريع اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية خاصة في قطاعات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية والطاقة المتجددة و التي يتميز الأردن فيها بخبرة كبيرة. وأكدوا على ضرورة العمل على تطوير مراكز خدمة العملاء لتوفير بيئة سهلة لممارسة الأعمال بحيث تكون بيئة شمولية ومحفزة للاستثمار وذلك لجذب المستثمرين للاستثمار في الأردن مع التركيز على تطوير الأداء المؤسسي كونه محركاً رئيساً للتنمية مع وضوح الرؤية والأهداف، والتأكيد على أهمية توفر الحوافز الاستثمارية المتمثلة بالربح ومستوى منخفض من المخاطر والتي يمكن توفيرها عن طريق توفير البيئة الاستثمارية والقدرة على الوصول إلى التمويل المناسب والبيئة التشريعية الداعمة للاستثمار.

وأوصى المشاركون بالعمل على تخصيص جهة تُعنى بمتابعة شؤون المستثمرين خاصة في المجال الاستثماري ومتابعة التحديات والمعيقات التي قد يواجهها المستثمر خلال عملية إنشاء وتشغيل استثماراته، والتأكيد على أهمية ربط المجتمع الأردني في الداخل والخارج وإدامة التواصل من خلال إنشاء مؤسسات تهتم بتعزيز التواصل بين المغتربين ووطنهم. كما أكدوا على ضرورة إستقرار التشريعات الناظمة للاستثمار حيث يشكل ذلك تحدياً أمام المستثمرين المغتربين لإعادة توطين استثماراتهم في الأردن، والتأكيد على أهمية توفير ملخص حول أبرز الحزم الاستثمارية بحيث يتمكن المغتربون من الاطلاع عليها بسهولة والترويج الاستثماري للأردن بشكل مختلف عن الأساليب التقليدية.

أيلول
19

هيئة الاستثمار بصدد إطلاق 11 خدمة إلكترونية

قال رئيس هيئة الاستثمار الدكتور خالد الوزني أن الهيئة بصدد إطلاق 11 خدمة إلكترونية تهم المستثمرين خلال الشهرين المقبلين وذلك بهدف تحسين وتعزيز بيئة الأعمال بالمملكة. وبين خلال لقاء نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين بمقرها، أن الهيئة ستعمل أيضاً خلال العام المقبل على إطلاق مجموعة أخرى من الخدمات الإلكترونية بهدف تعزيز الإجراءات والتسهيل على المستثمرين ليصل إجمالي تلك الخدمات إلى 104 خدمة إلكترونية.

وقال أن قانون الاستثمار الحالي الذي أُقر قبل خمس سنوات بحاجة الى إعادة نظر لتحسين البيئة الاستثمارية بحيث يتضمن بنوداً واضحه وسريعه في الإجابة على إستفسارات المستثمرين، مؤكداً أهمية التركيز على الترويج للأردن كفرصة استثمارية بشكل متكامل.

وأشار الوزني الى أن الهيئة بصدد الربط الإلكتروني مع وزارة العمل فيما يتعلق بمنح تصاريح العمل إضافة إلى الربط مع دائرة الجمارك فيما يتعلق بمنح الإعفاءات الجمركية. ولفت الى الإجتماع الذي عقد للجنة الخاصة بالمستثمرين لتعديل أُسس وشروط منح الجنسية أو الإقامة لمدة خمس سنوات للمستثمرين وعائلاتهم بهدف تعزيز البيئة الاستثمارية وإستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين وتوطين الاستثمارات القائمة وإيجاد فرص عمل للأردنيين. وبين أن اللجنة خلصت الى مجموعة من التوصيات لخدمة الصالح العام والتسهيل على المستثمرين والمواطنين حيث سيتم رفع التوصيات الى مجلس الوزراء ليصار بعد ذلك الى إعتمادها والمباشرة بتطبيقها، متوقعاً أن يتم ذلك خلال شهر.

وبين أن الهيئة تعمل حالياً على معالجة 23 قضية تواجه مستثمرين بالتعاون مع الجهات الرسمية المختلفة حيث تم حل 3 منها، مشيراً الى أن الهيئة ستعمل على تحديد هوية الاستثمار بالمملكة والفرص المناسبة لكل محافظة على أساس الميزة التنافسية بقطاعات الزراعة والخدمات والصناعة. وأكد الدكتور الوزني خلال اللقاء الذي حضره رجال أعمال ومستثمرين، أن الهيئة حريصة على تمكين المستثمرين حيث سيتم تخصيص وحدة لمتابعة القضايا والتحديات التي تواجههم والسعي الى حلها وتبسيط الإجراءات عليهم ضمن التوجيهات الملكية السامية في هذا الخصوص.

وأشار الى أن الهيئة ستعمل مع مؤسسات القطاع الخاص لعكس الصورة الإيجابية للاقتصاد الوطني وحال الاستثمار بالمملكة، والسعي الى حل وتبسيط التحديات التي تواجه بيئة الأعمال بالمملكة. وقال الوزني أن الإعفاءات الضريبية والجمركية لا تتصدر الإهتمام الأول للمستثمرين بقدر ما يكون المشروع ذات جدوى اقتصادية ومردود مالي يعود بالنفع على المستثمر.

وأكد أن المستثمر يبحث عن الإستقرار التشريعي ووضوح القوانين والأنظمة والتعليمات وأن تكون واضحه وصريحة وشفافة، لافتاً أن المستثمر ينظر الى تصنيف الدول في التقارير الدولية وبخاصة المتعلقة بسهولة ممارسة الاعمال.

وبين الدكتور الوزني أن هناك تحديات تتطلب العمل من أجل تحسين بيئة الاعمال وإستغلال الفرص المتاحة، مؤكداً أن الاقتصاد الأردني واعد بالفرص وكبير بالإمكانات، وخصوصاً فيما يتعلق بالموارد البشرية المتعلمة والمؤهلة.

بدوره، قال رئيس جمعية الأعمال الأردنيين حمدي الطباع :«رغم أن النافذة الاستثمارية الموحدة تعتبر من أكثر السمات المميزة لقانون الاستثمار إلا أنها لم تؤدي الهدف الأساسي من إنشائها والمتمثل بأن تكون هي المرجعية الوحيدة للمستثمرين، حيث لا تزال النافذة غير مفعلة بالشكل المطلوب».

وأكد الطباع أن هذا يتطلب منح صلاحيات أكثر لهم لينعكس دور النافذة الاستثمارية الموحدة إيجاباً في حل القضايا المتعلقة بالمستثمرين وتقليل مدة وتعقيد الإجراءات. وتابع:» رغم تمتع البيئة الاستثمارية الأردنية بالعديد من المزايا كاقتصاد موجه نحو السوق الحر والتي من أبرزها الموقع الإستراتيجي والبيئة السياسية المستقرة والآمنة والإستقرار النقدي، بالإضافة إلى توفر الموارد البشرية المؤهلة إلا أنه لم يتم ترجمة هذه المزايا في جذب الاستثمارات على أرض الواقع». وأشار الى أن مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال دون المستوى المطلوب رغم صدور عدد من القوانين والأنظمة التي هدفت إلى تحسين البيئة الاستثمارية الأردنية كنظام شركات رأس المال المغامر وقوانين الإعسار وضمان الحقوق بالأموال المنقولة، ونظام صندوق حماية المستثمرين في الأوراق المالية بالإضافة إلى إصدار قرارات منح الجنسية الأردنية.

ولفت الطباع الى وجود العديد من المعوقات التي تشكل قوى شد عكسية لجذب الاستثمار منها، البيروقراطية ونقص الشفافية وعدم إستقرار التشريعات وتكلفة الطاقة والكهرباء المرتفعة، والوصول المحدود من قبل المستثمرين لمصادر التمويل المختلفة.

وأوضح أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تسعى قدر الإمكان إلى تطبيق رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني في إبراز موقع الأردن على خارطة الاستثمار العالمية والترويج للاستثمار في الأردن على المستوى العربي والدولي بالشكل الذي يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك هام في عملية التنمية المستدامة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث مع جماعة عمان سُبل تنفيذ خارطة الطريق الاقتصادية

تشرين الأول
6

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع، في مقر الجمعية رئيس وأعضاء جماعة عمان لحوارات المستقبل السيد بلال حسن التل وذلك بهدف مناقشة الدراسة التي قامت بإعدادها الجماعة والتي تناولت موضوع خارطة طريق الخروج من الأزمة الاقتصادية في المملكة.

أكد الطباع خلال اللقاء على أهمية أن يكون هناك دراسات اقتصادية هادفة إلى إيجاد حلول للمشاكل والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني، لافتاً إلى أن الأردن قد مر بالعديد من التحديات الخارجية وكذلك الداخلية على حد سواء والتي أثرت سلباً على أداء القطاعات الاقتصادية وعلى مؤشرات الاستثمار والتنافسية، الأمر الذي يتطلب العمل على تعزيز دور القطاع الخاص كشريك هام في العملية التنموية بحيث يكون القطاع الخاص اللاعب الرئيسي في عملية خلق الوظائف ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

كما ولفت الطباع إلى أن الجمعية تتفق مع العديد من الجوانب التي تناولتها المرحلة الأولى من الدراسة خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر بقانون ضريبة الدخل الجديد حيث أنه يعتبر طارد للاستثمار خاصة مع فرض ضرائب جديدة على المناطق الحرة و التنموية وعلى التداول في الأوراق المالية في الوقت الذي يشهد الاقتصاد فيه تراجعاً في نشاطه كما وتم زيادة العبء الضريبي على الأفراد في المجتمع على الرغم من كونه مرتفعاً، بالإضافة إلى الآثار السلبية لعدم إستقرار التشريعات المؤثرة على الاستثمار ونحن لا نستطيع الحكم على الآثار الإيجابية الناتجة عن القانون الجديد في تقليل التهرب الضريبي وزيادة كفاءة التحصيل الضريبي إلا بعد مرور فترة كافية على تطبيقه إلا أن المؤشرات الأولية حول الإيرادات الضريبية تظهر تراجعاً فيها. كما وأثنى الطباع على جهود جماعة عمان لحوارات المستقبل في تقديم مقترحات وتوصيات لمعالجة الصعوبات التي يمر بها الاقتصاد وتمكين المؤسسات على النهوض في سبيل تحقيق المصلحة العامة، مشدداً على إستعداد الجمعية على التعاون بهدف التخفيف من ثقل الأزمة الاقتصادية على القطاع الخاص. من جهته، أشار التل إلى أنه تم الإعلان عن المرحلة الأولى من مشروع خارطة الطريق للخروج من أزمة الأردن الاقتصادية والتي يعاني منها جميع الأفراد في المجتمع، حيث تعد المرحلة الأولى هي الأهم والمؤسسة للمرحلتين التاليتين مشدداً على أن أهمية هذه المرحلة تكمن بعدم الحاجة إلى الإنفاق أو أي مساعدات خارجية ليتم تنفيذها.

كما وأكد التل على أن المرحلة الأولى تتطلب البدء بسلسلة من الإجراءات الحكومية المتعلقة بتسهيل الإقتراض وضخ السيولة للمواطنين ليتمكنوا من المساهمة في الدورة الاقتصادية، إلى جانب الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتعزيز دور القضاء في حل القضايا التجارية والمالية.

وعرض التل أهم محاور الدراسة والمتمثلة بالتركيز على إعادة النظر بقانون الضريبة الجديد وضريبة المبيعات المرتفعة، والعمل على تعزيز السيولة في السوق وتخفيف كلف الانتاج والتقليل من تعقيد الإجراءات الاستثمارية ومحاربة البيروقراطية، بالإضافة إلى العمل على إيجاد آليات لتنشيط التداول في سوق عمان المالي والتخفيف من الضرائب المفروضة على تبادل الأسهم. لافتاً إلى أن الدراسة قسمت الإجراءات الواجب القيام بها إلى إجراءات بنكية، إجراءات لتشجيع الاستثمار، إجراءات تشريعية وإدارية وكذلك إجراءات أخرى.

تشرين الأول
12

تأسيس مجلس أعمال أردني-موريتاني في عمان

تم في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقيع إتفاقية تأسيس مجلس أعمال أردني موريتاني مشترك والتي وقعها عن الجانب الأردني معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وسعادة السيد محمد زين العابدين ولد شيخ أحمد رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتاتيين ويهدف المجلس إلى تحقيق التعاون بين الجانبين في إقامة الفعاليات والمعارض والمنتديات المشتركة والتي تخدم تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى توثيق سُبل الإتصال والتعارف بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين إلى جانب العمل على تشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات حول الفرص الاستثمارية في المشاريع الإنتاجية والخدمية.

وأكد الطباع بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تسعى على الدوام ومنذ تأسيسها في عام 1985 إلى تعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية والترويج لأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة، ودعم القطاع الخاص الأردني ليتمكن من أداء دوره في عملية تعزيز التنمية المستدامة وخدمة أعضاء الجمعية في كافة القطاعات الممثلة للاقتصاد الأردني بالإضافة إلى سعي الجمعية الدائم على التشبيك بين مجتمع الأعمال الأردني ونظرائه من مختلف الدول على المستوى العربي والدولي.

كما وأشار الطباع إلى أن توقيع إتفاقية مجلس الأعمال الأردني–الموريتاتي هو خطوة إضافية نحو تحقيق وترسيخ أهداف الجمعية الأساسية مؤكداً على أن هذه الإتفاقية سوف تساهم إيجاباً في خلق شراكة حقيقية قائمة على تحقيق المنفعة المشتركة وتعزيز التعاون بين البلدين وتقوية أواصر العلاقات التجارية بين القطاعين الخاص الأردني والموريتاني.

بدوره، أعرب رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتاتيين الذي تأسس عام 1966 عن سعادته بتعزيز التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين وتوحيد الجهود في سبيل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين مشيراً إلى أن الاتحاد يهدف إلى دعم القطاع الخاص في موريتانيا بحيث يتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية ومنح أعضاء الاتحاد رؤية أفضل عن طريق تمثيل أعضائها والدفاع عن مصالحها، لافتاً إلى أن الاتحاد يسعى دوماً إلى تعزيز وتشجيع الشراكة الدولية والاستثمار بحيث تكون موريتانيا واجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. كما بين ولد الشيخ أحمد بأن أكبر المستثمرين في موريتايا هما الشركات الفرنسية والصينية في مجالات التنقيب عن النفط والغاز والتعدين والذهب والحديد والثروة السمكية.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في ورشة عمل متخصصة حول المنظومة الاقتصادية وأهمية العلاقات الاقتصادية الأردنية-الأمريكية

تشرين الأول
21

شارك معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وعدد من أعضاء الجمعية في ورشة عمل متخصصة حول المنظومة الاقتصادية وأهمية العلاقات الاقتصادية الأردنية–الأمريكية، والتي قامت بتنظيمها غرفة التجارة الأمريكية وذلك بالتعاون مع السفارة الأمريكية في الأردن. حيث سعت الورشة إلى تزويد صانعي السياسات وأصحاب القرار بمعلومات متخصصة حول إتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن والتعاون الاقتصادي الأردني الأمريكي وسُبل الإستفادة من هذه الفرص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التوظيف وتعزيز التنمية الاقتصادية.

حيث تضمنت الورشة ثلاثة جلسات نقاشية حول التعريف بإئتلاف التجارة الوطني والتعريف بنظام التجارة متعدد الأطراف والحديث حول قانون الاستثمار ومعاهدات الاستثمار الثنائية ودورها في جذب الاستثمار، كما وتضمنت الورشة نقاش مفتوح وعرض موجز حول غرفة التجارة الأمريكية في الأردن.

حيث أكد الطباع خلال اللقاء على أن إتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية والتي تم توقيعها في عام 2000 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2001 تعد بمثابة حجر الأساس في الشراكة الثنائية بين البلدين كما وكان لها الدور البارز في تنظيم وتطوير التجارة البينية و تعزيز التبادل التجاري بين الأردن وأمريكا وذلك بهدف إتاحة الفرصة أمام الصادرات الأردنية للوصول إلى أكبر سوق إستهلاكي في العالم.

كما وأشار الطباع إلى أن الأردن يتميز باقتصاد منفتح على العالم كما ويتمتع بإمتلاكه العديد من الإتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم حيث تشكل هذه الإتفاقيات أداة هامة ورئيسية في تدفق الاستثمارات الأجنبية و تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز الصادرات الوطنية. مشدداً على أهمية تسليط الضوء على أبرز المعيقات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص الأردني فيما يتعلق بتطبيق بنود الإتفاقية وأبرز المعيقات التي تواجه الصادرات الأردنية والتعاون في إيجاد الحلول المناسبة لها بالشكل الذي يساهم في تحقيق المصالح المشتركة لدى كلا الطرفين والمتمثلة في تحسين مستوى الإستفادة من الإتفاقية وتذليل الصعوبات التي تعترض التطبيق الأمثل لها.

وأكد الطباع على أهمية التعاون وتوحيد جهود القطاع الخاص وذلك ليتمكن من أداء دوره الريادي على أكمل وجه كشريك فعال في عملية التنمية المستدامة وذلك عن طريق العمل على توحيد الجهود الوطنية في سبيل تقوية العلاقات التجارية بين الأردن الولايات المتحدة.

تشرين الأول
23

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في إحتفالية مرور 55 عاماً للتعاون التقني والاقتصادي مع الجمهورية الهندية

شارك معالي السيد حمدي الطباع كضيف شرف في الإحتفالية التي نظمتها السفارة الهندية لدى المملكة في إحتفالية مرور 55 عاماً للتعاون التقني والاقتصادي المنبثق عن وزارة الشؤون الخارجية والمغتربين الهندية. حيث أعرب الطباع عن تقديره للبرنامج التدريبي، مشيراً إلى أن الدورات التي يقدمها البرنامج التدريبي تتسم بالتنوع والزخم والشمولية حيث يوجد ما يقارب 36 مجال تدريبي، الأمر الذي يجعل من البرنامج فرصة جيدة وتجربة مفيدة جداً للعمالة الأردنية كما ويتكون البرنامج من شركاء من 161 دولة من آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الاتينية والأردن يعتبر من أحد الشركاء.

كما وأكد الطباع بأن الهند قد تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في العديد من المجالات والتي من أبرزها تكنولوجيا المعلومات وعلوم البيانات الأمر الذي يعزز أهمية البرنامج التدريبي والذي يقدم دورات تدريبية في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والهندسة، والذكاء الإصطناعي، والإتصالات السلكية واللاسلكية.

ولفت الطباع إلى أن الأردن يتميز بقطاع تكنولوجيا المعلومات عالي التنافسية حيث يوفر الأردن العناصر الرئيسية المطلوبة من قبل الشركات الدولية ليكون القطاع قادر على خدمة أسواق أكبر في المنطقة. مشيراً إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تسعى دائماً إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الأردن والهند، بالإضافة إلى أن علاقات القطاع الخاص بين الجانبين في تطور مستمر ونأمل بأن تستمر العلاقات الثنائية في التطور.

بدوره، أكد سعادة السفير الهندي السيد أنور حليم على أهمية هذا البرنامج التدريبي الرائد في بناء القدرات وتنمية المهارات، حيث يعتبر إحدى أشكال التعاون المميز بين البلدين والذي بدأ منذ عام 1964، حيث قامت الهند بالعمل على تعزيز شراكتها مع الجانب الأردني من خلال إقامة هذا البرنامج التدريبي المتنوع. مؤكداً على أن البرنامج التدريبي دليل على العلاقات الهندية الأردنية القوية وأننا نتطلع إلى مواصلة هذا البرنامج وتعزيزه.

من الجدير ذكره أنه منذ عام 2007 يوجد أكثر من 300 أردني حصل على تدريب في الهند في ما يقارب 280 دورة في أكثر من 50 مؤسسة هندية في مختلف المجالات.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث مع مُلتقى الأعمال ترتيبات مؤتمر طريق الحرير الرابع

تشرين الأول
24

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع أعضاء مجلس إدارة مُلتقى الأعمال الفلسطيني الأردني في مقر الجمعية، حيث تم بحث في ذلك الوقت إنجاح المؤتمر الرابع لطريق الحرير الذي نظمه المُلتقى والذي تم عقده في عمان مطلع شهر كانون الأول من العام الحالي وذلك لخدمة الاقتصاد الوطني.

أكد الطباع على أهمية المؤتمر الرابع لطريق الحرير وذلك لتسليط الضوء على البيئة الاستثمارية الأردنية والتسويق للمشاريع الاستثمارية والريادية بحيث يكون المؤتمر منصة نتمكن من خلالها من عقد شراكات تجارية حقيقية بين رجال الأعمال. لافتاً إلى أن ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة هي الأكثر مساهمة في الاقتصاديات النامية وأن عقد وتنظيم مثل هذه المؤتمرات سوف يساهم في جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة. مؤكداً على أن الجمعية على أتم الإستعداد دائماً لتقديم كافة أشكال التعاون في سبيل إنجاح أعمال مؤتمر طريق الحرير في دوراته المتلاحقة وتحقيق أهدافه الهامة من خلال التنسيق المتواصل مع مُلتقى الأعمال الفلسطيني الأردني.

وأشار الطباع إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد رجال الأعمال العرب لهم الدور الملموس والأثر الواضح في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية الأردنية وذلك من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ترتبط بها الجمعية مع عدد كبير من نظرائها في مختلف دول العالم.

كما وأعرب الطباع عن أمله في ذلك الوقت على أن يتمكن المؤتمر الرابع لطريق الحرير من أن يحقق أهدافه في الترويج للأردن كمركز استثمار إقليمي إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب بين رجال الأعمال المشاركين. مشدداً على أن الجهود التي يبذلها ممثلي القطاع الخاص في تنظيم المؤتمرات والملتقيات الاستثمارية والاقتصادية يؤكد الإلتزام في السير وفق التوجيهات الملكية القائمة على أساس تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز التنافسية.

بدوره، أشار رئيس مُلتقى الأعمال الفلسطيني المهندس نظمي عتمة إلى أن المُلتقى يحرص دائماً على التواصل مع مختلف الفعاليات الاقتصادية، خاصة وأن مشاركتهم بالمؤتمر يشكل أهمية كبيرة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة، حيث يشكل المؤتمر وسيلة للإلتقاء مع رجال الأعمال والمستثمرين من مختلف الدول والإطلاع كذلك على الفرص الاستثمارية المتاحة. لافتاً إلى أن مؤتمر طريق الحرير في دورته الرابعة ركز على ريادة الأعمال ووفر منصة لأصحاب المشاريع الريادية لعرض مشاريعهم أمام رجال الأعمال.

ومن الجدير ذكره أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين قد شاركت في أعمال مؤتمر طريق الحرير الثالث والذي تم عقده في تشرين الثاني من العام 2017، حيث شارك ما يقارب 500 رجل أعمال مثلوا ما يقارب 30 دولة على المستوى العربي والدولي.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تشارك في مؤتمر تطوير تراخيص الأعمال

تشرين الأول
28

شارك معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بمؤتمر تطوير تراخيص الأعمال التي نظمته وزارة تطوير الأداء المؤسسي بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، تحت رعاية دولة الدكتور عمر الرزاز رئيس الوزراء.وذلك بهدف رفع الوعي بأهمية تطوير التراخيص وتسليط الضوء على الجهود الوطنية الرامية إلى مراجعة منظومة التراخيص القطاعية في الأردن وتطويرها لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة إلى عرض تجارب عربية ودولية.

أكد الطباع خلال كلمته في الجلسة الإفتتاحية كممثل عن القطاع الخاص، على أن تطوير تراخيص الأعمال يعتبر من المواضيع التي تهم القطاع الخاص، وهذا ما يؤكد على أهمية عقد هذا المؤتمر وذلك لمناقشة العديد من الجوانب الرئيسية المتعلقة بمنظومة التراخيص وتأثيرها على جاذبية البيئة الاستثمارية وسير الأعمال والتنافسية وغيرها من الجوانب الأخرى وذلك للخروج بأهم التوصيات والخطوات المستقبلية التي نتمكن من خلالها من تطوير وإصلاح منظومة الترخيص القطاعي.

كما وأشار الطباع إلى أهمية تسليط الضوء على المعوقات العديدة التي تواجه سير الأعمال والعمل على إيجاد الحلول العملية لتسهيل الإجراءات المتعلقة ببدء الأعمال حيث أن أساس تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية الأردنية هي العمل على تقليل القيود على الأنشطة الاقتصادية لتتمكن الشركات الناشئة والصغيرة و المتوسطة الحجم من الدخول إلى السوق الأردني وممارسة أعمالها بإجراءات أقل تعقيداً. مؤكداً على ضرورة التوجه نحو تسهيل الإجراءات على المستثمرين وما يرافقه من تخفيض للتكاليف وتقليل للقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. و نحن كممثلين للقطاع الخاص نؤكد على أن تحسين إجراءات الترخيص وما يرتبط بها من إجراءات أخرى سوف يساهم في زيادة تسجيل الشركات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

من جهتها، أكدت معالي السيدة ياسرة غوشة وزير الدولة لتطوير الأداء المؤسسي على أن الحكومة وضعت تطوير منظومة تراخيص الأعمال ضمن أولوياتها لتشجيع الاستثمار ولتكون عامل جذب للتاجر والمستثمر، مشيرةً إلى أنه تم مراجعة الكثير من الإجراءات مع الجهات المعنية، وما يتطلبه ذلك من اتخاذ قرارات تشمل إلغاء بعض الرخص التي ثبت عدم الحاجة إليها، والقيام بمراجعة جذرية وحقيقية للرخص الأخرى. وشددت غوشة على أن هذا النهج يترجم إلتزام الحكومة بتحقيق خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018 – 2022، والتي تضمنت الإلتزام بعدم فرض أعباء تنظيمية جديدة على الأنشطة الاقتصادية وتسهيل إجراءات تسجيل الأنشطة الاقتصادية. كما ولفتت إلى أن المبادرات القائمة لإصلاح التراخيص في القطاع الغذائي وقطاع المدارس الخاصة ورياض الأطفال، تُشكّل أولى خطوات الحكومة في هذا المجال بهدف الخروج بمنظومة ملائمة لهذه القطاعات بأسلوب منهجي وبموجب معايير محددة.

كما وتضمن المؤتمر في يومه الأول ثلاثة جلسات نقاشية حول دور القطاعين العام والخاص بالنهوض بمنظومة التراخيص الوطنية، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، ومكونات الترخيص الفعال. بينما تضمن المؤتمر في يومه الثاني أربعة جلسات نقاشية حول إستعراض تجربة المملكة المتحدة في التطوير التنظيمي، تجارب عربية ودولية في إصلاح منظومة التراخيص، وتكامل الأدوات التنظيمية. كما وتضمنت الجلسة الختامية للمؤتمر أهم التوصيات والخطوات المستقبلية.

تشرين الثاني
11

الطباع يكرم السفير التركي لدى المملكة

كرم رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس اتحاد رجال الأعمال العرب معالي السيد حمدي الطباع سفير الجمهورية التركية لدى المملكة سعادة السيد مراد كراغوز، حيث أقامت الجمعية حفل وداع تكريمي له وذلك بمناسبة إنتهاء مهامه في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك بحضور السادة أصحاب السعادة سفراء عدد من الدول الشقيقة والصديقة وأعضاء مجلس الإدارة ومجلس أمناء جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأركان السفارة التركية في عمان.

وفي كلمة للطباع ثمن من خلالها الجهود الكبيرة التي بذلها السفير خلال فترة عمله في الأردن خاصة دوره الكبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مجتمعي الأعمال الأردني والتركي، وما رافقه من فتح قنوات للتواصل بين الجانبين وذلك من خلال دور سعادته الذي أداه على كامل وجه وما رافقه من متابعة متواصلة لجميع فعاليات وأنشطة مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك بين الجمعية ومجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركيةDEIK والذي تأسس في عام 1994.

كما وأعرب الطباع عن إعتزازه بالعلاقات الأخوية المتينة والروابط التاريخية التي تجمع البلدين خاصة وأن الجمهورية التركية تعتبر من الشركاء التجاريين الأساسين للأردن. مشيراً إلى أن الجمعية حرصت خلال السنوات الماضية على الإرتقاء في مستوى العلاقات الأردنية– التركية نحو الأفضل والترويج لأبرز الفرص الاستثمارية في المجالات ذات الإهتمام المشترك.

بدوره، أكد كراغوز خلال التكريم على عمق العلاقات التاريخية والقيم الحضارية والثقافية التي تربط الأردن وتركيا، معرباً عن بالغ تقديره على الحفل التكريمي، آملاً بأن تبقى الأردن تنعم بالأمن والإستقرار على الدوام وتحقق المزيد من التطور والإزدهار في المستقبل. كما وأعرب كراغوز عن سروره لطيب إقامته في المملكة، وما لقيه من دعم خلال فترة عمله في السفارة التركية.

تشرين الثاني
25

شحادة رئيساً لمجلس أمناء جمعية رجال الأعمال الأردنيين

عقد مجلس أمناء جمعية رجال الأعمال الأردنيين إجتماعه الأول والذي إنتخب من خلاله السيد موسى شحادة رئيساً لمجلس الأمناء ومعالي السيد أيمن حتاحت نائباً للرئيس والدكتور رجائي صويص أميناً للسر. هذا ووضع مجلس الأمناء آلية عمله خلال الفترة القادمة من خلال تشخيص الوضع الاقتصادي في المملكة والعمل على حل أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المنشود قطاعياً، بدءً بالقطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى للاقتصاد الأردني، وتكثيف عمل لجان الجمعية من أعضاء الهيئة العامة.

وأكد الطباع بأن قرار الهيئة العامة بإنشاء مجلس الأمناء قد جاء في صالح تحقيق أهداف الجمعية، وسوف يكون له تأثير إيجابي في تطوير آلية عملها مشيراً إلى أن مجلس الأمناء يهدف إلى دعم الجمعية وخططها ونشاطاتها في حدود غاياتها المعتمدة، و في محيط العلاقات المحلية والعربية والدولية. كما ويهدف المجلس إلى تعزيز وتوطيد علاقات الجمعية بالمؤسسات والجمعيات المماثلة في العالم وتقديم الدعم والمشورة لبرامج الجمعية ونشاطاتها وتهيئة الظروف المناسبة لإنجاح هذه البرامج والنشاطات.

هذا ويضم مجلس الأمناء في عضويته دولة الدكتور عدنان بدران، معالي السيد ثابت الطاهر، السيد خلدون أبو حسان، المهندس عوني الساكت، المهندس حسام الدين الهدهد، السيد محمد البلبيسي، السيد حسن الطباع، السيد ميشيل نزال، المهندس عبد الحليم عابدين، السيد غسان نقل، السيد خالد عليان، والدكتور عبد الله البشير.

تشرين الثاني
30

إنعقاد المنتدى الاقتصادي الأردني التونسي

أختتمت في العاصمة عمان فعاليات المنتدى الاقتصادي الأردني التونسي والدورة الثانية من مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك خلال الفترة 30 تشرين الثاني إلى 4 كانون الأول من العام الحالي، بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية وذلك لبحث العلاقات الاقتصادية الأردنية التونسية في مختلف المجالات وإيجاد سُبل لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وإيجاد آفاق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك والمؤسس في 2016 في تعزيز الاستثمارات المشتركة بجانب مساهمته الفاعلة في زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وتونس. كما وأعرب الطباع عن رغبته في إطلاع مجتمع الأعمال التونسي على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة حيث يتمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة تمتاز بالموقع الإستراتيجي والأمن والأمان والإستقرار السياسي بالإضافة إلى وجود العديد من الإتفاقيات التجارية التي تجمع بين الأردن و باقي دول العالم.

وقال رئيس الجمعية حمدي الطباع: «إن الأردن منفتح على مختلف دول العالم عبر عدد من الإتفاقيات التجارية على المستوى العربي والدولي»، مشيراً إلى أن هيئة الاستثمار تتمتع برؤية واضحة بجذب الاستثمارات وإستقرار التشريعات ما يسهم باستقطاب فرص استثمارية جديدة. وأضاف: «رغم أن الأردن وتونس أعضاء في إتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى وإتفاقية التبادل التجاري الحر (أغادير)، إلا أن حجم التجارة البينية والاستثمارات المتبادلة أقل من مستوى الطموحات ولا يعكس قدرات وميزات كلا البلدين»، داعياً القطاع الخاص التونسي للإطلاع على الفرص الاستثمارية المتوفرة بالمملكة في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة الكبيرة.

وأشار الطباع إلى أن المجلس في دورته الثانية سوف يسلط الضوء على أبرز القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك ونخص بالذكر قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، وقطاع الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، وقطاع النسيج والملابس، وقطاع الطاقة المتجددة، وقطاع المقاولات والإسكان. حيث سيتم بحث السُبل الكفيلة لتطوير مجالات التعاون الثنائية في هذه القطاعات وإيجاد الحلول الكفيلة للحد من المعوقات التي تواجه مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

كانون الأول
17

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد ورشة عمل حول « إمكانية إستفادة القطاع الصناعي الأردني من إتفاقية أغادير للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي»

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورشة عمل حول « إمكانية إستفادة القطاع الصناعي الأردني من إتفاقية أغادير للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بالتعاون مع الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير.

إفتتح المهندس عبد الحليم عابدين أمين السر لجمعية رجال الأعمال الأردنيين ورشة العمل بكلمة ترحيبية أكد من خلالها على أهمية تعظيم الفائدة وتحقيق الإستفادة القصوى من الإتفاقيات التجارية الحرة، الثنائية ومتعددة الأطراف والتفضيلية التي يمتلكها الأردن مع العديد من الدول على المستوى العربي والدولي. والتي من أبرزها إتفاقية أغادير والتي تشكل أهمية تجارية كبيرة، منذ دخلت حيز التنفيذ في عام 2006 وإلى يومنا هذا، حيث تشكل أداة رئيسية في تعزيز التكامل الصناعي بين كل من الأردن، ومصر، وتونس، والمغرب.

وبين عابدين أن القطاع الخاص الأردني لا يزال يواجه العديد من العقبات التي تحول دون الإستفادة بشكل كامل من المزايا التي تقدمها هذه الإتفاقية، خاصة فيما يتعلق بزيادة فرص التصدير إلى السوق الأوروبي، من خلال الإستفادة من تراكمية قواعد المنشأ للدول الأعضاء في الإتفاقية.

كما وأشار عابدين إلى أن هذه الورشة تهدف إلى تسليط الضوء على العديد من المحاور الهامة والتي من أبرزها، بحث آليات تعزيز التكامل الصناعي بين دول الأعضاء وإستغلال ميزة تراكم المنشأ المتاحة في الإتفاقية وذلك في سبيل تعزيز الفرص المتاحة للتصدير إلى السوق الأوروبي وتحقيق شراكات استثمارية فعلية، وبحث المعيقات الجمركية وغير الجمركية والقيود الفنية التي تعترض حركة التجارة بين الدول الأعضاء، والتركيز على القطاعات التي لها تعاملات تجارية كبيرة ولها إهتمام تجاري من إستيراد وتصدير مع الدول الأعضاء، وبحث آليات تحقيق المزيد من الإندماج والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء للإستفادة من المزايا التي تقدمها الإتفاقية للدول الأعضاء، والإرتقاء بمستوى العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية إلى مستوى متقدم.

كما وبين عابدين بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تهدف كأحد الممثلين للقطاع الخاص من خلال هذه الورشة إلى طرح عدد من الأسئلة التي يسعى كل من القطاع التجاري والصناعي ومن لديه تعاملات تجارية مباشرة مع الدول الأعضاء للإتفاقية من إيجاد إيجابات وافية عنها، خاصة فيما يتعلق بمدى إستفادة الاقتصاد الأردني الفعلي من إتفاقية أغادير على الصعيد التجاري، بالإضافة إلى تحديد أهم القطاعات الواعدة التي من الممكن أن تستفيد بشكل حقيقي من المزايا التي تمنحها الإتفاقية ، ومدى مساهمتها في تعزيز حجم التبادل التجاري بين الأردن وباقي الدول الأعضاء.

من جهته، أكد الدكتور يوسف بن طريفة رئيس الوحدة الفنية في إتفاقية أغادير على أهمية عقد لقاءات وورشات عمل مماثلة في سبيل تعريف مجتمع الأعمال حول إتفاقية أغادير، مشيراً إلى أن الوحدة الفنية تعمل على المساهمة في تطبيق بنود الإتفاقية على أرض الواقع. لافتاً إلى أن المستفيد الأول من مزايا الإتفاقية هي مجتمعات الأعمال في الدول الأربعة الأعضاء.

وبين بن طريف أنه تم الإتفاق من خلال الإجتماع السادس للجنة الجمركية المشتركة لدول إتفاقية أغادير والذي تم عقده خلال الفترة 18-19 تشرين الثاني من العام الحالي، على أن يتم تكثيف اللقاءات مع رجال الأعمال وذلك للتعرف على الصعوبات والمعيقات والمشاكل التي يواجهها مجتمع الأعمال فيما يتعلق بالمبادلات التجارية ضمن إتفاقية أغادير. مشيراً إلى أنه تم مناقشة إقرار البدء في تنفيذ إتفاق الإعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد لفضاء أغادير بدءاً من العام القادم. لافتاً إلى أن هذا سوف يساهم في تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالإجراءات الجمركية عبر الحدود الأمر الذي سوف يساهم في تسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء. مشدداً أن دعم التعاون الجمركي وتسهيل التجارة هي من أولويات الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير.

كما وأشار بن طريفة إلى العديد من الدراسات القطاعية والأفقية التي ركزت على تحديد القطاعات التي من المحتمل أن نتمكن من الإستفادة من خلالها من تراكمية المنشأ والتي من أهمها دراسة حول السيارات ومكوناتها، دراسة حول النسيج والملابس، دراسة حول الجلود والأحذية، دراسة حول الصناعات الغذائية. بالإضافة إلى عدد من الدراسات الأفقية حول قطاع النقل، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مشيراً إلى أن هناك دراسة في قيد التنفيذ حول تقييم مسار أغادير لتحديد مدى إستفادة الدول الأعضاء من الإتفاقية منذ دخولها حيز التنفذ إلى يومنا هذا.

بدوره، أشار السيد طارق حجازي مدير عام الجمعية إلى الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص الأردني بما يتعلق بتكاليف النقل خاصة رسوم قناة السويس المرتفعة الأمر الذي يشكل تكاليف إضافية ومعوقات للتصدير مما يقلل إستفادة الاقتصاد الأردني المرجوة من إتفاقية أغادير، لافتاً إلى أن القطاع الخاص الأردني ما يزال ينتظر إلى الأن تفعيل قرار منح الحكومة المصرية تخفيضاً على رسوم عبور البواخر والسفن عبر قناة السويس إلى ميناء العقبة بمقدار(50%) وفقاً لقرار اللجنة العليا الأردنية المصرية بتاريخ 28 آب 2016.

من جانبه، أشار السيد عاهد الرجبي عضو الهيئة العامة في جمعية رجال الأعمال الأردنيين إلى أن القطاع الخاص يواجه العديد من الصعوبات المتعلقة بتنفيذ الدول الأعضاء لبنود الإتفاقية التي تتيح من خلالها التبادل التجاري من دون فرض رسوم جمركية. مشدداً على أهمية تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بالتبادل التجاري وذلك ليكون وسيلة يتم من خلالها تطبيق جميع الأطراف لبنود الإتفاقية.

لافتاً إلى أن هناك العديد من المعيقات غير الجمركية والفنية التي يجب تسليط الضوء عليها والعمل على إيجاد حلول جذرية لها لنتمكن من تحقيق الإنسياب المرغوب به لحركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. كما وبين الرجبي أنه ليتمكن القطاع الخاص من الإستفادة من المزايا المقدمة من إتفاقية أغادير يجب تطبيق جميع الأطراف لبنود الإتفاقية والإلتزام بها بشكل فعلي.

كما وقدم السيد عطا الله العايد مدير الاستثمار والترويج في الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير خلال الورشة نبذة تعريفية حول إتفاقية أغادير حيث وضح المزايا الممنوحة ضمن الإتفاقية وأساسيات تراكم المنشأ وأهداف الإتفاقية وعلاقتها بالإتفاقيات الإقليمية والدولية المماثلة، كما وأوضح العايد حجم التبادل التجاري من الصادرات والمستوردات البينية لدول الإتفاقية وأهم المنتجات والسلع المتبادلة. بالإضافة إلى التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي. كما وعرض العايد نبذة تعريفية حول الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير وموجز حول أبرز نشاطتها منذ نشأتها إلى الأن وما قدمته من دراسات قطاعية عديده وما ساهمته الوحدة الفنية من تسهيل للتجارة بين الدول الأعضاء.

وفي ختام الورشة أكد المشاركين على أن تكلفة النقل والشحن وما يتضمنها من رسوم وصعوبات وإجراءات تعتبر من أكبر المعيقات التي قد يواجهها القطاع الخاص الأمر الذي يجعل من إيجاد طرق بديلة أقل تكلفة أمر ضروري وأساسي.

إنطلاق فعاليات الملتقى السابع عشر لمجتمع الأعمال العربي في بيروت

نيسان
17

عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت فعاليات الملتقى السابع عشر لمجتمع الأعمال العربي خلال الفترة 17-18 نيسان و الذي قام بتنظيمه اتحاد رجال الأعمال العرب بالتعاون مع الندوة الاقتصادية اللبنانية تحت عنوان "تحديات مستقبل الاستثمارات العربية". وتم خلال المنتدى إستعراض نتائج القمة العربية العادية في دورتها الثلاثين التي عقدت في تونس، مع الأخذ بعين الإعتبار محاور الوضع الراهن للاقتصاد العربي وبشكل خاص تطورات النمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية المهمة كالتضخم والبطالة وأسواق المال والتجارة والاستثمارات العربية البينية والمديونية العربية.

وأتى إنعقاد الملتقى إستمراراً لجهود اتحاد رجال الأعمال العرب الذي يتخذ من عمان مقراً له للمساهمة في النهضة الاقتصادية العربية، وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وتشجيع التكامل الاقتصادي، ترسيخاً لمسؤوليته الإجتماعية من خلال المؤتمرات واللقاءات.

وناقش الملتقى الذي إستمر ليومين موضوعات حول مناخ وفرص الاستثمار وآفاق التنمية الاقتصادية في الجمهورية اللبنانية، والثورة الصناعية الرابعة "التحدي القادم للاقتصاد العربي"، وفرص الاستثمار وإعادة الإعمار في العراق. كما ناقش الملتقى كذلك من خلال جلساته، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورأس المال المغامر كقاطرة للتنمية الاقتصادية العربية، والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية ركيزة للتنمية الشاملة.

وقال وزير الدولة لشؤون الاستثمار والتكنولوجيا اللبناني عادل أفيوني الذي إفتتح فعاليات الملتقى بالنيابة عن رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، أن واجب الحكومات العربية اليوم هو الخوض بالمنافسة الاقتصادية يداً واحدة وكتلة واحدة و بكل عزم وتصميم وأن تكون الأولوية لتحقيق النمو والإزدهار الاقتصادي للشعوب العربية ومنح الشباب والنساء فرص العمل والتقدم والتفوق والإبداع.

وأشار إلى أن إستقرار لبنان وأمنه ونموه مسؤولية عربية ودولية، مشيراً إلى أن الخطوات والإصلاحات التي إنتهجتها لبنان ومنها تكبير حجم القطاع الخاص في الناتج المحلي والحد من تنامي حجم القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص على تحقيق نمو أعلى ووظائف أكثر وتحقيق نمو إحتوائي من خلال دعم المجموعات المهمشة والإندماج في الاقتصاد العالمي وإعتماد الحوكمة ومكافحة الفساد.

تشرين الأول
31

إلتئام مجلس الأعمال الأردني القطري المشترك

أُختتمت في العاصمة القطرية الدوحة فعاليات مجلس الأعمال الأردني المشترك والذي تم عقدها خلال الفترة 30-31 تشرين الأول من العام الحالي، بين رابطة رجال الأعمال القطريين برئاسة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني وجمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة حمدي الطباع، وبمشاركة وفد أردني رفيع المستوى من 40 رجل أعمال وممثل لعدد من الشركات والمؤسسات الأردنية، من عدد من القطاعات الهامة، وذلك لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين قطر والأردن، ممثلة بالمقاولات والتعليم والاستثمارات العقارية والطاقة والكهرباء والتخليص والأسواق المالية والصرافة والبنوك، وبمشاركة الدكتور خلف هميسات رئيس مجلس إدارة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية وعمر جويعد مدير عام شركة المدن الصناعية ونقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع ضيف الله أبو عاقولة. حيث أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وجود رغبة حقيقية لدى القطاع الخاص الأردني بتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع الجانب القطري بمختلف القطاعات الحيوية. وأعرب الطباع خلال أعمال مجلس الأعمال الأردني المشترك عن أمله بأن تثمر اللقاءات الثنائية بنتائج إيجابية وملموسة لكلا البلدين،لافتاً الى ضرورة تعزيز مجالات التعاون الاقتصادي المشترك والمشاريع الاستثمارية المشتركة.

وأوضح الطباع أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين بادرت نحو إتخاذ خطوات إيجابية وفاعلة في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين مجتمعي الأعمال في الأردن ودولة قطر الشقيقة، لافتاً الى الجهود الحثيثة تجسدت بتأسيس مجلس الأعمال الأردني– القطري المشترك في دوحة بتاريخ 2005/3/28. وأشار الى أن أهمية اللقاء تكمن في السعي لتفعيل أعمال المجلس المشترك بما يعزز آفاق التعاون في المجالات الاستثمارية في القطاعات ذات الإهتمام المشترك، لاسيما قطاعات الطاقة، العقارات، البنوك، القطاع السياحي والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والتعليم. وبين أن أحد الأهداف الأساسية لمجلس الأعمال الأردني القطري هو بحث وتعزيز وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة، مشيراً الى وجود طموح مشترك لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمل على تكثيف اللقاءات الثنائية بين القطاع الخاص الأردني والقطري. ولفت الى ضرورة تبسيط متطلبات وإجراءات الاستثمار من قبل الجانب القطري بحيث يتمكن القطاع الخاص الأردني من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، بحيث يتبادل الجانبان التجارب والخبرات المختلفة بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي. هذا وقام الوفد المشارك ووفقاً للقطاعات التي يمثلها بزيارة عدد من الجهات والشركات القطرية التابعة لجهاز قطر للاستثمار حيث تم من خلالها عرض كافة المشاريع التي يتم تنفيذها في دولة قطر.

إنعقاد الدورة(21) لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك

تشرين الثاني
18

أختتمت في عاصمة جمهورية مصر العربية القاهرة فعاليات الدورة (21) من مجلس الأعمال الأردني المصري المشترك والذي تم عقده خلال الفترة 17-18 تشرين الثاني من العام الحالي، بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة معالي السيد حمدي الطباع، وجمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس علي عيسى، وبمشاركة وفد رفيع المستوى من رجال الأعمال الممثلين لعدد من القطاعات الاقتصادية. وذلك بمشاركة مدير عام المناطق الحرة في المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية سعادة السيد مشهور الطراونة، ونقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع سعادة السيد ضيف الله أبوعاقولة. حيث تم بحث آفاق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي، وإقامة المشاريع المشتركة بين البلدين.

وأكد الطباع على عمق العلاقات الأردنية المصرية المشتركة خاصة على المستوى الاستثماري، مبيناً أن هناك العديد من فرص الاستثمار المشترك في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة وكذلك قطاع المقاولات والسياحة. وأضاف الطباع أن الاقتصاد المصري مر بالعديد من التطورات الإيجابية في الآونة الأخيرة في مختلف الأصعدة خاصة في مجال تشجيع الاستثمار، بالمقابل هناك أيضاً تحفيز للاستثمار في الاردن وهذه فرصة لرجال الأعمال المصريين لزيادة استثماراتهم فى المملكة.

كما وأشار الطباع إلى أنه سيتم تسليط الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية في البلدين وبحث آفاق تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية ومنها، أهمية العمل على تنمية حجم الاستثمارات البينية بين الأردن ومصر، خاصة في ضوء الإمكانيات والمزايا التي يتمتع بها كلا البلدين، إضافة الى أهمية العمل على تحقيق الإستفادة العظمى من الإتفاقيات التجارية التي تجمع بين الأردن ومصر، أو تلك التي وقعها كلا البلدين في مختلف التكتلات الاقتصادية الدولية.

وأشار الطباع إلى أن الاستثمارات الأردنية في مصر بلغت ما يقارب 600 مليون دولار، متمثلة في 1945 شركة، بالمقابل تبلغ الاستثمارات المصرية في الأردن ما يقارب مليار دولار متمثلة في 499 شركة، مشيراً أن لمصر استثمارات مهمة في الأردن، خاصة في القطاع السياحي والفندقي، والقطاع المصرفي، وسوق عمان المالي.

وأوضح الطباع بأن المجلس بحث العلاقات الأردنية المصرية بمختلف القطاعات وتم بحث السبل الكفيلة لتطوير العلاقات على مستوى مؤسسات القطاع الخاص، مؤكداً على أن مجلس الأعمال الأردني المصري المشترك يعمل جاهداً على تسهيل وبحث المعوقات التي تواجه مجتمعي الأعمال من كلا البلدين.

كانون الثاني
8

بحث تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على المملكة الأردنية الهاشمية

إلتقى رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بسفير المملكة المتحدة في الأردن سعادة السيد ادوارد أوكدين في مقر السفارة، وذلك على ضوء توجه المملكة المتحدة إلى الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي حيث تم بحث الأثر الاقتصادي لذلك وأهم المعوقات التي تواجه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، مشيدين بالعلاقات المميزة التي تربط كلا البلدين على كافة الأصعدة.

وأشار رئيس الجمعية معالي حمدي الطباع خلال اللقاء إلى أن خروج المملكة المتحدة من هذه الكتلة الاقتصادية سيؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني من خلال إحداث تكاليف إضافية تتعلق بالسلع المستوردة من المملكة المتحدة. كما أن السلع التي كانت معفاة من الرسوم الجمركية من قبل سوف تصبح أكثر تكلفة وأعلى سعر نتيجة لإعادة فرض الرسوم الجمركية عليها. وبناءً على ذلك، فإن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تكبد المستوردين الأردنيين خسائر غير متوقعة تتعلق بزيادة تكلفة الإستيراد.

وأضاف الطباع أنه يتعين على القطاعات الأردنية الخاصة والتي تعتمد أنشطتها التجارية الرئيسية على السلع المستوردة من المملكة المتحدة أن تحاول التفاوض مع الجانب البريطاني حول قواعد المنشأ حتى تتمكن من تبسيط قواعد المنشأ التي تتعلق بالصادرات الأردنية. بالإضافة إلى إلقاء الضوء على فكرة توقيع إتفاقية تجارة حرة ثنائية مع المملكة المتحدة بهدف الإستفادة من رسوم جمركية أقل لأكثر الواردات والصادرات الأردنية أهمية. وأكد على أن الاقتصاد الأردني يهدف إلى إيجاد اتفاقية بديلة مع المملكة المتحدة لكي يتمكن من التعويض عن فقدان الإعفاء الجمركي التي كانت تقدمه المملكة المتحدة كعضو في الاتحاد الأوروبي. ومن أجل ضمان نجاح إتفاقية التجارة الحرة الثنائية المقترحة، يجب أن تحقق الفوائد المتبادلة لكلا الطرفين، وتقدم على الأقل نفس تكلفة التجارة السابقة بين الأردن والمملكة المتحدة.

من جانبه، أكد السفير أوكدين على أن الأردن محط إهتمام الحكومة البريطانية رغم ضآلة التبادل التجاري بين البلدين، كما وأكد على تطلع السفارة لعقد ورشة عمل مشتركة لبحث أهم القطاعات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين كقطاع السياحة والسفر وقطاع الطاقة والتعدين وقطاع الرعاية الصحية وقطاع تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق العمل بين البلدين. وأشار السفير إلى أن إنسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي هو موضوع قيد الدراسة لم يتم أخذ قرار نهائي حوله، وستتابع السفارة الموضوع مع الجهات المعنية في المملكة المتحدة.

هذا وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2017 ما يقارب 487.7 مليون دولار أمريكي، وقد تضمنت أغلب الصادرات مواد نسيجية ومصنوعاتها والمنتجات الزراعية بينما كانت أهم المستوردات تتمثل بآلات ومعدات كهربائية وسيارات ومنتجات صناعة الأغذية ومنتجات الصناعات الكيماوية. ومن الجدير ذكره أنه يجمع بين الجمعية والجانب البريطاني إتفاقية تأسيس مجلس أعمال تم توقيعها في عام 1995.

شباط
5

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والبوسنة والهرسك

إلتقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع سعادة سفير البوسنة والهرسك السيد ماتو زيكو في مقر الجمعية بحضور مدير عام الجمعية السيد طارق حجازي، وأكد الطباع خلال اللقاء على جهود الجمعية الحثيثة في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وباقي دول العالم وحرص الجمعية الدائم على تسويق الأردن على خارطة الاستثمار العالمية بالشكل المناسب.

ولفت الطباع من خلال اللقاء إلى رغبة الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وجمهورية البوسنة والهرسك في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك من الطرفين وبالشكل الذي يحقق المصالح المشتركة، مؤكداً بأن السوق الأردني يتمتع بالعديد من المزايا خاصة الإتفاقيات التجارية العديدة الموقعة بين الأردن ومختلف دول العالم بالإضافة إلى وجود العمالة الأردنية الماهرة.

وأكد الطباع على أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ليس كبيراً حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى البوسنة والهرسك في عام 2017 ما يقارب 1.1 مليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة المستوردات من جمهورية البوسنة والهرسك 0.77 مليون دولار أمريكي. ومن الجدير ذكره أن السلع التي يتبادلها الطرفين ليست منوعة بالقدر الكافي حيث تتركز الصادرات في منتجات الصناعة الكيماوية واللدائن ومصنوعاتها بينما تتركز المستوردات في منتجات صناعة الأغذية والمنتجات الحيوانية ولكن بنسب محدودة ومن هذا المنطلق تؤكد الجمعية على أهمية هذا اللقاء كخطوة أولية نحو تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.

من جهته، أكد سعادة السفير عن إستعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية بين البلدين نحو آفاق أرحب، مشيراً إلى رغبة رجال الأعمال والمستثمرين في البوسنة والهرسك على الاستثمار في الأردن وذلك للإستفادة من مزاياه الجاذبة للاستثمار كما وأعرب عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات الأردنية في البوسنة والهرسك خاصة وأنها تمتلك العديد من القطاعات التي تتمتع بمزايا استثمارية كبيرة من أبرزها قطاع الإتصالات والقطاع المصرفي بالإضافة إلى قطاع الصناعة التحويلية.

وأشاد السفير بالعلاقات السياسية بين البلدين مشيراً إلى أهمية تحسين العلاقات الاقتصادية خاصة وأن هناك فرص حقيقية للتعاون المشترك والتي تمكننا من زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأكد على أن السفارة البوسنية قد بدأت بدراسة السوق الأردني وتحديد فرص الاستثمار فيه وذلك لترتيب زيارة من قبل القطاع الخاص في البوسنة إلى الأردن، كما قدم سعادة السفير في ذلك الوقت دعوة للجمعية لحضور المؤتمر الدولي العاشر للأعمال والاستثمار الذي ينظمه بنك البوسنة الدولي والذي تم عقده في سراييفو بشهر نيسان من العام الحالي، وأوضح السفير بأن هذا المؤتمر يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال ربط رجال الأعمال والمستثمرين من جميع دول العالم برجال الأعمال في كل من البوسنة والهرسك، كرواتيا، الجبل الأسود، صربيا. حيث يعد هذا المنتدى منبراً للتواصل التجاري للبحث في الاستثمار والفرص التجارية في منطقة جنوب شرق أوروبا.

شباط
10

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية المصرية

إلتقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة سعادة السفير المصري السيد شريف كامل في مقر السفارة، حيث أكد الطباع خلال اللقاء على جهود الجمعية الحثيثة في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وباقي دول العالم وحرص الجمعية الدائم على تسويق الأردن على خارطة الاستثمار العالمية بالشكل المناسب، ونخص بالذكر مجلس الأعمال الأردني المصري المشترك مع جمعية رجال الأعمال المصريين والذي يعتبر من أوائل مجالس الأعمال المنعقدة في عام 1985، كما أكد الطباع على الدور الهام لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك في تذليل العقبات التي تقف أمام زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بالإضافة إلى دوره في تعزيز فرص الاستثمار في القطاعات ذات الإهتمام المشترك.

وأعرب الطباع عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات المصرية في الأردن إلى جانب تطلع القطاع الخاص الأردني إلى تنفيذ قرار الإعفاء الخاص بقناة السويس كما وأكد على أن الأردن يحتل الترتيب 23 ضمن الدول المستثمرة في مصر برأسمال يقدر بنحو 2 مليار دولار من خلال 1177 شركة تعمل بقطاعات الصناعة والتمويل والخدمات والزراعة والإنشاءات والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة، بينما بلغ حجم الاستثمارات المصرية المستفيدة من قانون الاستثمار بالأردن نحو مليار دولار من خلال 499 شركة تعمل بمجالات الخدمات والاستثمار والتجارة والسياحة والصناعة والمالية والمصرفية.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ ما يقارب 416 مليون دولار في عام 2017 حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى مصر ما يقارب 80.4 مليون دولار تركزت في منتجات الصناعة الكيماوية ومواد النسيج بالإضافة إلى مصنوعات اللدائن والمطاط، بينما بلغت قيمة المستوردات الأردنية من مصر ما يقارب 336 مليون دولار تركزت في منتجات صناعة الأغذية والآلات الكهربائية ومصنوعات الزجاج والحجر بالإضافة إلى منتجات المملكة الحيوانية.

كما ناقش الجانبان بعض القضايا الهامة من أبرزها تأثير إنقطاع الغاز المصري على الاقتصاد الأردني والقطاع الصناعي، وأهداف مؤتمر لندن لهذا العام والذي تم عقده في نهاية شهر شباط والتي تمثلت بعرض الفرص الاستثمارية الأردنية المتاحة، بالإضافة إلى الإتفاق على وضع جدول أعمال الدورة القادمة لمجلس الأعمال الأردني المصري، كما أعرب الطرفين عن رغبتهم في زيادة التعاون المشترك من خلال عقد ورش العمل المختلفة في المواضيع ذات الإهتمام المشترك، بالإضافة إلى التعاون في مجال القطاع السياحي وذلك من خلال تطوير برامج سياحية مشتركة والإستفادة من خبرات الجانب المصري في هذا المجال بالإضافة إلى التعاون في قطاع المقاولات.

من جهته، أشاد السفير المصري شريف كامل بعمق العلاقات التاريخية والأخوية والاقتصادية التي تجمع بين البلدين، مؤكداً إستعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب بحيث تكون العلاقات المصرية الأردنية مثالاً يحتذى به على المستوى العربي والدولي خاصة وأن مصر قد مرت بالعديد من التطورات في الآونة الأخيرة وعلى كافة المستويات، كما وأكد سعادة السفير في ذلك الوقت أن التحضيرات قائمة فيما يتعلق باللجنة الأردنية المصرية العليا والتي تم عقدها في القاهرة.

نيسان
22

السفير المصري يبحث تعزيز العلاقات الأردنية المصرية مع رجال الأعمال الأردنيين

إلتقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة سعادة السفير المصري السيد شريف كامل في مقر الجمعية، حيث أكد الطباع خلال اللقاء على جهود الجمعية الحثيثة في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن ومصر وذلك من خلال مجلس الأعمال الأردني المصري المشترك مع جمعية رجال الأعمال المصريين والذي يعتبر من أوائل مجالس الأعمال المنعقدة في عام 1985، وبين الطباع الدور الهام لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك والذي عمل على تذليل العقبات التي تقف أمام زيادة حجم تبادل الاستثمارات المشتركة بين البلدين بالإضافة إلى دوره في تعزيزها في القطاعات ذات الإهتمام المشترك ودعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية. كما وأعرب الطباع عن رغبته في التعاون مع الجانب المصري لدخول المنتجات الأردنية إلى السوق الأفريقي من خلال الإستفادة من العلاقات الاقتصادية والتجارية القوية التي تجمع بين مصر والسوق الأفريقي.

من جهته، أشاد السفير المصري شريف كامل بعمق العلاقات التاريخية والأخوية والاقتصادية التي تجمع بين البلدين، مؤكداً إستعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب بحيث تكون العلاقات المصرية الأردنية مثالاً يحتذى به على المستوى العربي والدولي خاصة وأن مصر قد مرت بالعديد من التطورات الإيجابية في الآونة الأخيرة وعلى كافة المستويات. لافتاً إلى أهمية تعزيز التقارب الثلاثي بين الأردن ومصر والعراق خاصة في القطاعات ذات الإهتمام المشترك من خلال الإتفاق على عقد لقاءات عمل مشتركة لمناقشة أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة خاصة في قطاع الإسكان والمقاولات والمياه والطاقة.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ ما يقارب 416 مليون دولار في عام 2017 حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى مصر ما يقارب 80.4 مليون دولار تركزت في منتجات الصناعة الكيماوية ومواد النسيج بالإضافة إلى مصنوعات اللدائن والمطاط، بينما بلغت قيمة المستوردات الأردنية من مصر ما يقارب 336 مليون دولار تركزت في منتجات صناعة الأغذية والآلات الكهربائية ومصنوعات الزجاج والحجر بالإضافة إلى منتجات المملكة الحيوانية.

أيار
14

السفير الأندونيسي : البيئة الاستثمارية في المملكة محفزة وجاذبة

إلتقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة سعادة السفير الأندونيسي السيد أندي رحميانتو في مقر الجمعية بحضور أركان السفارة، وتم من خلال اللقاء بحث العلاقات الاقتصادية على مستوى القطاع الخاص بين الأردن وأندونيسيا ومناقشة الآفاق المستقبلية لفرص الاستثمار والتعاون المشترك في أبرز القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك بين الجانبين.

أكد الطباع على أهمية تعزيز عمق العلاقات بين البلدين وذلك من خلال العمل على تبادل الزيارات واللقاءات وتبادل المعلومات بين الطرفين، مشيراً إلى جهود الجمعية في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وأندونيسيا وذلك من خلال مجلس الأعمال الأردني–الأندونيسي المشترك بين الجمعية وغرفة التجارة والصناعة الأندونيسية والذي تأسس في عام 1995. كما وأعرب الطباع عن إستعداد الجمعية في التعاون وذلك بهدف دفع العلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب.

وأشار الطباع إلى تمتع الأردن بالعديد من المزايا الجاذبة للاستثمار والتي من أبرزها وجود العديد من إتفاقيات التجارة الحرة والتي تجمع بين الأردن ومختلف دول العالم الأمر الذي يشكل عامل إيجابي يعزز البيئة الاستثمارية في الأردن، مؤكداً على أهمية البدء في بحث إمكانية إنشاء إتفاقية تجارة حرة ثنائية بين الأردن وأندونيسيا من قبل الجهات المختصة بحيث يتم تشجيع إقامة صناعات أردنية وأندونيسية مشتركة.

من جهته، أعرب السفير الأندونيسي أندي رحميانتو عن إهتمام رجال الأعمال في أندونيسيا في الإطلاع على المناخ الاستثماري الأردني والتعاون مع نظرائهم من القطاع الخاص في الأردن، مشيراً إلى أن العلاقات الأردنية الأندونيسية تستند على قاعدة صلبة وثابتة وتتسم بالمتانة.

وأشاد السفير بدور الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين القطاع الخاص في كلا البلدين معرباً عن أمله في زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وأندونيسيا حيث ما يزال حجم التجارة البينية دون المستوى المرغوب به، وكذلك الأمر فيما يتعلق بحجم الاستثمار المشترك. مؤكداً إستعداد السفارة على التعاون مع الجمعية في تسهيل عملية عقد اللقاءات مع رجال الأعمال في الجانب الأندونيسي. مشيراً إلى توفر العديد من الفرص الاستثمارية في أندونيسيا خاصة في مجال الأثاث حيث يمكن من الجانب الأردني الإستفادة من ذلك من خلال نقل الصناعة لتصبح مشتركة بين البلدين بالإضافة إلى قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

حزيران
26

مجلس الأعمال الأردني-التونسي أيلول القادم

إستقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين السفير التونسي في عمان سعادة السيد خالد السهيلي في مقر الجمعية وذلك لبحث سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وتونس حيث أكد الطباع خلال اللقاء على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك والمؤسس في 2016 في تعزيز الاستثمارات المشتركة بجانب مساهمته الفاعلة في زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وتونس. مشيراً إلى وجود عدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين الذين يمتلكون استثمارات في تونس. كما وتم في ذلك الوقت مناقشة محاور إجتماع مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك والذي تم عقده في شهر تشرين الثاني بين الجمعية وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية.

كما وأعرب الطباع عن رغبته في إطلاع مجتمع الأعمال التونسي على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة حيث يتمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة تمتاز بالموقع الإستراتيجي والأمن والأمان والإستقرار السياسي بالإضافة إلى وجود العديد من الإتفاقيات التجارية التي تجمع بين الأردن و باقي دول العالم.

وأشار الطباع إلى وجود بعض المعيقات المتعلقة بالتبادل التجاري والتي من أبرزها مشاكل النقل التي كان لها دور في تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين، بالإضافة إلى وجود بعض العوائق الجمركية وغير الجمركية على الصادرات الأردنية، الأمر الذي يجعل من الضرورة متابعة الجانب التونسي لرفع التعرفة الجمركية عن بعض السلع الأردنية. لافتاً إلى أن الأردن وتونس دول أعضاء في إتفاقية أغادير.

وأكد الطباع على أن البلدين تجمعهم علاقات تاريخية مميزة، لافتاً إلى إمكانية تبادل التجارب والخبرات في مجال الصناعات الحرفية التقليدية والتي تعتبر تونس متميزة فيها منذ زمن بحيث يمكن للجانب الأردني الإطلاع على التجربة التونسية والإستفادة منها والعمل على تطبيقها على بعض المحافظات.

من جهته، أكد سعادة السفير خالد السهيلي على عمق العلاقات بين الأردن وتونس معرباً عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات المشتركة بين البلدين، لافتاً إلى تمتع تونس بالعديد من المزايا والتي من أبرزها موقعها الإستراتيجي المميز بالإضافة إلى تميز تونس في مجال الصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات والمنسوجات وكذلك قطاع الطاقة المتجددة. مشيراً إلى أن الاقتصاد التونسي قد مر بفترة صعبة نتيجة التقلبات السياسية، معرباً عن أمله بتجاوز جميع هذه التحديات والعمل على تطوير الاقتصاد وتحقيق النمو والتطور والحد من مشكلة البطالة. كما وأشار السهيلي إلى أن القطاع السياحي التونسي قد شهد تحسناً في عدد السياح بسبب التسهيلات المقدمة وإزالة الرسوم عن التأشيرة لتونس وأنه تم تشكيل ما يقارب 16 لجنة قطاعية مشتركة في مجال النقل البري والبحري والجوي لتذليل العقبات التي تواجه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين على هامش اللجنة العليا المشتركة والتي عقدت منذ فترة. وإقترح السفير عقد إتفاقية بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين والديوان التونسي للصناعات التقليدية ذلك بهدف تنظيم معرض اقتصادي للصناعات التقليدية في عمان للإطلاع على الخبرة التونسية وأبدى الطباع ترحيبه بالمشاركة في تنظيم أعمال المعرض.

تموز
31

تأسيس أول مجلس أعمال أردني- بلغاري

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع سعادة السفير البلغاري السيد ديميتر ميخايلوف في مقر الجمعية بحضور القنصل الفخري الأردني في بلغاريا الدكتور حسن البرماوي وأعضاء مجلس الإدارة، وذلك لبحث سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وبلغاريا.

وأشار الطباع إلى تمتع الأردن بالعديد من الإتفاقيات التجارية الحرة الثنائية والتفضيلية مع العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والتي من أبرزها الولايات المتحدة، كندا، الاتحاد الأوروبي، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث تعتبر الأردن أحد أكثر الاقتصاديات تحرراً في المنطقة، الأمر الذي يشكل فرصة للاستثمار والإستفادة من المزايا المقدمة والوصول لأسواق جديدة واعدة. خاصة وأن الأردن يمتلك موقع إستراتيجي في الشرق الأوسط والعديد من القطاعات ذات المزايا التنافسية والقيمة المضافة العالية والتي تشكل فرص استثمارية واعدة.

كما وأكد الطباع على رغبت الجمعية بتأسيس مجلس أعمال أردني-بلغاري مشترك لبحث آفاق أوسع للتعاون المشترك وإقامة المشاريع الاستثمارية وإلى تبادل الزيارات بين الوفود التجارية من كلا البلدين للإطلاع على الفرص الاستثمارية، لافتاً إلى أن مستوى التبادل التجاري بين الأردن وبلغاريا لا يرقى إلى مستوى الطموحات وعلينا بذل المزيد من الجهود لتعزيز حجم العلاقات التجارية المتبادلة.

من جهته، أشار السفير إلى وجود العديد من بروتوكولات التعاون المشترك بين البلدين منذ عام 1991 في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية الأمر الذي يشكل مؤشراً إيجابياً على عمق علاقات البلدين، لافتاً إلى مرور بلاده بالعديد من التغيرات والتطورات السياسية والاقتصادية والديمقراطية والتي تمكنت بلغاريا من خلالها من تحرير السياسة الخارجية. بالإضافة إلى إمتلاك بلغاريا العديد من الصناعات المتقدمة في العديد من المجالات بجانب تحسن القطاع السياحي بشكل ملحوظ خاصة مع توفر العديد من المنتجعات الصحية، معرباً عن أمله في التعاون المشترك في المجال الزراعي والسياحي ومجال النقل الجوي لتطوير التبادل التجاري المشترك. كما وأكد سعادة السفير على أهمية دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تنشيط العلاقات الاقتصادية بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين.

ومن الجدير ذكره أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين في نهاية عام 2018 قد بلغت ما قيمته 27.8 مليون دولار بينما بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى بلغاريا 1.2 مليون دولار تركزت في النحاس ومصنوعاته والتبغ، بينما بلغت قيمة المستوردات الأردنية من بلغاريا 26.6 مليون دولار تركزت في الورق والورق المقوى ومنتجات السيراميك.

أيلول
15

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية القطرية

إستقبل سعادة السفير القطري لدى المملكة الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني في مقر السفارة، رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين وذلك لبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وقطر، حيث أكد حمدي الطباع رئيس الجمعية على أهمية عمق العلاقات الأردنية القطرية خاصة وأنها تتسم بالحيوية في مختلف القطاعات والمجالات كما وترتبط البلدين بعلاقات ومصالح مشتركة. مشيراً إلى أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني القطري والذي تم تأسيسه بين الجمعية ورابطة رجال الأعمال القطريين في الدوحة خلال العام 2005 وذلك في سبيل تعزيز عمق العلاقات بين البلدين. كما وأشار الطباع إلى تقدير المجتمع الأردني للدعم المقدم من قبل دولة قطر في كافة المجالات خاصة المبادرة بتوفيرها لما يقارب 10 آلاف وظيفة للأردنيين.

من جهته، أكد سعادة السفير على أن البلدين شهدا على مر السنين زخماً في الزيارات الرسمية المتبادلة للوفود الاقتصادية والدبلوماسية والتي نتج عنها توقيع عدد كبير من الإتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم التي تؤطر العلاقات الأخوية الراسخة بين البلدين على مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياسية والعمالية. مشدداً على أن العلاقات بين البلدين ستبقى دائماً على أحسن ما يرام وأن السفارة على إستعداد تام لتقديم كافة أشكال التعاون في سبيل تعزيز العلاقات وتسهيل العقبات من خلال عقد مجلس الأعمال الأردني القطري.

كما ووضع الجانبان آلية العمل خلال المرحلة القادمة و الهادفة إلى بحث الآفاق المستقبلية لفرص الاستثمار والتعاون المشترك في أبرز القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك والتي من أهمها القطاع السياحي والسياحة العلاجية وقطاع الرعاية الصحية وصناعة الأدوية، القطاع الزراعي، قطاع الطاقة والتعليم، حيث أكد الجانبان على وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه القطاعات، مع التأكيد على ضرورة تطوير البنية التحتية كأساس لتطوير وتعزيز الاستثمار.

كما وبين الطباع بأن الأردن يتمتع بالعديد من الحوافز والمزايا الاستثمارية، خاصة وأن إتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من دول العالم عملت على جذب العديد من الاستثمارات العربية والأجنبية لتوسيع أعمالها وصادراتها من خلال المملكة.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري قد بلغ ما يقارب 262.8 مليون دولار في نهاية عام 2018 حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى قطر ما يقارب 146 مليون دولار تركزت في المنتجات الصيدلانية، والآلات والأجهزة الكهربائية ومنتجات صناعة الألبان. بينما بلغت قيمة المستوردات الأردنية من قطر ما يقارب 116.8 مليون دولار تركزت في الوقود المعدني، والألمنيوم واللدائن.

أيلول
16

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث جذب الاستثمارات الفرنسية إلى المملكة

إستقبلت سعادة السفيرة الفرنسية لدى المملكة السيدة فيرونيك فولاند في مقر السفارة، رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين وذلك لبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وفرنسا، حيث تضمن اللقاء بحث الآفاق المستقبلية الكفيلة بتطوير العلاقات الأردنية الفرنسية والمساهمة في تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات والأصعدة.

حيث أشار رئيس الجمعية معالي السيد حمدي الطباع خلال اللقاء إلى أن العلاقات الأردنية الفرنسية قائمة على أساس الإحترام المتبادل بين الطرفين والتنسيق المستمر وتشابه وجهات النظر حول مختلف القضايا ذات الإهتمام المشترك، مؤكداً على أهمية الإستمرار في عقد إجتماعات مجلس الأعمال الأردني الفرنسي والذي تم تأسيسه بين الجمعية ومنظمة أرباب العمل الفرنسيين(ميديف) منذ عام 1994. وأكد الطباع على دور الجمعية الهام في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع مجتمع الأعمال الفرنسي خاصة وأن الجمعية قد شاركت بالعديد من الزيارات الملكية لفرنسا ضمن الوفود الاقتصادية المرافقة.

كما وبين الطباع أن الأردن يمتلك العديد من الإمكانيات المتاحة لتعزيز وتفعيل التعاون الثنائي في مختلف المجالات خاصة مع تمتع البيئة الاستثمارية الأردنية بالعديد من المزايا والحوافز والتي من أبرزها وجود العديد من إتفاقيات التجارة الحرة حيث أن الأردن اقتصاد منفتح تجارياً على العالم.

من جهتها، أكدت سعادة السفيرة على أن العلاقات الأردنية الفرنسية قد شهدت تطوراً مستمراً على جميع الأصعدة والمجالات الاقتصادية خاصة وأن هناك العديد من بروتوكلات التعاون بين الأردن وفرنسا. مشيرةً إلى أن السفارة على إستعداد تام لتقديم كافة أشكال التعاون والتسهيلات لعقد مجلس الأعمال الأردني الفرنسي ليكون فرصة لتعريف القطاع الخاص الفرنسي على أبرز التطورات في القطاعات الاقتصادية الأردنية وتبادل المعلومات حول الفرص الاستثمارية المتاحة في سبيل تعزيز العلاقات بين البلدين، مؤكدةً على مقدرة الاقتصاد الأردني في مواجهة العديد من التحديات والصعوبات والحفاظ على تحقيق معدلات نمو مستقرة. كما أشادت بأن الأردن نجح في ترويج السياحة إلى دول الإتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وهي محط إهتمام السائح الفرنسي.

كما ناقش الجانبان أبرز الفرص في القطاعات الاقتصادية التي حقق بها الأردن تطوراً ملحوظاً والتي من أهمها القطاع السياحي والسياحة العلاجية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والقطاع التعليمي وقطاع الرعاية الصحية. بالإضافة إلى بحث تعزيز التعاون في مجال دعم مشاريع المياه. حيث أكد الجانبان على وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه القطاعات والتي يمكن للقطاع الخاص الفرنسي الاستثمار فيها والإنتفاع من المزايا والحوافز الاستثمارية الممنوحة.

أيلول
30

الطباع: البعثات الدبلوماسية منبر لجذب الاستثمارات الأجنبية

إستقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين سعادة السفير سفيان القضاة المعين كسفير للأردن في رومانيا، وسعادة السفير عاهد سويدات المعين كسفير للأردن في اليونان وذلك في مقر الجمعية بحضور مدير الجمعية طارق حجازي، لبحث سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وتفعيل مجالس الأعمال المشتركة بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين و نظرائهم في رومانيا واليونان.

وأكد الطباع خلال اللقاء أن الأردن يمتلك العديد من الإمكانيات المتاحة لتعزيز وتفعيل التعاون المشترك في مختلف المجالات خاصة مع تمتع البيئة الاستثمارية الأردنية بالعديد من المزايا والحوافز والتي من أبرزها وجود العديد من إتفاقيات التجارة الحرة حيث أن الأردن اقتصاد منفتح تجارياً على العالم.

كما وأكد الطباع على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة حيث يتمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة تمتاز بالموقع الإستراتيجي والأمن والأمان والإستقرار السياسي بالإضافة إلى وجود العديد من الإتفاقيات التجارية التي تجمع بين الأردن و باقي دول العالم، وهو ما يجب الإستناد عليه للترويج للاستثمار في المملكة.

وبين الطباع بأن الجمعية وقعت مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين و جمعية المصدرين اليونان في عمان عام 2006 ، و إتفاقية تعاون بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد غرف التجارة والصناعة في رومانيا في بوخارست عام 2013، وسعت الجمعية الى تفعيل تلك الاتفاقيات لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني وزيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية الى المملكة. كما وضع الطباع السادة السفراء حول تقارير زيارة وفود رجال الأعمال الى كل من رومانيا واليونان ونتائجها.

تشرين أول
7

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تؤكد على أهمية تعزيز العلاقات الأردنية المكسيكية

إلتقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع السفير الأردني في المكسيك سعادة السيد محمد التل بحضور المدير العام للجمعية السيد طارق حجازي، وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن والمكسيك.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أن الأردن يتميز بوجود عدد من المدن الصناعية والمناطق التنموية بالإضافة إلى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي تقدم حزمة مميزة من الحوافز الاستثمارية حيث سيتمكن من خلالها المستثمر الأجنبي من تحقيق العائد المرغوب على استثماراته، بجانب الإستفادة من الإتفاقيات التجارية الحرة والثنائية والتفضيلية التي يمتلكها الأردن كاقتصاد منفتح مع باقي دول العالم، مشيراً إلى ضرورة الإستمرار في المفاوضات لتوقيع إتفاقية تجارة حرة مع المكسيك.

كما و أشار الطباع إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين ترتبط مع الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة بمذكرة تفاهم تم إستكمال توقيعها في عمان بتاريخ 2018/5/27 وذلك بهدف تعزيز وتقوية التعاون المشترك بين الجانبين في المجالات التجارية والاقتصادية بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على العلاقات الصديقة بين البلدين.

من جهته، أكد التل على دور الجمعية الهام في الترويج للبيئة الاستثمارية الأردنية وتعريف باقي دول العالم بأهم وأبرز الفرص والمزايا الاستثمارية المتاحة في الأردن، معرباً عن أمله في تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ومواجهة الصعوبات والمعوقات التي تحد من زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وضرورة التركيز على السياحة الدينية وإستكشاف إمكانية جذب استثمارات صناعية إلى المملكة.

ومن الجدير ذكره أن التبادل التجاري بين الأردن والمكسيك قد بلغ في نهاية عام 2018 ما يقارب 309.6 مليون دولار، حيث شكلت الصادرات الأردنية منها ما يقارب 8.2 مليون دولار تركزت في صناعات البلاستيك وإكسسوارات الملابس، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما قيمته 301.4 مليون دولار تركزت في المركبات والأدوات البصرية والفوتوغرافية بالإضافة إلى الآلات والأجهزة الميكانيكية، حيث يُشكل التبادل التجاري مع المكسيك ما نسبته 1.10% من إجمالي التبادل التجاري للأردن مع باقي دول العالم.

الطباع يبحث مع السفير الهندي العلاقات الاقتصادية بين البلدين

تشرين أول
10

إلتقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع السفير الهندي لدى المملكة سعادة السيد أنور حليم، وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن والهند. حيث أكد الطباع خلال اللقاء على أن علاقات القطاع الخاص بين الجانبين في تطور مستمر وأن الجمعية تسعى بشكل مستمر إلى تأسيس شراكات أردنية-هندية حقيقية في القطاعات ذات الإهتمام المشترك خاصة في مجال السياحة وصناعة الأفلام وتكنولوجيا المعلومات. خاصة وأن الأردن يجمعها مع الهند علاقات اقتصادية طويلة المدى.

كما و أشار الطباع إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين ترتبط مع عدد من الفعاليات الاقتصادية الهندية بمذكرات تفاهم أهمها مع غرفة التجارة والصناعة الدولية الهندية والتي تم توقيعها في عمان بتاريخ 2018/9/16، كذلك مع اتحاد الصناعة الهندية والتي تم توقيعها في نيوديلهي بتاريخ 2006/2/21، الأمر الذي يعكس الجهود الحثيثة التي تبذلها الجمعية في تعزيز وتقوية التعاون المشترك بين الجانبين في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية.

من جهته، أكد السفير على تمتع الأردن بموقع إستراتيجي في المنطقة وأن هناك إهتمام من قبل المستثمرين في الهند في الاقتصاد الأردني خاصة في مجال الصناعات المتعلقة بالبوتاس والفوسفات وتكنولوجيا المعلومات، مشدداً على أن القطاع الخاص الهندي يبحث عن شراكات حقيقية في كافة القطاعات.

كما وأشار السفير إل أن الهند حققت تطور ملموس في مجال ثورة المعلومات حيث أن هذا المجال الهام سوف يحتل ما يقارب 50% من الناتج المحلي العالمي خلال العشر سنوات القادمة. لافتاً إلى وجود العديد من الشركات الهندية الناجحة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تتطلع إلى زيادة استثماراتها. مؤكداً على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كونها محور الاقتصاد العالمي وترفد الناتج المحلي لأي دولة كما وتساهم في الحد من مشكلة البطالة.

ومن الجدير ذكره أن التبادل التجاري بين الأردن والهند قد بلغ في نهاية عام 2018 ما قيمته 1,253 مليون دولار، حيث شكلت الصادرات الأردنية منها ما يقارب 685.2 مليون دولار تركزت في الأسمدة والمواد الكيميائية غير العضوية والملح والكبريت، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما قيمته 567.7 مليون دولار تركزت في الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، والحبوب، حيث يُشكل التبادل التجاري مع الهند ما نسبته 4.5% من إجمالي التبادل التجاري للأردن مع باقي دول العالم.

تشرين أول
14

منتدى استثماري أردني-مغربي مطلع العام القادم في عمان

إستقبل سعادة السفير المغربي لدى المملكة سيدي محمد خالد الناصري في مقر السفارة رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة ، وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن والمغرب.

حيث أكد الطباع خلال اللقاء على أن الجمعية تسعى بشكل مستمر إلى تأسيس شراكات أردنية-مغربية حقيقية خاصة في القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة الكبيرة ونخص بالذكر القطاع السياحي، النقل، الزراعة، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والمقاولات. مشيراً إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين ترتبط مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس أعمال أردني مغربي مشترك تم تأسيسه في الرباط بتاريخ 1998/6/16 الأمر الذي يعكس الجهود الحثيثة التي تبذلها الجمعية في تعزيز وتقوية التعاون المشترك بين البلدين خاصة في المجالات التجارية والاقتصادية.

كما وأشار الطباع إلى أن العلاقات الأردنية المغربية تتسم بالإستقرار والمتانة خاصة وأنها تميزت على مر الوقت بالتواصل والتشاور المستمر حول أبرز القضايا الهامة في مختلف المجالات والأصعدة، مؤكداً بأن حجم التبادل التجاري الأردني المغربي ما يزال دون المستوى المرغوب به وأن دور مجلس الأعمال الأردني المغربي هو توطيد العلاقات الاقتصادية وتعزيز حجم التجارة البينية لتصل إلى المستوى الذي يعكس القدرات الحقيقية لكلا الطرفين.

ولفت الطباع إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين سوف تعقد منتدى استثماري أردني-مغربي مطلع العام القادم وذلك بالتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وذلك بهدف إستعراض ومناقشة أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك من كلا الجانبين.

ومن جهته، أكد السفير على أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تنطلق من أرضية صلبة من الإخوة وتشابه وإلتقاء الأهداف المشتركة خاصة وأن البلدين يجمعهم العديد من إتفاقيات التعاون والتفاهم في مجالات عديدة منها الصناعة والتجارة والنقل الجوي والبحري وغيرها من المجالات التي تؤكد حرص الجانبين على الإرتقاء في العلاقات التجارية وفتح آفاق مستقبلية للتعاون الاستثماري بين القطاع الخاص من كلا الجانبين.

ومن الجدير ذكره أن التبادل التجاري بين الأردن والمغرب قد بلغ في نهاية عام 2018 ما قيمته 31.6 مليون دولار، حيث شكلت الصادرات الأردنية منها ما يقارب 11.9 مليون دولار تركزت في الورق والكرتون ومواد النسيج، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما قيمته 19.7 مليون دولار تركزت في الآلات والأجهزة الكهربائية.

كامل : يشيد بنتائج مجلس الأعمال المشترك بين رجال الأعمال الأردنيين والمصريين

تشرين الثاني
18

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع سعادة السفير المصري لدى المملكة السيد شريف كامل في مقر الجمعية، بحضور المستشار التجاري السيدة عبير كمال، و السكرتير الأول لدى السفارة المصرية السيدة شرين شاهين، وذلك لمناقشة نتائج إجتماعات الدورة الواحد والعشرون من مجلس الأعمال الأردني المصري المشترك بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية رجال الأعمال المصريين والذي تم عقده خلال الفترة 17-18 تشرين الثاني من العام الحالي، في مدينة القاهرة، وذلك بمشاركة وفد رفيع المستوى من رجال الأعمال الممثلين لعدد من القطاعات الاقتصادية حيث تم بحث آفاق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي، وإقامة المشاريع المشتركة بين البلدين.

وأطلع الطباع سعادة السفير على نتائج إجتماعات المجلس حيث أكد خلال اللقاء بأن مجلس الأعمال المشترك قد سلط الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية في البلدين وبحث آفاق تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية، وناقش العديد من القضايا التي تهم مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين والتي من أهمها، العمل على تنمية حجم الاستثمارات البينية بين الأردن ومصر، خاصة في ضوء الإمكانيات والمزايا التي يتمتع بها كلا البلدين، والعمل على تحقيق الإستفادة العظمى من الإتفاقيات التجارية التي تجمع بين الأردن ومصر.

من جهته، أكد سعادة السفير على أهمية مجلس الأعمال الأردني المصري المشترك في تأطير العلاقات الثنائية بين البلدين على مختلف الأصعدة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وأشاد بنتائج والتوصيات المنبثقة عن أعمال المجلس خاصة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الجمركي، مشدداً على أن السفارة على أتم الإستعداد لتقديم كافة أشكال التعاون في متابعة نتائج وتوصيات مجلس الأعمال المشترك ورفعها إلى الجهات المعنية. وشدد السفير على متابعة كافة القضايا العالقة بين الجانبين والذي تمت مناقشتها خاصة موضوع تسجيل الأدوية وذلك لأهمية الموضوع.

كما وأشار الطباع إلى وجود عدد من المعوقات التي تقف أمام إنسياب حركة التبادل التجاري بين الجانبين، حيث ما يزال هناك صعوبة في تسجيل الأدوية الأردنية في مصر إلى جانب الإجراءات الطويلة المتعلقة بفحص العينات حيث تشكل صعوبات للصادرات الأردنية، بالإضافة إلى مطالبة القطاع الخاص الأردني لأكثر من مرة بمتابعة تفعيل قرار منح الحكومة المصرية تخفيضاً على رسوم عبور البواخر والسفن عبر قناة السويس إلى ميناء العقبة بمقدار(50%) وفقاً لقرار اللجنة العليا الأردنية المصرية بتاريخ 28 آب 2016.

تشرين الثاني
20

آل ثاني: يشيد بنتائج مجلس الأعمال المشترك بين رجال الأعمال الأردنيين والقطريين

إستقبل سعادة السفير القطري لدى المملكة الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني في مقر السفارة رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين المشاركين بفعاليات مجلس الأعمال الأردني القطري المشترك برئاسة معالي السيد حمدي الطباع، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين والذي تم عقدها في الدوحة خلال الفترة 30-2019/10/31، وذلك لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين قطر والأردن.

وأكد الطباع بأن مجلس الأعمال المشترك، قد وثق وجود رغبة حقيقية لدى القطاع الخاص الأردني بتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع الجانب القطري بمختلف القطاعات الحيوية، وأشار إلى ضرورة تبسيط متطلبات وإجراءات الاستثمار من قبل الجانب القطري بحيث يتمكن القطاع الخاص الأردني من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وتبادل التجارب والخبرات المختلفة بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي، وأضاف الطباع أنه تم تسليط الضوء على عدد من القضايا الهامة منها المشاريع الجديدة القابلة للاستثمار، وإيلاء المزيد من الإهتمام للعمالة الأردنية المتميزة بالكفاءات والخبرات العلمية والعملية وتقديم التسهيلات اللازمة لمنح تأشيرات للقطاع الخاص الأردني والتأكيد على أهمية الجالية الأردنية في دولة قطر الشقيقة، ومساهمتها الفاعلة في تعميق العلاقات بين البلدين.

من جهته، أكد سعادة السفير على أهمية مجلس الأعمال الأردني القطري المشترك في تأطير العلاقات الأخوية الراسخة بين البلدين على مختلف الأصعدة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وأشاد بنتائج أعمال المجلس. مشدداً على أن السفارة على إستعداد تام لتقديم كافة أشكال التعاون في متابعة نتائج وتوصيات مجلس الأعمال المشترك ورفعها إلى الجهات المعنية، كما وثمن آل ثاني جهود الجمعية الحثيثة في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين. ورحب بالعلاقات الأخوية بين كافة القطاعات وعلى كافة الأصعدة التي تربط دولة قطر بالمملكة الأردنية الهاشمية.

كما وقدم الطباع تقرير مفصل حول فعاليات مجلس الأعمال وما رافقه من زيارات ولقاءات رسمية تم من خلالها مناقشة أبرز القضايا التي تهم مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

الطباع يؤكد على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وجنوب أفريقيا

كانون الأول
10

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع سعادة سفير جنوب أفريقيا لدى المملكة السيد إبراهيم محمد سالي في مقر الجمعية، وذلك في سبيل تعزيز وتقوية آفاق التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أن السوق الأفريقي يشكل أهمية تجارية كبيرة، ودائماً ما نطمح إلى زيادة نفاذ الصادرات الأردنية إلى السوق الأفريقي وذلك من خلال الإستفادة من الإتفاقيات الموقعة بين جنوب أفريقيا وباقي دول العالم خاصة إتفاقية الكوميسا، مشدداً على أهمية التعاون في سبيل إيجاد آليات لتفعيل وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين. داعياً القطاع الخاص من مختلف القطاعات في جنوب أفريقيا لزيارة الأردن والإطلاع على الفرص والمزايا الاستثمارية والحوافز التي تمنحها المناطق الحرة والتنموية والتي يمتاز الأردن بتنوعها.

بدوره، أكد سعادة السفير على أن العلاقات بين البلدين قد شهدت تطوراً في المجالات الاقتصادية، مشدداً على أهمية العلاقات الأردنية الأفريقية، حيث أن هناك علاقات دبلوماسية مميزة تجمع البلدين منذ عام 1994، مشيراً إلى أن جنوب أفريقيا تتمتع بموقع إستراتيجي غني بالموارد الطبيعية ويشكل بوابة الدخول لدول مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا. لافتاً إلى أن السوق الأفريقي سوق متنوع يضم عدد من المجموعات الدولية منها الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول الأكثر نمواً في العالم ومجموعة العشرين. كما وأكد سعادة السفير على أن جميع دول العالم تنظر إلى الأردن كمثال يُحتذى به في الإستقرار السياسي والأمن والأمان بالإضافة إلى موقعه الإستراتيجي.

كما وأشار سعادة السفير إلى توفر حركة الشحن من العقبة إلى جنوب أفريقيا الأمر الذي سيساهم في تسهيل وزيادة حجم التبادل التجاري، لافتاً إلى أن مستوردات جنوب أفريقيا من الأردن من الفوسفات والبوتاس تتجاوز 22 مليون دولار وهو سوق هام بالنسبة لجنوب أفريقيا.

كما وأشار الطباع إلى أن هناك إتفاقية تعاون بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة تجارة جنوب أفريقيا(SACOB). تم توقيعها بتاريخ 1998/11/25، في ساندتون–جنوب أفريقيا. وذلك في سبيل تعزيز العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين، حيث ركزت الإتفاقية على تحفيز مجالات التعاون الاستثماري خاصة في المجال السياحي وتبادل التكنولوجيا والمعرفة. مؤكداً على أهمية تأسيس مجلس أعمال مشترك بين الجمعية وإحدى الفعاليات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص لجنوب أفريقيا وذلك لتعميق العلاقات الاقتصادية وتأسيس شراكات حقيقية بين القطاع الخاص من كلا البلدين.

كانون الأول
31

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية العراقية

إستقبل السفير العراقي لدى المملكة سعادة السيد حيدر العذاري، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة. وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والعراق. حيث أكد الطباع خلال اللقاء على أن علاقات القطاع الخاص بين الجانبين في تطور مستمر خاصة وأن رجال الأعمال والمستثمرين العراقيين في الأردن يحظون بإهتمام كبير مشيراً إلى أن العراق تعد أحد أهم الدول المستثمرة في الأردن في مختلف القطاعات.

حيث لفت الطباع إلى أن الاستثمارات العراقية في الأردن تبلغ ما يقارب 18 مليار دولار موزعة في كل من القطاع السياحي والعقاري والمالي، إلى جانب قطاع الصناعات الغذائية، مشيراً إلى أن الجمعية تسعى على الدوام نحو تأسيس شراكات أردنية-عراقية حقيقية خاصة في القطاعات ذات الإهتمام المشترك بين البلدين. مؤكداً على أن السوق العراقي يعد من أهم الأسواق التقليدية للصادرات الأردنية كما وأن الأردن يجمعها مع العراق علاقات اقتصادية مميزة. مؤكداً على أهمية تبادل خبرات الطرفين في مجال الطاقة والطاقة المتجددة والرعاية الصحية والمقاولات، بالإضافة إلى أهمية العمل على تسهيل منح تأشيرات لرجال الأعمال من كلا الجانبين للتخفيف من العقبات التي تواجه مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

من جهته، أشاد العذاري بعمق العلاقات التاريخية والتجارية والاقتصادية التي تجمع كل من الأردن والعراق، مشيراً إلى أن القطاع الخاص العراقي يتطلع بإهتمام كبير نحو تعزيز التعاون الثنائي مع الأردن، خاصة في ضوء الفرص الاستثمارية العديدة المتاحة لدى كلا البلدين. مؤكداً على أن السفارة تعمل على تقديم كافة أشكال التعاون في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين. مشدداً على دور القطاع الخاص ورجال الأعمال في تطوير تلك العلاقات.

وإتفق الجانبان على أهمية العمل على تحديد المشاكل والمعيقات التي يواجهها القطاع الخاص من كلا البلدين خاصة فيما يتعلق بالنقل البري للبضائع ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها إلى جانب تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات والأصعدة عن طريق تكثيف اللقاءات بشكل دوري. حيث أكد الطباع على أن الجانب الأردني ما يزال يواجه صعوبات فيما يتعلق بتطبيق الإعفاء من الرسوم الجمركية التي يفرضها العراق على السلع المصدرة إليه والمقدرة بنسبة 30% على الرغم من منح هذا الإعفاء لقائمة من السلع الأردنية، إلا أنه لا يزال هناك صعوبات ترافق تطبيق قرار الإعفاء، إلى جانب بحث الجانب الأردني لإمكانية زيادة عدد السلع الخاضعة لهذا الإعفاء.

كما وأكد الجانبان على أهمية دور الأردن في المساهمة في إعادة إعمار العراق خاصة فيما يتعلق بإعادة فتح المصانع التي تم إغلاقها بسبب الظروف السياسية وما يساهم ذلك في خلق فرص عمل جديدة، كما وأكد الجانبان على أهمية متابعة تطبيق مشروع مد أنبوب النفط العراقي الأردني. وذلك في سبيل تطوير ودعم العلاقات الثنائية بين البلدين وتنمية وتنويع الاستثمارات المتبادلة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي بعثة صندوق النقد الدولي

شباط
3

إلتقى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين السيد حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة السيد مارتن سيريسولا مدير مساعد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى رئيس بعثة صندوق النقد الدولي، وتم مناقشة أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني خاصة في ظل المديونية المرتفعة وعجز الموازنة المتراكم وتزايد مستويات الفقر والبطالة.

قدم الطباع وجهة نظر الجمعية فيما يتعلق بالعديد من القضايا كان من أبرزها قانون ضريبة الدخل الجديد وأثره على الاستثمار وعجز الموازنة والبطالة والتضخم بالإضافة إلى مناقشة تأثيرات التحديات الإقليمية على الاقتصاد الوطني كما قدم الطباع عدداً من الحلول والمقترحات والتوصيات لهذه القضايا والتي لها تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني.

وأكد الطباع من خلال اللقاء على أهمية استقرار التشريعات المؤثرة على الاستثمار حيث أن قانون الاستثمار لم يكن قادر على جذب الاستثمارات ولا يلبي طموحات المستثمرين الأردنيين والعرب والأجانب بالإضافة إلى أهمية وجود نظام ضريبي يدعم البيئة الاستثمارية ويحفز الإنتاج والنمو الاقتصادي دون التأثير سلباً على تنافسية القطاعات الإنتاجية الأردنية، بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر بالتشارك الحقيقي بين القطاع العام والخاص لتعزيز العملية التنموية.

كما بين الطباع أن علينا توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الإنتاجية والاستثمارية و التي نتمكن من خلالها من خلق فرص عمل و دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام والمساهمة بشكل إيجابي وفعال في التقليل من مستويات البطالة والفقر.

كما وأكد الطباع بأن المديونية المرتفعة والتراكم المستمر في عجز الموازنة له أثار سلبية على الاقتصاد وأن علينا تسليط الضوء على حقيقة أن المصدر الرئيسي للعوائد الضريبية هي من ضريبة المبيعات الأمر الذي يؤثر سلباً على كفاءة النظام الضريبي وأن علينا العمل على تنويع المصادر الضريبية والتركيز على الضرائب المباشرة وذلك بهدف العمل على تحسين عملية التحصيل الضريبي.

وبين السيد سيريسولا أن الأردن قد مرت بالعديد من الصدمات المتتالية خلال الأعوام السابقة الأمر الذي دفع الأردن إلى القيام بالعديد من الإجراءات التصحيحية الهادفة إلى محاولة الخروج من هذه الأزمات خاصة التحديات والأزمات الجيوسياسية التي تأثر بها الاقتصاد الأردني بشكل كبير ونتج عنها خسارة لأهم الأسواق التصديرية للأردن، إن دور صندوق النقد الدولي هو تقديم النصائح لصانع القرار والمتعلقة بإيجاد الحلول المناسبة لتعافي الاقتصاد من الركود الذي نتج عنه تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم مشكلة البطالة والمديونية وعجز الموازنة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي المستشار التجاري في السفارة التركية

أيار
28

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع المستشار التجاري في السفارة التركية السيد مراد البيرق في مقر الجمعية، وتم من خلال اللقاء بحث العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وتركيا، ومناقشة الآفاق المستقبلية لفرص الاستثمار والتعاون المشترك في أبرز القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك من كلا الجانبين، ووضع الترتيبات لإستقبال وفد من نظراء الجمعية في مجلس العلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية DEIK.

وأكد الطباع على حرص الجمعية الكبير على تبادل الزيارات واللقاءات والمعلومات مع الجانب التركي وذلك من خلال الدور الفعال الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك مع مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية، والقائم على أساس تعزيز الاستثمارات المتبادلة والمشتركة بين مجتمعي الأعمال الأردني والتركي، والذي لم يؤل جهداً في ترويج الاستثمار في المملكة منذ ما يزيد عن العشرين عاماً.

وأشار الطباع إلى أهمية تبني إستراتيجية جديدة لتحفيز الاستثمارات بين البلدين خاصة بعد إيقاف العمل بإتفاقية التجارة الحرة التي كانت بين الأردن وتركيا حيث إنخفضت قيمة الصادرات الأردنية إلى تركيا بما يقارب 13 مليون دولار في عام 2018 مقارنة بالعام 2017 حيث بلغت قيمة الصادرات في نهاية العام 2018 ما قيمته 91 مليون دولار مقابل 104 مليون دولار في عام 2017. لافتاً إلى أن حجم الاستثمارات المشتركة ما زالت دون مستوى الإمكانات المتاحة لدى كلا البلدين.

وأكد الطباع على أن الأردن هي بوابة تركيا للعبور نحو الخليج العربي والعراق وأفريقيا حيث تعتبر منطقة العقبة التي تتمتع بالعديد من الحوافز والتسهيلات الاستثمارية الخيار الأفضل لقطاع النقل التركي. معرباً عن أمله بأن يتوجه إهتمام المستثمرين من الجانب التركي بشكل أكبر نحو القطاعات الصناعية الأردنية الواعدة.

من جهته، أكد سعادة المستشار التجاري السيد مراد البيرق على أهمية الترويج للفرص الاستثمارية ذات الإهتمام المشترك بين الجانبين، لافتاً إلى أهمية مواجهة الصعوبات التي تحد من زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وتركيا. مثمناً دور الجمعية الهام في تعزيز عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية الإيطالية

آب
26

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع مدير البعثة التجارية الإيطالية في عمان الدكتور فيليبو كوفينو في مقر الجمعية، وذلك لبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وإيطاليا، ومناقشة الآفاق المستقبلية لفرص الاستثمار والتعاون المشترك في أبرز القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك من كلا الجانبين.

وأكد الطباع على حرص الجمعية الكبير على تبادل الزيارات واللقاءات والمعلومات مع مختلف الدول على المستوى العربي والدولي من خلال مجالس الأعمال المشتركة، حيث أن هذه المجالس قائمة على أساس تعزيز الاستثمارات المتبادلة والمشتركة بين مجتمع الأعمال الأردني ونظرائه من مختلف دول العالم والتي تعد الجمهورية الإيطالية أحدها، معرباً عن آمله بأن يتوجه إهتمام المستثمرين من الجانب الإيطالي بشكل أكبر نحو القطاعات الأردنية الواعدة.

كما وأشار الطباع إلى أن حجم التبادل التجاري لا يعكس عمق العلاقات بين البلدين وأنه يجب تبني إستراتيجية هادفة إلى تحفيز الاستثمارات وزيادة حجم التبادل التجاري البيني بين البلدين. لافتاً إلى وجود العديد من القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والتي حقق الأردن بفضل خبرته الواسعة فيها التقدم والتميز والتي من أبرزها قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع التعليم والقطاع السياحي. مؤكداً ضرورة حث الجهات المعنية في إيطاليا على فتح معاهد للتدريب المهني المتخصص.

كما وأشار المهندس عبد الرحيم البقاعي إلى تقدم قطاع الرعاية الطبية الأردني بشكل كبير الأمر الذي يتيح الفرص أمام التعاون المشترك بحيث يتمكن القطاع الخاص الإيطالي من الاستثمار والتعاون فيها بالشكل الذي يحقق المصالح المشتركة، كما ولفت المهندس يسري طهبوب إلى أن الأردن يتمتع بالعديد من الإتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم وأن الجانب الإيطالي قد يستفيد من الأسواق التي تتيحها هذه الإتفاقيات. مشيراً إلى أن المنتج الإيطالي يتمتع بثقة عالية من حيث الجودة والكفاءة إلا أن البضائع الإيطالية تتسم بإرتفاع أسعارها الأمر الذي قد يدفع الكثيرين إلى البحث عن مصادر بديلة عنها.

من جهته، أشار كوفينو إلى أن العلاقات الأردنية الإيطالية متميزة على مختلف المستويات خاصة وأن إيطاليا تعتبر من الدول التي يستورد منها الأردن بشكل كبير وأن هناك تعاون في العديد من المجالات الزراعية والصناعية والاقتصادية وما يتخللها من تبادل الزيارات وإستقبال للوفود التجارية كما وتعتبر إيطاليا من الدول التي تقدم الدعم للاقتصاد الأردني. مؤكداً بأن القطاع الخاص الإيطالي يسعى إلى زيادة استثماراته في الأردن خاصة وأن إيطاليا تعتبر الأردن بوابة العبور إلى المنطقة، إذا ما توفرت له البيئة وكُلف الاستثمار المناسبة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية اللبنانية

آب
28

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع الملحق التجاري في السفارة اللبنانية السيدة جريتا مهنا في مقر الجمعية، وذلك لبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن ولبنان، ومناقشة أهم البنود التي تضمنتها إجتماعات الدورة الثامنة للجنة الأردنية اللبنانية المشتركة.

وأكد الطباع على متانة العلاقات الأردنية اللبنانية المميزة بإعتبارها نموذج للعلاقات العربية، مشيراً إلى أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني اللبناني المشترك والذي تم تأسيسه بين الجمعية والندوة الاقتصادية اللبنانية في بيروت بتاريخ 2000/9/25 وذلك في سبيل تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، مشدداً على دور الجمعية الهام في الترويج الاستثماري للأردن بالشكل الذي يعزز المناخ الاستثماري فيها.

كما وأشار الطباع إلى أن الأردن يتمتع بالعديد من الإتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم وأن الجانب اللبناني قد يستفيد من الأسواق التي تتيحها هذه الإتفاقيات. خاصة إذا ما تم بحث تفعيل بنود إتفاقية منطقة التجارة الحرة الثنائية بين الأردن ولبنان والتي تم توقيعها في عام 2002.

من جهتها، أكدت مهنا على أهمية مواجهة الصعوبات التي تقف أمام زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن ولبنان والمتمثلة بشكل خاص بمشكلة النقل وما يرافقها من أجور الشحن والنقل الجوي المرتفعة والتي إذا ما تم العمل على حلها سوف يعود النشاط التجاري بين البلدين إلى سابق عهده قبل الأزمة السورية، مشيرةً إلى أن العلاقات الأردنية اللبنانية متميزة على مختلف المستويات وأنها حريصة على تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

كما وتطرق الجانبان إلى بحث الآفاق المستقبلية لفرص الاستثمار والتعاون المشترك في أبرز القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك من كلا الجانبين ومناقشة أهم المواضيع التي تهم القطاع الخاص من الجانب الأردني والجانب اللبناني. والتي من أهمها بحث سُبل تعزيز التعاون في المجال الزراعي بهدف زيادة حجم التبادل التجاري للسلع الزراعية كما كانت قبل الأزمة السورية بالإضافة إلى بحث إمكانية إزالة كافة المعيقات التي تواجه مرور السلع الزراعية عبر الترانزيت بما يتعلق بالرسوم الجمركية مع الحرص على حماية المنتج المحلي والتعاون في تغطية نقص المحاصيل الزراعية من البلدين. بالإضافة إلى متابعة إعادة فتح الطريق البري وتفعيل الخط البحري بين الموانيء اللبنانية وميناء العقبة وبحث إمكانية إيجاد طرق بديلة لنقل البضائع تكون أقل تكلفة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية التركية

أذار
17

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية التعاون المشترك للبلدان العربية والتركية السيد صبوحي عطار في مقر الجمعية ، حيث بحث الجانبان عُمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وتركيا، وأكد الطباع على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك والذي تأسس في عام 1994 في تعزيز الاستثمارات المتبادلة والمشتركة بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين. كما أعرب الطباع عن رغبته بأن يتوجه اهتمام المستثمرين الأتراك بشكل أكبر نحو البيئة الاستثمارية الأردنية، مشيراً إلى أن حجم الاستثمارات التركية في الأردن دون الطموح المطلوب.

كما أكد الطباع على أن الأردن يمتلك العديد من الإتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم والتي يمكن للجانب التركي الإستفادة منها بالإضافة إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية في القطاعات ذات الإهتمام المشترك خاصة في مجال الطاقة المتجددة والقطاع السياحي والنقل، مشدداً على إهتمام المستثمرين الأتراك بالاستثمار بمنطقة العقبة، وذلك لما تتمتع به من حوافز وتسهيلات استثمارية مميزة، كما وتعتبر العقبة الخيار الأفضل لقطاع النقل التركي للعبور إلى أفريقيا ودول الخليج العربي.

من جهته، ثمن السيد صبوحي عطار دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية التركية، مؤكداً على أهمية الإستمرار في بذل الجهود الحثيثة للوصول إلى مستويات متقدمة من التعاون المشترك بالشكل الذي يخدم المصالح الاقتصادية والاستثمارية في كلا البلدين. مشيراً إلى أهمية مواجهة التحديات التي تقف عائقاً أمام تعزيز حجم التبادل التجاري بين الأردن وتركيا حيث لفت صبوحي إلى أنه إلى حد الآن لم يتم تخصيص منطقة صناعية مؤهلة للأتراك، معرباً عن أمله بأن يتم تقديم حوافز للصناعات التركية. كما وجه صبوحي في ذلك الوقت دعوة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين للمشاركة في عدد من المؤتمرات على رأسها مؤتمر الغذاء والدواء والذي سوف يتضمن عدد كبير من رجال الأعمال العرب بجانب عدد من المؤسسات بحضور الحكومة التركية. كما تم الإتفاق من قبل الجانبان على تكثيف اللقاءات الهادفة إلى إطلاع وتزويد الجانب التركي بالمعلومات حول القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة بالإضافة إلى الإتفاق على توقيع مذكرة تفاهم في يوم الأردن والذي تم عقده في أزمير خلال شهر نيسان من العام الحالي وذلك بالتعاون مع هيئة الاستثمار والسفارة الأردنية في تركيا.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي رئيس الهيئة التونسية للاستثمار

أذار
18

إلتقى أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين السيد محمد البلبيسي والسيد حسام الدين الهدهد رئيس الهيئة التونسية للاستثمار السيد بليغ بن سلطان والوفد التونسي المرافق له في مقر الجمعية ،بحضور معالي السيد ثابت الطاهر أمين عام إتحاد رجال الأعمال العرب لبحث سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وتونس.

وأكد السيد ثابت الطاهر على أهمية عضوية كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية ضمن الاتحاد، مؤكداً على إعتزازه بالعلاقات الأردنية التونسية وعلى دور الاتحاد في تعزيز الترابط والتكامل العربي، مشدداً على ضرورة تعزيز التعاون المشترك وأن الفرص الكبيرة أمام القطاع الخاص الأردني والتونسي تحتم على الجانبان البدء بالمشاريع المشتركة. كما ولفت الطاهر إلى أن الإتفاقيات التجارية يجب أن تترجم إلى برامج عمل، وأننا نتطلع إلى نتائج مؤتمر القمة العربية الذي سوف يتم عقده في نهاية شهر أذار في تونس.

ومن جهته أثنى السيد محمد البلبيسي على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك المؤسس في العام 2016 في تعزيز الاستثمارات المتبادلة والمشتركة بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين وكذلك في زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وتونس. مؤكداً على عمق العلاقات الأردنية التونسية منذ زمن طويل، مشيراً إلى وجود عدد كبير من رجال الأعمال الذين يمتلكون استثمارات في تونس كما تدعو جمعية رجال الأعمال الأردنيين مجتمع الأعمال التونسي إلى الإطلاع على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة في الأردن لما يتمتع به الأردن من بيئة استثمارية جاذبة إضافة إلى انها تعتبر واحة الآمن والآمان للاستثمارات العربية. بدوره أكد السيد حسام الدين الهدهد على أهمية الإستفادة من خبرة الجانب التونسي في الصناعات التقليدية والتطلع إلى تعزيز الاستثمارات في القطاعات الواعدة.

من جهته، أكد رئيس الهيئة التونسية للاستثمار السيد بليغ بن سلطان على العلاقات المتينة بين الأردن وتونس معرباً عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات المشتركة بين البلدين، لافتاً إلى تمتع تونس بالعديد من المزايا والتي من أبرزها موقعها الإستراتيجي المميز بالإضافة إلى تميز تونس في مجال الصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات والمنسوجات وكذلك قطاع الطاقة المتجددة. كما أشار بن سلطان إلى أن الاقتصاد التونسي قد مر بفترة صعبة نتيجة التقلبات السياسية، معرباً عن أمله بتجاوز جميع هذه التحديات والعمل على تطوير الاقتصاد من خلال التطور والنمو ومحاربة مشكلة البطالة المرتفعة في تونس، كما هي في معظم دول الوطن العربي.

وشدد بن سلطان على أهمية دور هيئة الاستثمار في كلا البلدين في فتح المجال أمام مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين للاستثمار والإطلاع على الفرص الاستثمارية في القطاعات ذات الإهتمام المشترك، لافتاً إلى أنه تم البدء بعقد أعمال إجتماعات اللجنة الأردنية التونسية المشتركة في مجال الاستثمار وكذلك تم توقيع محضر الإجتماع خلال اللقاء الذي تم مع وزير الدولة لشؤون الاستثمار مهند شحادة وقد هدف اللقاء إلى تنمية التعاون في المجالات الاستثمارية والاقتصادية والتجارية بين البلدين. كما وجه بن سلطان في ذلك الوقت دعوة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين للمشاركة في مؤتمر تونس للاستثمار والذي تم عقده في نهاية شهر حزيران من العام الحالي. كما تم الإتفاق من قبل الجانبان على تكثيف اللقاءات في المستقبل.

منتدى استثماري أردني مغربي منتصف حزيران القادم

نيسان
9

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع وفد من الاتحاد العام لمقاولات المغرب برئاسة السيد فاضل أكومي في مقر الجمعية، بحضور سعادة السفير المغربي في عمان السيد محمد ستري وذلك بهدف التحضير لعقد منتدى استثماري أردني مغربي من المتوقع عقده في شهر حزيران من العام الحالي وذلك بهدف بحث الفرص الاستثمارية المتاحة.

حيث أكد الطباع على أهمية الزيارة التي قام بها جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله إلى المغرب ودورها في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، لافتاً إلى رغبة الجمعية في فتح آفاق جديدة للتعاون الاستثماري المشترك بين البلدين خاصة وأن الأردن قد مر بالعديد من التحديات المرافقة لإغلاق الحدود الأمر الذي يتطلب بذل الجهود الحثيثة في سبيل تعزيز الاستثمارات في القطاعات الواعدة وتحسين حجم التبادل التجاري بين الأردن وباقي دول المنطقة.

وأشار الطباع إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية في الأردن خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاع السياحي والنقل والطاقة البديلة والمتجددة مشدداً على أهمية العمل على تعزيز تكاملية القطاع الخاص بين البلدين لتحقيق المصالح والمنافع المشتركة.

وإتفق الجانبان على التركيز خلال أعمال المنتدى والذي من المتوقع مشاركة 50 رجل أعمال مغربي، على قطاعات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والنقل والطاقة والمقاولات والإسكان والصناعات الغذائية والزراعة اضافة إلى القطاع المصرفي والمالي.

ومن الجدير ذكره إرتباط الجمعية بمجلس أعمال أردني مغربي مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب تم تأسيسه في الرباط في عام 1998 وذلك في سبيل دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات بين الأردن والمغرب بالإضافة إلى تنمية وتوحيد علاقات الصداقة بين مجتمعي الأعمال لدى كلا الجانبين.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستقبل وفد صناعي تركي

أيلول
28

إستقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع في مقر الجمعية وفد صناعي تركي من مدينة بورصة برئاسة السيد محمد أرودغان وبحضور السفير الأردني في أنقرة سعادة السيد إسماعيل الرفاعي وذلك لبحث ومناقشة أبرز الفرص الاستثمارية التي تهم كل من الجانب الأردني والتركي وذلك للعمل على بناء شراكات حقيقة تساهم في تعزيز العلاقات الأردنية التركية في كافة المجالات والأصعدة.

وأشار الطباع إلى أن الأردن يتميز بوجود الإستقرار الأمني والنقدي بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المناطق التنموية والمدن الصناعية ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي تقدم حزمة من المزايا الاستثمارية كما أن البنية التحتية مؤهلة بشكل جيد في هذه المناطق، بجانب تمتع الأردن بوجود الموارد البشرية الكفؤة وعدد من الإتفاقيات التجارية الحرة والتي من أبرزها إتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا وإتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى. لافتاً إلى أن الأردن يعتبر بوابة لعبور الصادرات التركية نحو دول الخليج العربي.

وأعرب الطباع عن إستعداد الجمعية على التعاون مع جميع الجهات الممثلة للقطاع الخاص الأردني وذلك لتبادل المعلومات بهدف التشبيك بين الجانب الأردني والتركي في سبيل إنشاء شراكات حقيقية في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك حيث أن الجمعية حريصة كل الحرص على العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الأردن وتركيا خاصة وأن جذب استثمارات أجنبية إلى الأردن سوف يساهم في دفع وتطوير عجلة النمو الاقتصادي، كما وأطلع الطباع الوفد التركي على أخر إجتماع لمجلس الأعمال الأردني التركي بين الجمعية و مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركيةDEIK والذي تم بتاريخ 2019/7/17 مشيراً إلى الدراسة التي قام بإعدادها الجانب التركي حول الفرص الاستثمارية في الأردن و التي تمتلك فيها الأردن ميزة تصديرية دون وجود تعرفة جمركية وذلك وفقاً لإتفاقية الولايات المتحدة والجافتا. وبناءاً على هذه الدراسة تم تحديد القطاعات التي يرغب الجانب التركي بالاستثمار بها وهي، الملابس والإكسسوارات المنسوجة وغير المنسوجة، والأحذية والسجاد.

من جهته، أكد سعادة السفير الأردني في أنقرة على أهمية هذا اللقاء وذلك لأهمية العلاقات الاقتصادية التي تجمع بين البلدين مشدداً على إستعداد السفارة للتعاون وذلك للعمل على ترجمة هذه الزيارات إلى خطوات عملية والتواصل مع ممثلي القطاعي الأردني والتركي الخاص في سبيل الوصول إلى نتائج مرضية للطرفين.

تموز
4

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك بإجتماعات اللجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ممثلة برئيسها معالي السيد حمدي الطباع في إجتماعات الدورة(28) للجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة والتي تم عقدها في القاهرة خلال الفترة 1-4 تموز من العام الحالي، حيث شارك مدير عام الجمعية السيد طارق حجازي في كل من إجتماعات اللجنة الفنية والتحضيرية للجنة العليا المشتركة والتي أتت إستكمالاً للجهود التي بذلت خلال الدورة الماضية.

هذا وأكدت الجمعية من خلال مشاركتها في إجتماعات اللجنة العليا على أهمية تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي من خلال بحث إمكانية الإستفادة من الإتفاقيات التجارية الدولية خاصة إتفاقية أغادير، بالإضافة إلى بحث إمكانية إقامة مشاريع استثمارية في المجالات ذات الإهتمام المشترك في كل من مجال الرعاية الصحية، المقاولات، السياحة، الطاقة. كما وتطرقت الجمعية إلى أهمية بحث المعوقات التي تقف أمام إنسياب البضائع بين البلدين وذلك عن طريق بحث إمكانية تبسيط الشروط غير الجمركية المفروضة على الصادرات الأردنية إلى مصر.

وترأس الجانب الأردني رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز وترأس الجانب المصري رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي وذلك بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين وممثلي القطاع الخاص من كلا الجانبين. وتم من خلال الإجتماع التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير مجالات التعاون كخطوة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين الشقيقين حيث إتفق الجانبان على إيجاد حلول فورية للمعيقات التي تواجه مسيرة التعاون المشترك ووضع برنامج زمني لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه في كافة المجالات. كما وتم الإتفاق على تسهيل دخول البضائع الأردنية ومنح ميزة تفضيلية لشركات الأدوية وتعزيز الربط الكهربائي والغاز ووضع خطط لمواجهة الزيادة في الطلب. وإتفق الجانبان على تشكيل فريق عمل من القطاعين العام والخاص من كلا البلدين لدراسة إمكانية إقامة منطقة لوجيستية في الأردن لتصدير الخدمات والمساهمة في مسيرة الإعمار والتنمية في الدول المجاورة.

وأكد رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز إلى أن وفد القطاع الخاص المشارك في إجتماعات اللجنة والذي ضم كل من رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيسي غرفتي تجارة وصناعة الأردن يمثل قطاع الإنتاج وله دور حقيقي في زيادة التبادل التجاري بين البلدين. وأشار الرزاز إلى أن إجتماعات الدورة (28) للجنة العليا قد عكست إصرار البلدين على المضي قدماً في تعزيز العلاقات والتعاون المشترك على الرغم من التحديات الإقليمية ووضع برنامج زمني للمتابعة وتنفيذ ما تم الإتفاق عليه.

هذا وقد وقع الجانبان الأردني والمصري على ثماني مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية وبروتوكلات تعاون بين البلدين في مجال الإدارة والخدمة المدنية، الموانيء، حماية المستهلك، الإسكان والتشييد والبناء، التعاون الإذاعي والتلفزيوني. بالإضافة إلى برنامج تنفيذي في مجال الترويج للاستثمار وبروتوكول تعاون في مجال المناطق الحرة.

وأكد الجانبان على أهمية إجتماعات اللجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة والتي تعد من أقدم اللجان وأكثرها إنتظاماً في دعم وتعزيز علاقات التعاون الثنائي في مختلف المجالات وأن الهدف من إنعقاد أعمال اللجنة هو لتذليل أي عقبات تعترض مسيرة العلاقات الأخوية العميقة والنظر إلى آفاق التعاون على مستوى المنطقة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك بإجتماعات اللجنة الأردنية العراقية المشتركة

مثل عضو مجلس الإدارة سعادة المهندس يَسري طهبوب جمعية رجال الأعمال الأردنيين في إجتماعات الدورة (28) للجنة الأردنية العراقية المشتركة والذي تم عقدها في عمان خلال الفترة 9-2019/10/10، وذلك بهدف مناقشة تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الجانبين الأردني والعراقي.

حيث ترأس الجانب الأردني وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور طارق الحموري بينما ترأس الجانب العراقي وزير الصناعة والمعادن العراقي الدكتور صالح الجبوري وذلك بحضور السفير الأردني لدى العراق الدكتور منتصر العقلة والسفيرة العراقية لدى الأردن صفية السهيل إلى جانب عدد من المسؤولين وممثلي القطاع الخاص من كلا البلدين. بينما ترأس اللجنة الفنية أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين السيد يوسف الشمالي ووكيل وزارة التجارة العراقية السيد وليد الحلو.

أكد الحموري على أن الإجتماع يشكل إضافة جديدة لإنجازات عديدة تمت على مدار 27 دورة للجنة المشتركة أسهمت خلالها هذه اللجنة بدور كبير في تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية، مشيراً إلى أنه تم الإتفاق على تسريع الإجراءات اللازمة لتوسيع العمل بآلية النقل للسلع والبضائع كافة، وتنشيط العمل في معبر الكرامة–طريبيل، بالإضافة إلى الإتفاق على حزمة من التعاونات في المجالات التجارية، الاستثمارية، الصناعية، الجمركية وغيرها.

من جهته، أكد الجبوري بأن بلاده تتطلع بإهتمام كبير نحو تعزيز التعاون الثنائي مع الأردن خاصة في ضوء الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة لدى كلا البلدين، مشيراً إلى تواصل الجهود لإزالة كافة المعوقات التي تعترض التبادل التجاري.

كما وناقش الجانبان على مدى يومين العديد من القضايا ذات الإهتمام المشترك حيث توصلت اللجنة إلى آليات لتسريع إجراءات تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات وتعظيم الفائدة من الإتفاقيات والتفاهمات الموقعة خاصة في المجال الاقتصادي، كما وإستكمل الجانبان الإجراءات التنفيذية الخاصة بإنشاء المدينة الاقتصادية الأردنية–العراقية المشتركة، إلى جانب دعوة الشركات الأردنية من مختلف القطاعات إلى المساهمة في إعادة الإعمار في العراق.

هذا وأكدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال مشاركتها في إجتماعات اللجنة على ضرورة بحث سُبل تعزيز حجم التبادل التجاري وإيجاد الحلول المناسبة للمساهمة في زيادة التجارة البينية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن والعراق، وذلك من خلال بحث المعوقات التي تقف أمام زيادة التبادل التجاري وإنسياب البضائع بين البلدين والتي قد تحد من التعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في المجال التجاري من خلال بحث تكثيف تبادل زيارات الوفود التجارية من كلا الجانبين وتبادل الخبرات في مختلف المجالات التجارية، والتأكيد على أهمية متابعة تطبيق كل من مشروع مد أنبوب النفط العراقي الأردني ومشروع إنشاء منطقة صناعية أردنية–عراقية مشتركة.

ومن الجدير ذكره أن الجمعية ترتبط بمجلس أعمال أردني عراقي مشترك مع مجلس الأعمال الوطني العراقي والذي تأسس في عمان خلال العام 2011، إلى جانب مجلس أعمال مشترك مع جمعية رجال الأعمال العراقيين والذي تأسس في عمان خلال العام 2003، وذلك إنعكاساً لجهود الجمعية في تطوير ودعم العلاقات الثنائية بين البلدين وتنمية وتنويع الاستثمارات المتبادلة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك بإجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة

كانون الأول
20

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ممثلة بعضو مجلس الإدارة المهندس يُسري طهبوب ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي في إجتماعات الدورة السادسة عشرة للجنة الأردنية السعودية المشتركة، والتي تم عقدها في الرياض خلال الفترة 18 – 2019/12/19، وذلك بهدف مناقشة تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الجانبين الأردني والسعودي. حيث ترأس الدكتور طارق الحموري وزير الصناعة والتجارة والتموين الجانب الأردني وترأس الجانب السعودي المهندس صالح بن ناصر الجاسر وزير النقل.

حيث بحثت اللجنة مجالات التعاون التجاري والصناعي والاستثماري والمالي إضافة إلى التعاون في مجالات الصحة والدواء والنقل والزراعة والطاقة والتربية والتعليم العالي والأشغال العامة والإسكان والإعلام والتنمية الاجتماعية والثقافة والبيئة والتعاون بين فعاليات القطاع الخاص من الجانبين. كما وعبرت اللجنة عن إرتياحها من النمو المطرد في حجم التبادل التجاري بين البلدين كمؤشر إيجابي على التطور المستمر في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وذلك نابع من العلاقات المتميزة التي تربط البلدين الشقيقين، والمبنية على أسس من الثقة المتبادلة في السياسات الاقتصادية والتجارية لدى الجانبين، كما وتم التوصل الى حلول عملية للصعوبات المحدودة التي تواجه القطاع الخاص في البلدين والإتفاق على آليات لحلها بأسرع وقت ممكن.

كما وتم الاتفاق على تزويد الجانب السعودي بالفرص الاستثمارية المتوفرة في المملكة وإيجاد آليات لتشجيع المستثمرين السعوديين على الاستثمار في الأردن وتقديم التسهيلات لهم وتفعيل الاستثمار المتبادل بين البلدين، والإسراع في التوصل الى الصيغة النهائية لمشروع برنامج تنفيذي للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار بين الهيئة العامة للاستثمار السعودية وهيئة الاستثمار الأردنية للأعوام 2020-2022م، كما وتم الإتفاق على إقامة معرض للصناعة السعودية في المملكة الأردنية الهاشمية، ومعرض للصناعات الأردنية بالمملكة العربية السعودية". وفي المجال الجمركي تم الإتفاق على حل الكثير من الصعوبات التي تعيق حركة التبادل التجاري بين البلدين.

كما وإتفقت اللجنة على إستمرار التعاون في مجال توفير الكوادر الطبية الأردنية المؤهلة للعمل بالمملكة العربية السعودية، وتوفير مدربين مؤهلين في تخصص طب الأسرة لتدريب العاملين في برنامج طب الأسرة بالمملكة العربية السعودية. أما فيما يتعلق في مجال الغذاء والدواء فقد وافق الجانب الأردني على السير في إجراءات تحرير القيود المفروضة على منتجات الحليب والألبان الواردة من المملكة العربية السعودية للسوق الأردني والمطابقة للمواصفات، كما وأبدى الجانب السعودي إستعداده لإعادة تقييم الجهة الرقابية (المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية) والنظر في إمكانية إعتمادها وتفويضها بإعتماد منشآت تصدير المنتجات الغذائية من الأردن.

وفي مجال المواصفات والمقاييس ولتسهيل حركة التبادل التجاري والتخفيف من أعباء وتكاليف الفحص على القطاع الخاص في كلا البلدين، تم الإتفاق على تحديث "برنامج الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة للمنتجات" الموقع بين الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية عام 2008، وذلك وفقاً للإجراءات المطبقة في البلدين وبما يضمن الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة. ودراسة طلب الجانب الأردني في أن يتم إعطائه مهلة إستثناء من منصة "سابر" مدة سنة لإعطاء مهلة للقطاع الخاص الأردني للتعامل مع هذا النظام.

إجتماعات مجلس الإدارة لعام 2019

عقد مجلس إدارة الجمعية إجتماعاته الدورية خلال العام 2019 على النحو التالي:

إجتماع مجلس الإدارة	التاريخ
الأول	2019/2/2
الثاني	2019/3/16
الثالث	2019/5/11
الرابع	2019/8/26
الخامس	2019/10/12
السادس	2019/12/15

المطبوعات

أصدرت جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال العام 2019 ثلاثة أعداد من مجلة مجتمع الأعمال التي تضمنت أبرز النشاطات ولقاءات الجمعية خلال العام بالإضافة إلى إصدار دليل الأعضاء باللغتين العربية والإنجليزية

الربع الأول من مجلة مجتمع الأعمال

الربع الثاني من مجلة مجتمع الأعمال

الربع الثالث من مجلة مجتمع الأعمال

دليل الأعضاء

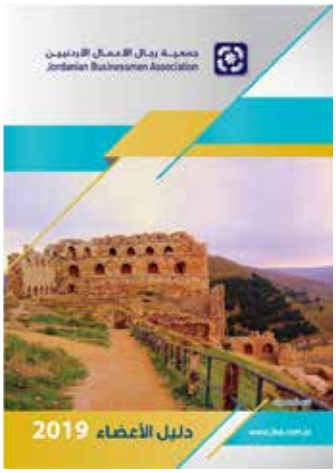

الخطة المستقبلية 2020

1. المساهمة في تعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية وذلك من خلال الإستمرار في تنشيط مجالس الأعمال المشتركة والتي ترتبط بها الجمعية مع نظرائها من مختلف الفعاليات الاقتصادية فيما يتجاوز 30 دولة عربية وأجنبية، ونخص بالذكر(مجلس الأعمال الأردني–التركي، مجلس الأعمال الأردني–المصري، مجلس الأعمال الأردني– القطري، مجلس الأعمال الأردني–التونسي، مجلس الأعمال الأردني–المغربي، مجلس الأعمال الأردني –الفرنسي).

2. العمل على تأسيس مجالس أعمال جديدة بهدف توسيع نطاق نشاطات الجمعية وتعزيز أواصر العلاقات الثنائية بين مجتمع الأعمال الأردني ونظرائه من مختلف الدول ونخص بالذكر(تأسيس مجلس أعمال أردني–بلغاري)

3. المساهمة في التسويق والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتعريف بأبرز وأهم التطورات الاقتصادية وذلك من خلال تنظيم عدد من الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والاستثمارية والتي من أهمها(ملتقى مجتمع الأعمال العربي الثامن عشر، المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج).

4. تعزيز دور الجمعية في مجال المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص وذلك من خلال إتاحة الفرصة لحديثي التخرج بالتدريب لغايات إكتساب الخبرة اللازمة والتي تؤهلهم لسوق العمل.

5. العمل على إعداد إستطلاعات رأي (على شكل استبيان) يتم من خلالها معرفة آراء الأعضاء حول أهم التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية وتؤثر على جذب الاستثمارات إليها، وأهم القضايا المتعلقة بالاستثمار، والإستدلال بها وعكسها على شكل تقارير اقتصادية يتم مشاركتها مع الأعضاء.

6. العمل على إعادة تفعيل مذكرات التفاهم والتعاون التي ترتبط بها الجمعية مع العديد من الفعاليات الاقتصادية على المستوى المحلي والعربي والدولي وذلك من خلال التعاون مع هذه الفعاليات في عقد اللقاءات وورش العمل والحلقات النقاشية والمنتديات والمؤتمرات وذلك بهدف زيادة التشبيك بين أعضاء الجمعية ونظرائهم، وتوسيع شبكة الإتصال فيما بينهم.

7. العمل على إنشاء المجموعة الثانية من المواقع الإلكترونية لمجالس الأعمال المشتركة.

8. البدء بإصدار النشرة الدورية الإلكترونية لمجتمع الأعمال الأردني.

9. تحديث الأنظمة الداخلية الناظمة الإدارية والمالية.

الموازنة التقديرية لعام 2020

اسم الحساب	الموازنة التقديرية لعام 2019	الإيرادات الفعلية لعام 2019	الموازنة التقديرية لعام 2020
رسوم انتساب العضوية	11,700	3,800	6,500
رسوم اشتراك العضوية السنوية	101,100	93,567	94,000
رسوم اصدار بطاقة العضوية	3,170	2,280	2,500
عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية ومجالس الأعمال	18,500	94,467	110,000
إعلانات دليل أعضاء الجمعية	12,500	8,250	12,500
إعلانات مجلة مجتمع الأعمال	14,000	16,605	15,000
إعلانات الموقع الإلكتروني	600	723	600
تبرعات دعم الجمعية	-	4,000	-
المجموع	**161,570**	**223,692**	**241,100**

النفقات			
اسم الحساب	الموازنة التقديرية لعام 2019	المصاريف الفعلية لعام 2019	الموازنة التقديرية لعام 2020
الرواتب والمكافآت	76,000	73,773	81,500
المساهمة في الضمان الاجتماعي	11,500	11,000	12,100
التأمينات	5,500	5,214	5,500
السفر	2,000	4,663	4,500
الدعاية والإعلان	1,500	1,745	1,800
قرطاسية ومطبوعات وإصدارات	14,000	11,840	12,000
الاشتراك في المنظمات والاتحادات	5,340	3,540	5,340
أتعاب مهنية	15,100	14,553	15,600
عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية ومجالس الأعمال	10,000	63,006	80,000
ضيافة	1,200	1,270	1,500
كهرباء ومياه ومحروقات	3,500	2,788	3,500
اتصالات وبريد وانترنت	4,800	4,731	5,000
الصيانة	2,500	2,866	3,000
استهلاك موجودات ثابته	2,500	1,500	2,500
نظافة وحراسة	3,200	2,849	3,500
نثرية وأخرى	2,500	3,204	3,500
ذمم مشكوك في تحصيلها	-	6,300	-
المجموع	**161,140**	**214,842**	**240,840**
فائض الإيرادات عن النفقات النقدية للسنة المالية	**430**	**8,850**	**260**

البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2019

تقرير مدقق الحسابات المستقل

المحتويات

* تقرير مدقق الحسابات المستقل
* قائمة (أ) المركز المالي
* قائمة (ب) الدخل والدخل الشامل
* قائمة (ج) التغيرات في الوفر المتراكم
* قائمة (د) التدفقات النقدية
* إيضاحات حول القوائم المالية (1-15)

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/011849
إلى أعضاء الهيئة العامة
جمعية رجال الأعمال الأردنيين
جمعية عادية مسجلة في الأردن
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

الـــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية لجمعية رجال الأعمال الأردنيين (جمعية عادية مسجلة في الأردن) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الاول 2019 ، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في الوفر المتراكم والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للجمعية كما في 31 كانون الاول 2019 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الـــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة «مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية » في تقريرنا . إننا مستقلون عن الجمعية وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للجمعية في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

- 2 -

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ .

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية الجمعية أو ايقاف عملياتها ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للجمعية .

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضا :

– بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وبالتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا . ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي .

– بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للجمعية .

– بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .

– باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكّ جوهرياً حول قدرة الجمعية على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية ، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالجمعية إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار كمنشأة عاملة.

– بتقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا .

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية ، وهي متفقة من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

عمان – الأردن
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
4 آذار 2020
شفيق كميل بطشون
اجازة رقم (740)

قائمة (أ)

قائمة المركز المالي

الموجودات	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانـــــون الأول 2019 دينـــــار	2018 دينـــــار
موجودات متداولة :			
أرصدة لدى البنوك	4	3.434	15
ذمم مدينة – بالصافي	5	14.448	2.143
أرصدة مدينة أخرى	6	2.431	2.433
مجموع موجودات متداولة		**20.313**	**4.591**
ممتلكات ومعدات - بالصافي	7	365.810	372.466
مجموع الموجودات		386.123	377.057
المطلوبات			
مطلوبات متداولة :			
ذمم دائنة		13.614	6.778
بنك دائن	8	-	17.833
أرصدة دائنة اخرى	9	19.888	4.723
مجموع مطلوبات متداولة		**33.502**	**29.334**
ايرادات مؤجلة	10	31.682	35.634
مجموع المطلوبات		**65.184**	**64.968**
الوفر المتراكم – قائمة (ج)			
الوفر المتراكم		320.939	312.089
مجموع المطلوبات والوفر المتراكم		**386.123**	**377.057**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمـــة (ب)

قائمة الدخل والدخل الشامل

الايرادات	إيضاح	2019 دينـــار	2018 دينـــار
		للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
اشتراكات الاعضاء		93.567	98.500
ايرادات الندوات والمؤتمرات والورش	11	90.110	16.007
رسوم انتساب		3.800	8.200
ايرادات دليل الاعضاء		8.250	10.700
ايرادات مجلة مجتمع الأعمال		16.605	11.350
ايراد الحلقات النقاشية		4.358	-
اطفاء ايرادات مؤجلة (لقاء ممتلكات ومعدات ممولة من تبرعات)	10	5.925	6.918
ايرادات اخرى	12	7.003	7.869
مجموع الايرادات		**229.618**	**159.544**
المصاريف			
مصاريف ادارية وعمومية	13	143.694	136.404
مصاريف الندوات والمؤتمرات		63.006	14.063
مصاريف مجلة مجتمع الاعمال		4.168	5.947
مصاريف دليل الأعضاء		3.600	4.600
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – صافي	5	6.300	9.300
مجموع المصاريف		220.768	170.314
الوفر (العجز) للسنة - قائمة (د)		8.850	(10.770)
اجمالي (الخسارة الشاملة) للسنة - قائمة (ج)		8.850	(10.770)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمـــة (ج)

قائمة التغيرات في الوفر المتراكم

	الوفر المتراكم دينـــــار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	
الرصيد في بداية السنة	312.089
اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ب)	8.850
الرصيد في نهاية السنة	**320.939**
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018	
الرصيد في بداية السنة	322.859
اجمالي الخسارة الشاملة للسنة - قائمة (ب)	(10.770)
الرصيد في نهاية السنة	**312.089**

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمـــة (د)

قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانـــــون الأول 2019 دينـــــار	2018 دينـــــار
الوفر (العجز) للسنة - قائمة (ب)		8.850	(10.770)
التعديلات :			
استهلاك ممتلكات ومعدات	7	7.426	8.874
اطفاء ايرادات مؤجلة	10	(5.925)	(6.918)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - صافي	5	6.300	9.300
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل التغير في بنود رأس المال العامل		16.651	486
(الزيادة) في ذمم مدينة		(18.605)	(6,835)
النقص (الزيادة) في أرصدة مدينة أخرى		2	(158)
الزيادة (النقص) في ذمم دائنة		6.836	(1,191)
الزيادة (النقص) الزيادة في أرصدة دائنة اخرى		15.165	(16,067)
الزيادة في ايرادات مؤجلة		1.973	1,107
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل		**22.022**	**(22.658)**
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :			
(شراء) ممتلكات ومعدات	7	(770)	(174)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار		(770)	**(174)**
التدفقات النقدية من عمليات التمويل :			
(النقص) في بنك دائن		(17.833)	17.833
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التمويل		(17.833)	17.833
صافي الزيادة (النقص) في النقد		3.419	(4.999)
أرصدة لدى البنوك في بداية السنة		15	5.014
أرصدة لدى البنوك في نهاية السنة	4	3.434	15

إيضاحات حول القوائم المالية

1 - عـــــام

أ – تأسست الجمعية في عمان وسجلت لدى وزارة الداخلية بتاريخ 11 أيار 1985 كجمعية عادية بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33) لسنة 1966 وتعديله رقم (9) لسنة 1971 ، مركزها الرئيسي عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله ، ص.ب 926182 عمان 11190 - الأردن .

ب –ان اهداف الجمعية العمل على توفير المناخ الملائم الذي يمكن القطاع الخاص من أداء دوره الريادي بتجانس وتكامل وتحفيز المنظمين ورجال الاعمال وتنظيماتهم على تأدية المهام الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها المساعدة على خدمة مصالح المؤسسات والشركات وافراد القطاع الخاص.

ج –تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 24 شباط 2020 .

2 - أسس إعداد القوائم المالية

– تم إعداد القوائم المالية للجمعية وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة .

–تم اعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية .

– إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للجمعية .

– ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية للسنة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء أثر ما يرد في الايضاح (3) حول القوائم المالية ، وتفاصيلها كما يلي:

أ - الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأرض) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام نسب سنوية مئوية ثابتة بمعدلات تتراوح بين 2% و30% .

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير في قائمة الدخل والدخل الشامل بشكل دوري باعتباره تغير في التقديرات .

ب - الأدوات المالية

يتم الإعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للجمعية عندما تكون الجمعية طرفاً في المخصصات التعاقدية للأدوات المالية.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، كما هو مناسب، عند الاعتراف المبدئي.

ج - الموجودات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية عندما تصبح المنشأة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم قياس الموجودات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. تضاف تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية (بخلاف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية أو خصمها، عند الاقتضاء، عند الاعتراف المبدئي.

يتم لاحقًا قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة استنادًا إلى تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

تقاس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة:

– أن يتم حيازة الأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية و

– أن يترتب على الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية تعد فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ القائم.

تُقاس جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعاله

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأي من أدوات الدين وتوزيع إيرادات الفوائد على مدى الفترة المعنية.

إن معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة والتي تشكل جزءًا متممًا لنسبة الفائدة الفعلية وتكاليف المعاملات وغيرها من الأقساط أو الخصومات الأخرى) بإستثناء الخسائر الإئتمانية المتوقعة وذلك على مدار العمر الزمني المتوقع لأداة الدين أو إذا كان ذلك مناسباً عبر فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي. فيما يتعلق بالموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت متدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفائدة الفعالة المعدلة من خلال خصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على التكلفة المطفأة للموجودات المالية عند الإعتراف المبدئي.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وفيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الجمعية بإثبات مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم المدينة ويتم تحديث قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل تاريخ تقرير بحيث يعكس التغيرات في الملاءة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي للأداة المالية ذات الصلة.

وتقوم الجمعية باستمرار قيد الخسائر الائتمانية على مدار أعمارها الزمنية للذمم المدينة ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتلك الموجودات المالية باستخدام مصفوفة للمخصص تستند إلى خبرة الخسارة الائتمانية السابقة للجمعية ويتم تعديلها بما يتوافق مع العوامل المتعلقة بالمدينين والأوضاع الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الأوضاع الحالية والمستقبلية في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقد حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بجميع الموجودات المالية الأخرى، فتقوم الجمعية بقيد الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية إن طرأت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي وتمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنشأ من جميع حالات التعثر في السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

قامت الجمعية بتطبيق النهج المبسط للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية لذممها المدينة وفقًا لما يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9). وبناءً عليه ، تم تصنيف الذمم المدينة غير منخفضة القيمة الائتمانية والتي لا تحتوي على أحد مكونات التمويل الجوهرية ضمن المرحلة الثانية مع الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي ، وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجمعية بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الجمعية استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل .

تقوم الجمعية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة على أساس فردي لكل أصل ذي قيمة فردية وبشكل جماعي بالنسبة للموجودات الأخرى التي ليس لها أهمية فردية.

ويتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

الشطب

تقوم الجمعية بشطب الموجودات المالية عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية وليس هناك احتمال واقعي للتعافي ، على سبيل المثال. عندما يكون المدين قد تم وضعه تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس ، أو عندما تتجاوز المبالغ الذمم المدينة سنتان ، أيهما أقرب. قد تستمر الجمعية بإخضاع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات لمحاولة استرداد الذمم المدينة ، مع الأخذ بالاعتبار المشورة القانونية عند الاقتضاء ويتم إثبات أية مبالغ مستردة في قائمة الدخل.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم الجمعية بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول الجمعية الأصل المالي، مع كافة مخاطر ومنافع الملكية الجوهرية ، إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام الجمعية بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول ، تعترف الجمعية بحصتها المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب على الجمعية دفعها. أما في حالة احتفاظ الجمعية بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المحول، فتستمر الجمعية بالاعتراف بالأصل المالي.

وعند إلغاء الاعتراف بأي من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، يقيد الفارق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المستلم أو مستحق الاستلام في قائمة الدخل.

التصنيف كدين أو أدوات ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين والملكية إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات المطلوب المالي وأداة حقوق الملكية.

المطلوبات المالية

تُقاس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

إن المطلوبات المالية التي ليست (1) مقابل محتمل للمنشأة المستحوذة ضمن عملية اندماج أعمال، أو (2) محتفظ بها للتداول، أو (3) مُحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

وتقاس الذمم المدينة والحسابات الدائنة الأخرى المصنفة كـ "مطلوبات مالية" مبدئيًا بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة ، بينما يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم الاعتراف بمصاريف الفوائد على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدى الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للالتزام المالي أو عبر فترة أقصر حسب الاقتضاء.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي الجمعية الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تعفى من التزاماتها أو عند إلغاء هذه الالتزامات أو انتهاء صلاحيتها. ويتم إثبات الفارق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الملغى الاعتراف به والمقابل المدفوع أو مستحق الدفع في قائمة الدخل.

د -ايرادات الاشتراكات ورسوم الانتساب

تقيد إيرادات الاشتراكات ورسوم الانتساب في قائمة الدخل والدخل الشامل بموجب اساس الاستحقاق .

هـ -إيراد العوائد البنكية

يتم الاعتراف بإيراد العوائد البنكية في قائمة الدخل والدخل الشامل بموجب اساس الاستحقاق.

و - ايراد التبرعات

– يتم الاعتراف بإيراد التبرعات لقاء الاصول بتخفيضها من كلفة تلك الاصول وحتى استلامها بشكل نهائي.

– يتم الاعتراف بإيراد التبرعات المحددة الغرض في قائمة الدخل والدخل الشامل عند تحقق الشروط المتعلقة بها أما ايرادات التبرعات لقاء الاصول المستلمة بشكل نهائي فيتم الاعتراف بها بشكل منتظم على مدى العمر الانتاجي للأصل ذات العلاقة.

– يتم الاعتراف بإيراد التبرعات النقدية غير المشروطة في قائمة الدخل والدخل الشامل عند استحقاقها.

ز - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية مطلوبات كما في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ح - التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية تسديد المطلوبات في نفس الوقت.

3 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - تعديلات لم ينتج عنها اثر جوهري على القوائم المالية للجمعية :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2019 او بعد ذلك التاريخ ، في اعداد القوائم المالية للجمعية ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

المعايير الجديدة والمعدلة

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2015 - 2017

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) «اندماج الأعمال» و(11) «الترتيبات المشتركة» ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) «ضرائب الدخل» و(23) «تكاليف الإقتراض» وكما يلي:

معيار المحاسبة الدولية رقم (12) «ضرائب الدخل»

توضح التعديلات أنه يتوجب على المنشأة الإعتراف بتبعات ضريبة الدخل على الأرباح الموزعة في قائمة الأرباح أو الخسائر أو قائمة الدخل الشامل الآخر أو قائمة حقوق الملكية وفقًا للمكان الذي إعترفت فيه المنشأة بالمعاملات التي ولدت الأرباح القابلة للتوزيع. هذا هو الحال بصرف النظر عما إذا كانت معدلات الضريبة المختلفة تنطبق على الأرباح الموزعة وغير الموزعة.

معيار المحاسبة الدولية رقم (23) «تكاليف الإقتراض»

توضح التعديلات أنه في حال بقي اقتراض قائماً بعد أن يكون الأصل المرتبط بهذا الإقتراض جاهزًا للاستخدام المقصود أو البيع، يصبح هذا الاقتراض جزءًا من الأموال التي تقترضها المنشأة عمومًا عند حساب معدل الرسملة على القروض العامة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) «اندماج الأعمال»

توضح التعديلات أنه عندما تحصل المنشأة على السيطرة على نشاط تجاري مشترك، تطبق المنشأة متطلبات اندماج الأعمال التي تم تحقيقها على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس حصتها السابقة في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. يتم إعادة قياس الحصص السابقة متضمنة أي موجودات ومطلوبات وشهرة غير معترف بها تتعلق بالعملية المشتركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) «الترتيبات المشتركة »

توضح التعديلات أنه عندما يكون هنالك طرف يشارك في العملية المشتركة ولكن لا يمتلك سيطرة مشتركة على مثل هذه العملية المشتركة، لا يترتب على المنشأة إعادة تقييم حصصها السابقة في العملية المشتركة.

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل.	يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأسس الضريبية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمنافع الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد: – ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب ان تعتبر بشكل إجمالي؛ – افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛ – تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبي، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والاعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة ؛ – وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) «الأدوات المالية».	تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) «الإستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة».	تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات ان المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) «الأدوات المالية» للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءا من صافي الإستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) «منافع الموظفين»

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «عقود الإيجار»

تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

قامت الجمعية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار»وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي– الحوافز» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في كانون الثاني 2016 وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عمومًا في المركز المالي للجمعية، ما لم تكن المدة 12 شهرًا أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة. وبالتالي، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) «الإيجارات» في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم الغائه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بإلتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عمومًا القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافًا إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي.

اختارت الجمعية استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عمومًا بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساو لالتزامات الإيجار، بعد ان تم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقًا أومستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي كما في31 كانون الأول 2019 ولم ينتج قيد اية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني بموجب هذه الطريقة. لم يكن هناك عقود إيجار متدنية تتطلبت إجراء تعديل على موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.

تتعلق موجودات حق الاستخدام المعترف بها لعقارات مستأجرة كما في 31 كانون الأول 2019.

ب -معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم تطبق الجمعية المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) «عرض القوائم المالية». (يبدا من اول كانون الثاني 2020.	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية. ينص التعريف الجديد على أن المعلومات تكون جوهرية إذا كان إهمالها أو تضليلها أو إخفاءها يمكن أن يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية المعدة للأغراض العامة والتي توفر معلومات المالية حول تقارير منشأة محددة.
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (3) «إندماج الأعمال» (يبدا من اول كانون الثاني 2020)	أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2 و3 و6 و14) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1 و8 و34و37و38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12و19) وتفسير و (20 و22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) «عقود التأمين» (يبدا من اول كانون الثاني 2022	ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقا لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) «عقود التأمين» . يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء .
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) «القوائم المالية» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) «الإستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)» **(تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحا به)**	ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقا لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) «عقود التأمين» . يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء . تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للجمعية عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للجمعية في فترة التطبيق الأولي .

التقديرات المحاسبية والاحكام غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة الجمعية القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات. وبشكل خاص يتطلب من ادارة الجمعية اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

إن تقديراتنا ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي :

– إحتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة : يتطلب من إدارة الجمعية استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للادوات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة ويتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للموجودات .

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو : عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، تستخدم الجمعية معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات المتغيرات المستقبلية لمختلف المتغيرات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المتغيرات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر : تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر : تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية (ان وجدت).

– تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل.

– يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد الجمعية اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل محامي الجمعية والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدارسة بشكل دوري .

4. أرصدة في الصندوق ولدى البنوك

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانـــون الأول	
	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية	3.434	15
	3.434	**15**

5 - ذمم مدينة - بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانـــون الأول	
	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
ذمم مدينة	19.638	8.833
(ينزل): مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *	(5.190)	(6.690)
	14.448	**2.143**

*** إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كانت كما يلي :**

	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	6.690	4.890
المضاف خلال السنة	8.100	9.900
(المسترد) خلال السنة	(1.800)	(600)
ديون معدومة *	(7.800)	(7.500)
الرصيد في نهاية السنة	**5.190**	**6.690**

*** تم إعدام جزء من الذمم بقيمة 7.800 دينار بموجب قرار مجلس الادارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 24 شباط 2020 على أن يتم عكسها على القوائم المالية للعام 2019، وهي عبارة عن رسوم اشتراك العضوية السنوية للأعضاء الذين فقدو عضويتهم لدى الجمعية دون قيامهم بتسديدها .**

6 - أرصدة مدينة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانـــون الأول	
	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
مصاريف مدفوعة مقدماً	1.611	1.613
تأمينات قابلة للاسترداد	820	820
	2.431	**2.433**

7 - ممتلكات ومعدات - بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي :

للعـــام 2019	أرض	مباني	أثاث	أجهزة و أدوات كهربائية	أجهزة حاسب الي	مصعد كهربائي	سيارات	موجودات أخرى	المجمـــوع
الكلفـــــة :	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	141.727	267.522	27.350	19.626	8.266	12.750	21.000	27	498.268
اضافات	-	-	-	70	700	-	-	-	770
الرصيد في نهاية السنة	141.727	267.522	27.350	19.696	8.966	12.750	21.000	27	499.038
الاستهـــلاك المتراكـــم :									
الرصيد في بداية السنة	-	43.434	21.123	19.277	8.200	12.750	20.999	19	125.802
إستهلاك السنة	-	5.471	1.522	172	258	-	-	3	7.426
الرصيد في نهاية السنة	-	48.905	22.645	19.449	8.458	12.750	20.999	22	133.228
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2019	141.727	218.617	4.705	247	508	-	1	5	365.810
للعـــام 2018									
الكلفـــة :									
الرصيد في بداية السنة	141.727	267.522	27.176	19.626	8.266	12.750	21.000	27	498.094
اضافات	-	-	174	-	-	-	-	-	174
الرصيد في نهاية السنة	141.727	267.522	27.350	19.626	8.266	12.750	21.000	27	498.268
الاستهـــلاك المتراكـــم :									
الرصيد في بداية السنة	-	37.963	19.600	17.945	7.973	12.432	20.999	16	116.928
إستهلاك السنة	-	5.472	1.522	1.332	227	318	-	3	8.874
الرصيد في نهاية السنة	-	43.435	21.122	19.277	8.200	12.750	20.999	19	125.802
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2018	141.727	224.088	6.227	349	66	-	1	8	372.466
نسبة الاستهلاك السنوية %	-	2%	20-10%	15%	30%	15%	15%	10%	

- تبلغ قيمة الموجودات المستهلكة بالكامل 71.816 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 (61.721 دينار كما في 31 كانون الأول 2018) .

8 - بنك دائن

يمثل هذا البند رصيد حساب جاري دائن مكشوف لدى البنك الأسلامي الأردني علما بأنه قد تم تسديد الرصيد المكشوف للبنك بتاريخ20 كانون الثاني 2019.

	31 كانـــون الأول	
	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
البنك الأسلامي الأردني - دائن	-	17.833
	-	**17.833**

9 - أرصدة دائنة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانـــون الأول	
	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
مصاريف مستحقة	19.888	4.723
	19.888	**4.723**

10 - ايرادات مؤجلة

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانـــون الأول	
	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
منحة مؤسسة تطوير المشاريع *	681	1.134
تبرعات مقابل مبنى الجمعية* *	18.211	23.683
إيرادات اعلانات مقبوضة مقدما	-	417
إيرادات انتسابات واشتراكات مقبوضة مقدما	12.510	10.200
إيراد بطاقات العضوية مقبوض مقدما	280	200
	31.682	**35.634**

***إن الحركة على منحة مؤسسة تطوير المشاريع كما يلي :**

	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	1.134	2.581
المطفأ لقاء ممتلكات ومعدات	(453)	(1.447)
الرصيد في نهاية السنة	**681**	**1.134**

**** إن الحركة على تبرعات مقابل مبنى الجمعية كما يلي :**

	2019	2018
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	23.683	29.154
المطفأ لقاء ممتلكات ومعدات	(5.472)	(5.471)
الرصيد في نهاية السنة	**18.211**	**23.683**

11 - إيرادات الندوات والمؤتمرات والورش

يتكون هذا البند مما يلي :

2019	2018	
دينـــــار	دينـــــار	
90.110	16.007	ايرادات الملتقيات والندوات
90.110	**16.007**	

12 - إيرادات إخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

2019	2018	
دينـــــار	دينـــــار	
4.000	4.500	تبرعات *
2.280	2.290	إيرادات اصدار بطاقات عضوية
723	479	الإعلان عبر الموقع الالكتروني
-	600	المسترد من الديون المعدومة
7.003	**7.869**	

*** تم استلام هذه التبرعات من السادة البنك الاسلامي الأردني .**

13 - مصاريف إدارية وعمومية

يتكون هذا البند مما يلي :

2019	2018	
دينـــــار	دينـــــار	
73.773	75.632	رواتب
11.000	11.458	حصة الجمعية في الضمان الاجتماعي
4.663	-	مصاريف سفر
4.221	4.285	تأمين صحي
1.745	1.179	دعاية وإعلان
2.866	2.093	صيانة وتصليحات
3.471	3.526	قرطاسية ومطبوعات
3.640	3.640	اشتراكات
9.085	5.298	اتعاب مهنية
5.467	5.467	اتعاب محاسبية
1.269	864	ضيافة
2.788	3.356	انارة وتدفئة ومياه
4.732	4.521	بريد وهاتف وانترنت
7.426	8.874	استهلاك ممتلكات ومعدات (ايضاح - 7)
7.548	6.211	أخرى
143.694	**136.404**	

14 - رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا

بلغت صافي الرواتب والمكافآت والمنافع الأخرى للإدارة التنفيذية العليا ما مجموعه **37.883** دينار كما في **31** كانون الأول **2019** (**38.297** دينار كما في **31** كانون الأول **2018**).

15 - ضريبة الدخل

لا يتم اخذ مخصص لضريبة الدخل حيث ان ايرادات الجمعية غير خاضعة لضريبة الدخل بموجب قانون ضريبة الدخل والمبيعات.

16 -إدارة المخاطر

أ - ادارة مخاطر راس المال

تقوم الجمعية بإدارة رأسمالها للتأكد من قدرتها على الاستمرار وتعظيم العائد للمنتفعين منها من خلال تحقيق التوازن الامثل بين الوفر المتراكم والدين .

ب - مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تتعلق بمخاطر إخفاق الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يسبب خسائر للجمعية. هذا وتتبع الجمعية سياسة التعامل مع أطراف مؤهلة ائتمانيا وذلك من أجل تخفيف خطر الخسائر المالية الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات .

ج - مخاطر السيولة

مخاطر السيولة ، والتي تعرف ايضاً بمخاطر التمويل ، هي المخاطر التي تتمثل بالصعوبة التي ستواجهها الجمعية لتوفير الاموال اللازمة للوفاء بالمطلوبات .بالاضافة الى ان الجمعية تقوم بادارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة المستمرة للتدفقات النقدية الفعلية والمتوقعة عن طريق مقابلة استحقاقات الموجودات المالية والمطلوبات المالية .

يبين الجدول التالي وضع السيولة للجمعية كما هو بتاريخ القوائم المالية :

2019	2018	
دينـــــار	دينـــــار	
20.313	4.591	الموجودات المتداولة
(33.502)	(29.334)	يطرح : المطلوبات المتداولة
(13.189)	**(24.743)**	عجز رأس المال العامل

هناك زيادة في المطلوبات المتداولة عن الموجودات المتداولة بحوالي 13 ألف دينار كما في 31 كانون الأول 2019 .هذا وقد قامت الجمعية بوضع خطة لتحسين وضع السيولة من خلال زيادة الأعضاء بنسبة نمو تصل إلى 5% في السنة القادمة و10% اعتباراً من السنة التي تليها بالإضافة إلى استمرارية دعم الأعضاء لتسديد التزامات الجمعية وعليه تعتقد الإدارة بأن مخاطر السيولية غير جوهرية .

د - مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد ، أسعار الصرف الأجنبي ، أسعار أدوات الملكية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي .

هـ - مخاطر العملات الاجنبية

تنتج مخاطر العملات عن التغير في قيمة الاداة المالية نتيجة للتغيرات بأسعار صرف العملة الاجنبية.

ان العمليات الرئيسية للجمعية هي بالدينار الاردني .

17 - الموجودات المالية والمطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر

ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للجمعية تقارب قيمتها العادلة .

التقرير السنوي | 2019

هاتف: 55 33 537 6 962+
فاكس: 17 76 533 6 962+
بريد الكتروني: info@jba.com.jo
ص. ب: 926182 عمان, 11190 الأردن
www.jba.com.jo